

BOBST LIBRARY



3 1142 02809 4012



Elmer Holmes  
Bobst Library

New York  
University



17/18



Majmū'at al-rasā'il al-Yamaniyya

DATE DUE

# مَجْمُوعَةُ الرِّسَالِ الْمُنِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
١٣٤٨ هـ

## الرسالة الاولى

الرسالة الوازنة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين

تأليف

أمير المؤمنين الامام المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم  
ابن محمد بن ادريس بن جعفر بن علي بن محمد بن علي بن موسى  
ابن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب  
رضي الله تعالى عنه الهاشمي النبى المتوفى بمدينة « ذمار »  
في سلخ شهر رمضان سنة ٧٤٩ هجرية عن ثمانين  
سنة وسبعة أشهر من مولده رحمه الله تعالى  
وإيانا والمؤمنين آمين

طبع على نفقة بعض علماء آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سنة ١٣٤٨ هجرية

إِدَارَةُ الطَّبَعَاتِ الْمَدِينِيَّةِ  
بِمَدِينَةِ مَكَّةِ الْمُكَرَّمَةِ  
بِإِثْنِ أَجْزَائِهِ وَمَدِيرِهَا مُحَمَّدُ نَيْرُ الدِّينِ شَقِي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم \* نحمدك اللهم على  
توالى نعمائك \* ونشكرك شكراً يوافي نعمك ويكافى افضالك \* ونشهد أن  
لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك كل شيء سوى وجهك هالك \* ونشهد  
أن سيدنا محمداً عبدك ورسولك الهادى الى أقوم المسالك \* اللهم صل وسلم  
عليه وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين \*  
(أما بعد) فان العلوم ثمار وأزهار تجود بهما أشجار الأفهام ونجوم  
الادراك فى رياض الحياة \* وكلما كان الاقليم أو القطر أخصب \* كانت  
الحاصلات ألذ وأشهى وأطيب \* وخصوبتها تقوى الله تعالى \* وامثال  
أوامره \* والسعى للحصول على رضاه \* ولهذا كان المتفرد بانبات هذه  
الأشجار المباركات \* الزاهيات الزاهرات \* ماحات عليه بركة رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ودعاؤه \*

وان الذين الميمون من قد نال هذه المفخرة \* بل فاق وزاد على غيره  
بانحصار الحكمة الكاملة والايمان فيه \* وذلك بقول رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم كما فى الصحيحين « الايمان يمان والحكمة يمانية » و « الايمان ههنا »  
وأشار بيده الى اليمين وفاق وشمخ رافعاً رأس المباهاة بأهله الذين بشر  
بوفودهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانهم أرق أفئدة وألين قلوباً  
بقوله « أتاكم أهل اليمين أضعف قلوباً وأرق أفئدة الفقه يمان والحكمة يمانية »  
وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم ( الله أكبر جاء نصر الله والفتح وجاء أهل  
اليمين نقية قلوبهم حسنة طاعتهم الايمان يمان والفقه يمان والحكمة يمانية » \*  
وتم لهم المجد كاملاً فحازوا الفضيلة العليا فى الأخرى لما فى صحيح مسلم



المتوفى سنة ١٣٢٣ هجرية عن الامام المنصور بالله محمد بن عبد الله بن محمد الوزير  
الحسنى المتوفى سنة ١٣٠٧ عن تسع وثمانين سنة عن شيخه السيد الحافظ احمد  
ابن يوسف بن الحسين بن احمد زبارة الحسنى المتوفى سنة ١٢٥٢ عن ست وثمانين  
سنة عن أخيه السيد الحافظ الحسين بن يوسف زبارة المتوفى سنة ١٢٣١ عن  
ثمانين سنة عن أبيه السيد الحافظ يوسف بن الحسين زبارة المتوفى سنة ١١٧٩  
عن ثلاث وستين سنة عن أبيه السيد الحافظ الحسين بن احمد بن صلاح بن  
احمد زبارة المتوفى سنة ١١٤١ عن اثنتين وسبعين سنة عن شيخه القاضى الحافظ  
عبد الواسع بن عبد الرحمن العلوى المتوفى سنة ١١٠٨ عن اثنتين وثمانين سنة  
عن شيخه السيد الامام الحسن بن احمد بن محمد الجلال الحسنى المتوفى سنة  
١٠٨٤ عن تسع وستين سنة عن شيخه السيد الامام الحسين بن الامام القاسم  
ابن محمد بن على الحسنى المتوفى سنة ١٠٥٠ عن احدى وخمسين سنة عن أبيه  
الامام المنصور بالله القاسم بن محمد بن على المتوفى سنة ١٠٢٩ عن اثنتين وستين  
سنة عن شيخه السيد الحافظ أمير الدين بن عبد الله بن نهشل الحسنى المتوفى سنة  
١٠٢٩ بمدينة حوث عن السيد الحافظ احمد بن عبد الله الوزير الحسنى المتوفى  
بمدينة صعدة سنة ٩٨٥ عن ثلاث وستين سنة عن الامام المتوكل على الله يحيى  
شرف الدين بن شمس الدين الحسنى المتوفى سنة ٩٦٥ عن سبع وثمانين سنة عن  
شيخه الفقيه الحافظ على بن محمد بن مكابر الشطبي المتوفى سنة ٩٠٧ بمدينة صنعاء  
عن شيخه الفقيه الحافظ على بن زيد بن الحسن الشطبي الصنعانى المتوفى سنة  
٨٨٢ عن شيخه السيد الحافظ أبو العطايا عبد الله بن يحيى بن المهدي الحسينى  
المتوفى سنة ٨٧٣ عن ثلاث وستين سنة عن شيخه الفقيه الحافظ يوسف بن  
احمد بن محمد بن عثمان الزيدى المتوفى سنة ٨٣٢ عن شيخه الفقيه الحافظ الشهير  
الحسن بن محمد بن الحسن النحوى الصنعانى المتوفى سنة ٧٩١ هجرية عن شيخه  
المؤلف الامام المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن على رضى الله عنه

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوضح لنا منار البرهان \* فتفياًنا في مدود ظلاله وكبس (١)  
 في كنفه العرفان \* أرسل ريح التوفيق في جوارحنا \* فأنشأت بعصفها رباب  
 النظر الماطر \* وهاجت عواصف البصيرة لواقع \* فترى الودق يخرج من خلالها  
 سحاً على الجوانح \* فأحيت أرض الافتدة بعد مماتها \* وكست القلوب أزاهير  
 روضاتها \* فهي تهتز بناظر العرفان \* وتميس بمطارف الاحسان غذاها نمير  
 البرهان \* وجاد بها سحاب الفرقان فحمداً دائماً \* وشكر أسرمداً لمن صيرنا دعاة  
 الى الدين \* وهداة بالحق الى اتباع سنة سيد المرسلين \* والبسنا أثواب الأمامة  
 وقلدنا أحكام الزعامة \* وفضلنا على كثير من خلقه وأنعم \* وجعلنا من يقتدى به  
 ويؤتم \* والصلاة على المؤيد بالمعجزات الظاهرة \* والموضح للأحكام النيرة  
 بالبراهين القاهرة \* الموضح لما سبق \* والفتاح لما تغلق \* سيدنا محمد الأمين \*  
 والناهض بأعباء الرسالة على كره المشركين \* وعلى صنوه الأعظم \* وطوده  
 المكرم \* المطهر من الأدناس \* والقادى له بمهجته وحباً لله دون الناس \* المشبه  
 للبلائكة في يقينه \* ونظير الأنبياء في عقد عزائم دينه \* الفارج عن صاحب الشريعة  
 كل غمة \* والكاشف عن وجهه الكريم كل غصة وملة \* الغيث المذرار \* والاسد  
 الهصور الكرار \* والمردى لعمر و يوم زاغت الابصار \* فارس الكتائب \* وقائد  
 المقائب \* أبى الحسن على بن أبى طالب \* وعلى زوجته الحورية الانسية \* أم  
 الأكارم من العترة الزكية سيدة النساء \* وخامسة أهل الكساء \* فاطمة البتول \*  
 وزوجة ابن عم الرسول \* وعلى ولديها السيدين القمرين النيرين \* والبدارين

(١) كبس لعله بالباء الموحدة بعد الكاف وهو بمعنى أخفا وأدخل افاده  
 في القاموس



ان نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « انى لبعقر حوضى أذود (١) الناس  
 لأهل اليمن أضرب بعضاى حتى يرفض عليهم »  
 فلا عجب بعد هذا اذا صار اليمن الميمون معقلا ومقرآ لأهل بيت النبوة  
 الأطهار الذين جادت علينا بعض سلسيل مياه فيضهم العذبة بهذه (الرسائل)  
 المدبجة باقلام أئمة أهل البيت ويراع بعض أتباعهم ومحبيهم جهابذة الأمة  
 وأطواد العلم فقد نشر وامذهب أهل البيت النبوى وبينوا فيها عقائدهم الصحيحة  
 وإيمانهم الراسخ. أثبتوا أن الايمان يمان حقا فكان مافيا ضربة قاضية على  
 تقولات وافك الناصبة ودعات السوء وأعوان الباطل بتشويه سمعة الزيدية  
 الذين حافظوا على علوم الأئمة الاطهار عامة ومذهب فارس أهل البيت وعلها  
 الشاىخ الامام الشهيد زيد بن زين العابدين على بن سيد الشهداء الحسين بن  
 أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليهم السلام \*  
 حفظوا بذلك الدين الاسلامى \* من سخافات الحمقى \* وأضاليل المنافقين  
 وغوايات الدخلاء \* فى الدين والملحدین \*

وهاهم يرسلونه لينا نقياً طاهراً \* عذبا سلسالا \* خاليا من التنطع \*  
 وبعيدا عن الاهمال \* عدا عن الافراط \* ونأى عن التفريط \* فهو الحق الذى  
 شهد الله به \* وقد عنى المتمسكين به فى قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً

(١) قال فى النهاية أذود الناس الخ أى أطردهم لأجل ان يرد أهل اليمن  
 وقال السنوسى يعنى انه يقدم أهل اليمن فى الشرب ويدفع عنهم غيرهم حتى  
 يشربوا اكراماً ومجازاة لتقدمهم على الناس فى الايمان ولذودهم عنه فى الدنيا  
 أعداءه انتهى وقد جمع بعض العلماء الافاضل بالقاهرة فى عامنا ١٣٤٨ هجرية  
 من الأمهات الست وسائر كتب المحدثين زيادة على مائتى حديث فى فضائل  
 اليمن وأهله وعلنا نختتم بها هذا الجزء الأول من مجموعة الرسائل اليمنية ان شاء  
 الله تعالى

واليك أيها القارىء هذه الخرائد الكاشفة عن الصواب كل ستار كانت  
وضعتة الأيدى الأثيمة \* وتكميلا للفائدة قد أثبتنا اسناد هذه الرسائل الى  
مؤلفيها حسبما وجدناه في النسخة الخطية بقلم السيد محمد بن محمد بن يحيى زبارة  
الحسنى وهو :

يروى المفتقر الى رحمة الله تعالى محمد بن أمير المؤمنين المجدد للدين يحيى  
ابن أمير المؤمنين المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين هذه الرسالة « الوازعة  
للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين » وسائر مؤلفات أمير المؤمنين المؤيد  
بالله يحيى بن حمزة بن علي الحسيني الزيدى النخعي التي من أجلها كتاب الانتصار  
الجامع لمذاهب علماء الأمصار في ثمانية عشر مجلدا \* والعمدة في ست مجلدات \*  
والشامل في ثمانية أجزاء \* والمحصل شرح المفصل في أربع مجلدات \* والحاوى  
في ثلاث مجلدات \* والديباج المضى بشرح نهج البلاغة وكلام الشريف  
الرضي في ثلاث مجلدات \* والطراز في علوم البلاغة والابحار المطبوع بالمكتبة  
الملكية بالقاهرة في ثلاث مجلدات \* والأنوار المضيئة شرح الأربعين حديثا  
السليقية في مجلدين \* والتصفية للقلوب عن درن الاوزار والعيوب في مجلدين \*  
والتمهيد في مجلدين \* والنهاية في مجلدين \* والقسطاس في مجلدين \* والاختيارات  
في مجلدين \* والأنهار الصافية شرح الكافية في مجلدين \* والتحقيق في التكفير  
والتفسيق في مجلدين \* ومشكاة الانوار في مجلد \* والاحكام في مجلد \* والمعيار  
في مجلد \* والمعالم الدينية في مجلد \* والحاصر شرح مقدمة طاهر في مجلد \* والمنهاج  
في مجلد \* والايجاز في مجلد \* والايضاح في مجلد \* والفائق في علم المنطق في  
مجلد \* والرسالة الوازعة للأمة عن الاعتراض على الاثمة وغير ذلك من مؤلفاته  
العديدة ورسائله المفيدة \*

عن والده امام العصر المتوكل على الله يحيى أيده الله

عن شيخه القاضي الحافظ شيخ الاسلام علي بن علي بن أحمد اليمانى الصنعاني

أبقاه الله تعالى عن شيخه الفقيه الحافظ احمد بن محمد بن يحيى السياغى الصنعاني

الزاهرين والبحرين الزاخرين ريجاتي المصطفى وسيدى شباب اهل الجنة بشهادة  
أييها المختار وعلى الأئمة الأطهار الذين أقاموا للدين أحكامه وأظهروا للاسلام  
مراشده وأعلامه فجزاهم الله عنا وعن الاسلام أفضل الجزاء وجعل نصيبهم من  
فضله وكراماته أفضل الانصباء والجزاء صلاة تقيم ولا تريم (١) انه جواد كريم  
﴿أما بعد﴾ فحق على من منحه الله تعالى في العلم بصيرة. وكان له الى الله  
في نصرته الدين وعز الاسلام أعظم وسيلة وسريرة. أن يكون همه ومنتهى جهده  
ومبلغ حده وغاية جده. الذب عن حوزة الدين بازاحة الشبهات. واقامة عموده  
ورفع مناره بدفع الشكوك والتوهمات. خاصة ما يتعلق بمسئلة الديانة والامور  
القاطعة فان الحق فيها واحد والخطأ فيها لا ينفك عن أحد الجانبين بخلاف  
المسائل الفقهية والمضطربات الاجتهادية والمسائل الشرعية فان رأى المقطوع  
به عندنا هو تصويب الكل وجميع المضطربات فيها حق وصواب في الحوادث  
كلها لامزية لأحدها على الاخرى في التصويب نعم قد حكى عن أقوام من  
محققى المصوبة أنهم يزعمون مع قولهم بالتصويب ان في المسألة الاجتهادية  
أمراً مقصودا لصاحب الشريعة وفسروه بأن صاحب الشريعة لو نص ما نص  
الا عليه ولقبوه بلقب الاشبه لكن في التحقيق يؤول الى غير طائل وهذا  
شيء عارض ونرجع الآن الى المقصود وذلك أنه وصلتنا مسائل من تلقاء  
الفقيه الفاضل الموفق المحب المتولى حسام الدين وقدوة الاخوان الصالحين  
وعمدة الابرار المتقين عبد الله بن مسعود الذيبانى نفع الله به المسلمين يستنهض  
ما عندنا فيها ويحب الاطلاع على عقيدتنا وما هو رأى الصائب الذى عليه  
التعويل عن آباءنا عليهم السلام والأئمة الكرام فلم تهالك عن الاجابة لما  
يحصل فيها من النفع العظيم للمسلمين بالابانة عن وجه الصواب فيها وتأييدها  
بالبراهين الباهرة وتقريرها بالادلة القاهرة التى يجب الانقياد لها والسمع



والطاعة ولا يعرض عنها الا بالمجاهدة والمكابرة وكيف ولنا في تقريرها  
غرضان : أعلى وأدنى

الغرض الاول : ما أخذ الله على العلماء في إبلاغ الحجج وإيضاح المنهج  
حيث قال عز من قائل ( لتبيننه للناس ولا تكتمونه ) وهذا أمر واجب  
وفرض لازم لازب

الغرض الادنى ما يحصل بسبب ذلك من انابة المسترشد وهداية الضال  
وتقريب الخاطر بعيد أو مشوش في النظر لايتهدى لطريق الحق ، أو غال في الدين  
يظن أن الحق ما في يده دون ما في يد غيره وهذه بين أسباب تعرض لمن لم  
يعض على العلم بضرس قاطع ولا منحه الله بصيرة يميز بها بين الحق والباطل  
فتراه فيما يأتي ويذر متزلزل الاعتقاد غير ثابت القدم الى ههنا مرة والى هناك  
أخرى (مذبذبين بين ذلك لالا الى هؤلاء ولالا الى هؤلاء) وهكذا يفعل الله بمن  
ليس له رائد من التوفيق ولا أيده بالطف العصمة ونحن نوردها واحدة  
واحدة لانغادر شبهة في الدين الا حللتها ولا مهجة مريضة الا شفيناها بما  
ألهنا الله من حسن البصيرة وانفاذ القرينة

(المسئلة الاولى) امامة أمير المؤمنين كرم الله وجهه اعلم أن الذي  
نعتقد ونراه ونحب أن نلقى الله عز وجل عليه هو ما عليه السلف الصالح من  
آبائنا من أكابر أهل البيت المقتصدين منهم والسابقين أن أمير المؤمنين أفضل  
الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما خصه الله به من الفضائل  
الظاهرة التي لم يحزها أحد بعده ولا كانت لأحد قبله وان امامته ثابتة  
بالنص عليه وعلى ولديه وان فضله على غيره من الصحابة أظهر من نور  
الشمس وقد أوردنا ذلك في كتبنا العقلية وبيننا فضله وامامته بالنصوص  
وأوضحنا برهانها وأظهرنا فضله على غيره ودللنا عليها بما لا يكاد يوجد في كتاب  
من كتب أصحابنا في قوة الاستدلال وتقرير الحججة الواضحة فمن أراد على  
حليته فليطالع في كتاب الشامل وكتاب النهاية وكتاب التمهيد وكتاب المعالم

فانه يجد في هذه الكتب شفاء كل علة ونحن الآن نورد نبذة مما أوردناه في هذه الكتب من فضائله عليه السلام وجملة ما نوردته ههنا عشرون فضيلة ٥

﴿الفضيلة الأولى﴾ آية المباهلة وهي قوله تعالى ( قل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل ) والأبناء الحسن والحسين والنساء فاطمة عليها السلام والأنفس هو وعلى فقد جعل الله تعالى نفس على كنفس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الخلق فعلى مثله ٥

﴿الفضيلة الثانية﴾ وهي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهدى إليه طير مشوى فقال « اللهم ائتني بأحب الخلق إليك يأكل من هذا الطير فجاءه أمير المؤمنين عليه السلام فقال اللهم والي » (١) يعني أنه أحب خلق الله إليه والمحبة هي عبارة عن كثرة الثواب

﴿الفضيلة الثالثة﴾ قصة خير وهو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا بكر فرجع منهزماً وبعث عمر فرجع منهزماً وبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبات دمر ما ثم قال « لأعطين هذه الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كرادار غير فرار » فأعطاهما علياً في الغد

﴿الفضيلة الرابعة﴾ أنه كان له عليه السلام من الجهاد الأكبر وقتل رؤساء المشركين ما ليس لغيره من الصحابة والله تعالى يقول ( فضل الله المجاهدين على القاعدین أجراً عظيماً )

(١) جميع ما في هذه الرسالة من الأحاديث النبوية هي مروية في مسند الامام أحمد بن حنبل وزوايد ولده وفي الجامع الكبير واهياء الميت للامام السيوطي والنبلاء للحافظ الذهبي وذخائر العقبي للطبري والمناقب لابن المغازلي الشافعي والفصول للخوارزمي والسفينة وجلاء الأبصار وتنبيه الغافلين للحاكم الجشمي وشواهد التنزيل للحاكم الحسكاني وفي غيرها من المسندات وكتب المحدثين اه مصححه

(الفضيلة الخامسة) سبق بالايان وذلك أنه كان أسبق الخلق بالايان بالله ورسوله فان الله تعالى بعث الرسول يوم الاثنين وأسلم يوم الثلاثاء والسبق أفضل لقوله تعالى (والسابقون الأولون) \*

(الفضيلة السادسة) القرابة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه لا أحد من بنى هاشم أقرب منه اليه ولا شك ان حب القربى واجب لقوله تعالى (قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى) وليس لأحد من الصحابة هذه الخصلة بعده \*

(الفضيلة السابعة) الصلاح ويشهد له قوله عز وجل (فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين) ومن يكون أحق بالنصرة والمواودة للرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو أفضل من غيره وليس لأحد من الصحابة هذه المنقبة وقوله صلى الله عليه وسلم في ذى الثدية «سيقتله خير هذه الأمة» وقوله خير بمعنى أفضل \*

(الفضيلة الثامنة) ان علياً كان هاشمياً وهاشمياً أفضل من غيره وليس لأحد من الصحابة هذه الخصلة الا له وهو أول مولود ولد لهاشمي من هاشمية (الفضيلة التاسعة) قوله عليه الصلاة والسلام لفاطمة «ان الله عز وجل اطاع على الدنيا فاختر منها أباك فجعله نبيا ثم اطاع عليها ثانية فاختر منها بعلك فجعله وصيا» والخيار هو الأفضل

(الفضيلة العاشرة) ما روت عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت أقبل على بن أبي طالب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «هذا سيد العرب فقالت بأبي وأمي يا رسول الله الست سيد العرب؟ قال «أنا سيد العالمين وعلى سيد العرب» \*

(الفضيلة الحادية عشرة) ما روى أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «أخى ووزيرى وخير من أتركه بعدى يقضى دينى وينجز وعدى على بن أبي طالب»



«الفضيلة الثانية عشرة» ما روى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «على خير البشر ومن أبي فقد كفر» .

«الفضيلة الثالثة عشرة» هي أن أمير المؤمنين لم يكفر بالله ساعة واحدة بخلاف غيره من الصحابة فإن الله أنقذهم من الكفر

«الفضيلة الرابعة عشرة» ما روى أحمد والبيهقي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «من أراد أن ينظر الى في علي والى نوح في تقواه والى ابراهيم في حلمه والى موسى في هيئته والى عيسى في عبادته فلينظر الى على ابن أبي طالب» .

«الفضيلة الخامسة عشرة» العلم الباهر الذي لم يكن لغيره من الصحابة ولنا في ايضاح علمه طريقان ، الأول وجه الاجمال وذلك أن عليا عليه السلام كان في غاية الذكاء والفطنة وكان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في غاية التعليم والعرض وكان على عليه السلام في غاية الحرص على طلب العلم ، وأما التفصيل فمن أوجه أما أولا فلقوله عليه الصلاة والسلام «أقضاكم على» والقضاء مفتقر الى سائر العلوم كلها واما ثانيا فان المفسرين متفقون في تفسير قوله تعالى (وتعيا أذن واعية) ان الآية هذه نزلت في على عليه السلام واما ثالثا فلقول على عليه السلام لو شئ لي الوسادة لحكمت بين أهل التوراة بتوراتهم وبين أهل الانجيل بانجيلهم وبين أهل الزبور بزبورهم وبين أهل الفرقان بفرقانهم والله مامن آية نزلت في بحر ولا بر ولا سهل ولا جبل ولا ليل ولا نهار ولا اسماء ولا أرض الا وانا أعلم فيمن نزلت وفي أي شيء نزلت ، وأما رابعا فلا نجميع أرباب العلوم الدينية كلهم يستندون اليه فالمعتزلة آخذون عنه وهكذا الاشعرية والشيعة والخوارج وعلم التفسير مضاف اليه فرأس المفسرين ابن عباس وهو تلميذه ولهذا قال ابن عباس ما على في كتاب الله بالنسبة الى علم أمير المؤمنين

الا كالقرارة في المثعنجر القرارة هي الحسوة والمثعنجر هو البحر (١) \*  
وأما علم النحو فهو منسوب اليه وهكذا علم التصوف ومشايخ الصوفية  
يسندونه اليه وكذا سائر العلوم كلها فاذن هو أستاذ العلماء

(الفضيلة السادسة عشرة) الزهد في الدنيا ولقد بلغ عليه السلام في  
الزهد غايته وذم الدنيا وحقرها حتى قال عليه السلام دنيا كم هذه أهون  
عندي من عراق (٢) خنزير في يد مجذوم \*

(الفضيلة السابعة عشرة) الشجاعة فان أمره فيها غير خاف لكل  
خاص وعام كم من قرن بارزه وكم من شجاع قتله بخلاف غيره من الصحابة  
ولقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاحزاب «ضربة على خير  
من عبادة الثقلين» \*

(الفضيلة الثامنة عشرة) السخاء ولقد كان بالغاً فيه كل مبلغ ويشهد له  
بذلك قوله عز وجل (و يطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيماً وأسيراً) \*  
(الفضيلة التاسعة عشرة) حسن الخلق ولقد بالغ في حسن الخلق حتى  
نسبوه الى الدعابة \*

(الفضيلة العشرون) ما خصه الله به من خوفه وشرح صدره وفضائله  
كثيرة لكننا نفتصر على ما ذكرناه هنا (٢) \*

(١) وفي القاموس المثعنجر بفتح الجيم وسط البحر وليس في البحر ماء  
يشبهه الى أن قال وقول ابن عباس وذكر علياً علياً الى علمه كالقرارة في  
المثعنجر أى مقيساً الى علمه كالقرارة موضوعاً في جنب المثعنجر انتهى وقال  
في القرارة والقرارة بالضم مابقي في القدر أو مالزق بأسفلها من مرق أو حطام  
تابل وغيره الى أن قال وقر القدر صب فيه ماء بارداً والقرورة بالضم والقررة  
محركة والقرارة مثلثة اسم ذلك الماء انتهى

(٢) وعراق كغراب العظم أكل لحمه اه قاموس

(٣) قال في الام بعد لفظ هنا بياض يسير في بعض النسخ اه

﴿المسئلة الثانية﴾ في حكم من خالف أمير المؤمنين من الخلفاء . أعلم أن الناس مختلفون في حكم من خالف هذه النصوص على مذاهب خمسة . أولها من قال ان قصد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها معلوم بالضرورة فالمخالف فيها يكفر . هذا رأى الامامية والروافض . وثانيها من قال إنها قاطعة وان من خالف فيها يكون فاسقا وهذا هو رأى الجارودية وأبو الجارود هذا هو رجل من عبد القيس من أصحاب زيد بن علي رضى الله تعالى عنه . وثالثها الذين يقولون بامامة الشيخين ويتوقفون في امامة عثمان وهم الصاحبة أصحاب الحسن بن صالح . ورابعها الذين يقولون بامامة الشيخين كمقالة الصاحبة خلا أنهم يكفرون عثمان والصاحبة يتفقون فيه أنه غير امام . وخامسها الذين يقولون بتكفير أبي بكر وعمر وهم الصاحبة أصحاب الصياح ابن قاسم فهذه الفرق كما ترى مختلفون في أمر الخلفاء والذي يقضى به الشرع عندنا ونفتى به ونحب أن نلقى الله تعالى عليه ونأمر من وقف على كتابنا هذا به وهو طريق السلامة لكل منصف هو ان مخالفتهم لهذه النصوص وان كانت قاطعة لا توجب في حقهم كفراً ولا فسقاً ولا خروجاً عن الدين ولا توجب قطع الموالاة فان اسلامهم صحيح ويدل على صحة ما اخترناه من ذلك . وهو الذى عليه أكابر أهل البيت والمحصلين من أتباعهم وشيعتهم مسالك

﴿المسلك الاول﴾ هو ان التكفير والتفسيق لا يكون الا بدلالة قاطعة والاجماع منعقد على ذلك وههنا لم يقم البرهان الشرعى الا على الخطأ في النظر في هذه النصوص دون أمر زائد على ذلك من كفر أو فسق واذا كان الأمر كذلك فالتكفير والتفسيق من غير بينة يكون جهلاً وجراءة على الله واقداماً على الخطر بغير بصيرة ولا شك أن التكفير والتفسيق من أعظم الأحكام فاذا لم تكن فيهما دلالة قاطعة ولا برهان نير وجب التوقف فاما من ليس له ورع يحجزه ولا خوف يمنعه فلا كلام عليه وانما الشأن كله فيمن يحافظ على الدين ويستبين الحجة



(المسلك الثاني) هو انا نعلم قطعاً بالضرورة صحة أديانهم وسلامة إيمانهم واستقامتهم على الدين ومحبتهم لرسول رب العالمين وموالاتهم ورضاه عنهم ومودته لهم ونصرتهم له في المواطن التي تزل فيها الأقدام وانتصاره بهم وما ورد عنه من الثناء عليهم وشهادته لهم بالجنة وتعظيمه لهم في أكثر أحوالهم فهذه كانت حالته عليه السلام إلى أن انتقل إلى جوار الله وكراماته وإذا كان الأمر كما حققناه فإيمانهم مقطوع به والموالات في حقهم واجبة حتى يرد ما يغير ذلك وينقلنا عنه ناقل ولا شك أن مخالفتهم لهذه النصوص ليست كفراً ولا فسقاً ولهذا بقينا على الأول وهو وجوب الموالات.

(المسلك الثالث) ما جاء من جهة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من الثناء عليهم ويدل على ذلك أمور: أولها قوله صلى الله عليه وآله وسلم «احفظوني في أصحابي فإن أحدكم لو انفق ملء الأرض ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»، وثانيها في أبي بكر رضي الله عنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم «دعوا إلى أخي وصاحبي الذي صدقتني حين كذبتني الناس» وثالثها قوله صلى الله عليه وآله وسلم «لو كنت متخذاً خليلاً لا اتخذت أبا بكر خليلاً» وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة» ورابعها أنه أمر عبد الله بن مسعود أن يقرأ في صلاة الجمعة «بشر أبا بكر بالجنة» وأمر عبد الله بن مسعود أن يقرأ في صلاة الجمعة «بشر عمر بالجنة» فهذه الأخبار كلها دالة على سلامة أحوالهما وبشارتهما بالجنة وغيرها من الأخبار الدالة على صحة عقائدهما وصحة إسلامهما.

(المسلك الرابع) ما كان من أمير المؤمنين في حقهم ويجرى ذلك على طريقين. الأول من جهة الإجماع وما كان منه عليه السلام من المناصرة والمعاونة لأبي بكر في أيام قتال أهل الردة وغيرها وما كان منه في أيام عمر من الإعانة والمشورة والاختصاص بنصيبه من أموال الفء وقد قيل إن أم محمد بن الحنفية ما كانت إلا سبية من بني حنيفة من أهل الردة استولدها على عليه السلام فانت بمحمد وما كان من تعظيمهم له وأكبارهم لحاله والرجوع إليه في المسائل الدينية

الشرعية وموالاة لهم وسائر أحواله في معاملته لهم ، وانظر في معاملته عليه السلام  
 لمعاوية وعمر بن العاص وأبي الأعور وأبي موسى الأشعري فانه كان يعامل  
 هؤلاء باللين والتبري منهم وكان يعامل الصحابة بالمودة والموااة والمناصرة  
 والمعاوضة ولم يعاملهم معاملة أهل الردة فيكونوا كفارا ولا معاملة من أقدم  
 على كبيرة فيكونوا فساقا بل يعظمهم ويكبر حالهم هذا على جهة الاجمال .  
 (الطريق الثاني) على جهة التفصيل وذلك من وجوه . أولها ما رواه سويد  
 ابن غفلة قال مررت بقوم ينتقصون أبا بكر وعمر فدخلت على أمير المؤمنين  
 فحكيت له ذلك وقلت له لولا انهم يرون أنك تضرهم شيئا مثل الذي  
 أعلنوه مما اجترأوا على ذلك فقال علي عليه السلام أعوذ بالله أن اضرهم الا  
 الحسن والحسين أخو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبه ووزيره ، ثم  
 نهض باكيا واتكأ على يده وخرج وصعد المنبر وجلس وقال ما بال اقوام  
 يذكرون سيدى قريش بما أنا عنه متنزه والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أنه  
 لا يحبها الا مؤمن ولا يبغضها الا فاجر صحبا رسول الله على الصدق والوفاء وأطال  
 عليه السلام في مدحها وتهديد من عاد الى الوقعة فيها ثم قال في آخر هذه الخطبة  
 خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر وعمر ثم قال الله أعلم بالخير اين هو ، وثانيها  
 ما روى الحسن بن علي عليه السلام قال لقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 أبا بكر ان يصلي بالناس وانى لشاهد فرضينا لدينانا من رضى به رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم لديننا ، وثالثها ما رواه جعفر الصادق عن أبيه عن جده أن  
 رجلا من قريش جاء الى امير المؤمنين فقال سمعتك تقول اللهم أصلحنا بما  
 أصلحت به الخلفاء الراشدين من هم ؟ قال قصدت أبا بكر وعمر هما اماما الهدى  
 وشيخا الاسلام ورجلا قريش والمقتدى بهما بعد رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم من اقتدى بهما عصم ومن اهتدى بهما هدى الى صراط مستقيم ؛ ورابعها انه  
 عليه السلام سئل عن عمر فقال رجل ناصح الله فنصحه . وسئل عن أبي بكر فقال كان  
 أواها منيا ؛ وخامسها ما روى عن جعفر بن محمد أنه قال لما قتل عمر وكفن

وحنط دخل عليه أمير المؤمنين فقال ما على وجه الارض أحدا أحب الى أن ألقى  
الله بصحيفته مثل هذا المسجى بينكم وكان قد سجد بثوب؛ وسادسها قول أمير  
المؤمنين عليه السلام خير الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر ولوشدت اسميت الثالث يعنى  
نفسه؛ وسابعها انه عليه السلام لما حضرته الوفاة قالوا له ألا توص يا أمير المؤمنين فقال  
عليه السلام لم يوص رسول الله فأوص ولكن ان أراد الله بالناس خيرا فسيجمعهم  
على خيرهم كما جمعهم على خيرهم بعد نبيهم أبو بكر، وثامنها ما روى عن أمير المؤمنين  
كرم الله وجهه ان عمر بن الخطاب أمسك على يده فقال له على أفلتنى يا قفل  
الفتنة فقال وما ذاك فقال أمير المؤمنين سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يقول « لا تصيبكم فتنة وهذا فيكم » (١) فهذه الأخبار كلها من جهة أمير  
المؤمنين دالة على إعظام الحق ورفع المنزلة وعلى المبالغة فيها بما لا مزيد عليه  
﴿ المسلك الخامس ﴾ ما كان من جهة أولاده عليهم السلام فى حقها  
من الثناء الحسن والوصف الجميل من ذلك روايات حسنة منقولة عن أكابر  
أولاده السابقين منهم والمقتصدين ليكون الواقف على كتابنا هذا على بصيرة  
من أمره وحقيقة من حاله (فن ابصر فلنفسه ومن عمى فعايبها وما ربك  
بظلام للعيد)

الرواية الاولى : حال الحسن والحسين عليهما السلام والمنقول عنها

(١) هكذا حكاها فى كتاب التحقيق ثم قال نعم أما ما كان فى صدر أمير  
المؤمنين من الوحشة والازورار وتغير النفس من أجل استبدادهم بامر كان  
أولى به وأحق لقربه من رسول الله وبما خصه الله به من الفضائل بما لم يخص  
أحدا من الخليفة فهذا أمر لا يمكن دفعه ولا يسع انكاره لكنه لم يمنعه ذلك  
عن الموالاة والذكر الحسن وصلاح السيرة فيهم وجميل الأحداث فى حقهم  
كما حكيناها عنه ولم يخرج ذلك الى حربهم والحكم عليهم بالخروج عن الدين  
لكفر أو فسق انتهى بلفظه



أن حالهما كحال أيهما في الموالاة واطهار الجليل في حقهما ولم يرو أحد من أهل النقل عنهما طعنوا ولا لعناً ولا كفراً ولا فسقاً ولا سباً بل السيرة المحمودية ولقد روى أن عمر لما وضع الديوان وفرض لكل واحد من المهاجرين والانصار نصيباً من بيت المال وفرض للحسن والحسين الوفا من بيت المال ثم فرض لعبد الله بن عمر أقل من نصيبهما فأتى الى أبيه فقال لم فرضت حقى أقل من حقهما فقال عمر اتنتى بجدهما وبأب مثل أيهما وبأم مثل أمهما وبعم مثل عمهما فسكت عبد الله وانصرف فانظر الى هذا الاعتراف بالحق .

الرواية الثانية : ما كان من على بن الحسين والمعلوم من حاله الاعظام لها والاعتراف بحقهما والموالاة وقد روى عن ابنه زيد بن علي عليهما السلام قال كذب من قال ان أبي كان يتبرأ من الشيخين ثم قال للراوى الذى روى عن أبيه يارواى ان أبي كان يحمينى من كل شر وآفة حتى اللقمة الحارة أفترى أن دينك واسلامك لا يتم الا بالتبرى منهما وأهمائى عن تعريف كذبك اياى لا تكذب على أبى (١) . الرواية الثالثة : حال زيد بن علي عليهما السلام أنه كان شديد المحبة لهما والموالاة وانه كان ينهى عن سبهما ويعاقب عليه وروى عنه أنه لما بايعه أهل

(١) ومن ذلك ما أثر عن الامام الباقر محمد بن علي عليهما السلام من شدة المحبة وعظيم الثناء على الشيخين والموالاة لهما كما أثر عن اسلافه وروى عن الحسن بن علي انه لما كتب دعوته الى البصرة وذكرهما وترحم عليهما وقال ان الله تعالى بعث محمداً وكان الناس على ضلالة فهدى به الخلق ثم قبضه اليه ونحن أحق الناس بمقامه غير أن قوماً اجتهدوا فى طاب الحق فتقدموا وكففنا عنهم تحرياً لاطفاء الفتنة حتى حدث قوم فغيروا وبدلوا فكلامه هذا دال على خطائهم فى العدول عن أمير المؤمنين وان علياً عليه السلام ماترك الفتنة وأخذ حقه الا لما رأى من اقامتهم للحق وسلوكهم منهاجه والحق له فتركه من أجل ذلك ذكره الامام يحيى بن حمزة فى كتاب التحقيق اه

الكوفة ثم دعاهم (١) الى نصرته قالوا له انا لا نبايعك ولا نتصرك حتى تتبرأ من الصحابة فقال كيف أتبرا منهما وهما صهرا جدي ووزيراه ويعني بالصهاران عائشة وحفصة كانتا تحت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زوجتين واراد بالوزارة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هما وزيراي فلما أنكر التبري منهما رفضوه فلاجل ذلك سموا روافض وروى عنه عليه السلام أنه كان يترحم عليهما وروى عنه عليه السلام أنه قال كان أبي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه منزلته من رسول الله منزلة هرون من موسى اذ قال له أصلح ولا تتبع سبيل المفسدين فألزم كلكله بالأرض مارأى صلاحا فلما رأى الفساد بسط يده وشهر سيفه ودعا الى ربه وتبين أنه كان خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما أن هرون خليفة موسى . هذا كله كلام زيد بن علي حكاه عنه الشيخ العالم احمد بن الحسن الكنى رحمة الله عليه . الرواية الرابعة : عن عبد الله بن الحسن بن الحسن وأولاده الذين هم محمد بن عبد الله النفس الزكية وابراهيم ويحيى ابنا عبد الله أنهم كانوا لا يتبرأون من الشيخين بل كانوا يسرون فيهما سيرة آبائهم ولا يظهر منهم فيهما الاسيرة آبائهم ولا يظهر منهم فيهما تكفير ولا تفسيق ولا لعن ولا سب ولهذا فان هؤلاء الأئمة قال بامامتهم أكابر المعتزلة ممن كان في وقتهم ولو ظهر من هؤلاء تكفير أو تفسيق للصحابة لم يقل هؤلاء بامامتهم لانهم معتقدون لامامة الصحابة ومعظمون أمرهم ولعن الصحابة وتفسيقهم وتكفيرهم يبطل العدالة عندهم فضلا عن الامامة وهكذا القول في معتزلة بغداد وانهم يفتخرون بأئمة الزيدية ولو كان هؤلاء الأئمة يعتقدون تفسيق الصحابة واكفارهم لم يبايعوهم ولا قالوا بامامتهم الرواية الخامسة : عن جعفر الصادق عليه السلام أنه كان شديد المحبة لهما وروى عنه الخاق العظيم أنه كان يترحم عليهما هكذا ذكره الشيخ أبو القاسم البستي وروى عنه أنه سئل عنه فقال ما أقول فيمن ولدني مرتين يعني

(١) قوله ثم دعاهم كذا وفي كتاب التحقيق بحذف ثم اه

عليه السلام أن أمه أم فروة وهي بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر وأمها أيضاً هي بنت عبد الرحمن بن أبي بكر فلهذا قال ولدني مرتين : الرواية السادسة عن القاسم عليه السلام أنه لما سئل عنهما قال ( تلك أمة قد خات لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ) وهذا يدل على ترك الطعن وو كول أمرهم إلى الله عز وجل وهذه هي السلامة وروى عنه أيضاً أنه كان يتكر فعالهما ويسخط ولا يقول بقول الرافضة فيفرط وهذا تصريح بترك الأذية والسب (١) : الرواية السابعة عن الناصر للحق الحسن بن علي روى صاحب الكافي اسماعيل بن عباد أنه قال عندى بخط الناصر الترحم عليهما وحكى عن القاضي أبي بكر وكان منصوباً من جهة السيد الامام المؤيد بالله عليه السلام استقصاه على بعض النواحي أنه قال سمعت عن الشيخ حسين الصوفي وكان قد نيف على سبعين سنة يقول سمعت نيفاً وسبعين شيخاً ممن سمع (٢) مجالس الناصر قالوا أَمْلاً الامام الناصر للحق عليه السلام عن الشيخين أبي بكر وعمر ثم قال رضى الله عنهما فكف المستملى عن الترضية والامام ينظر اليه فزجره وقال له لم لا تكتب رضى الله عنهما فان مثل هذا العلم لا يؤثر الا عنهما وعن أمثالهما وعن الشيخ احمد بن الحسن الكنى أن الموجود في كتاب الامامة للامام الناصر عليه السلام في آخر باب من أبوابها قال فيه ولم أصف ما وصفت من اعتراضهم هذا بما أعترضوا به لدفع أبي بكر بما خصه الله به من الفضل بعد علي عليه السلام وانى لعارف بحقه وصحبته وتقدم اسلامه على من أسلم بعده وانى لمحبه له والحمد لله وحده الرواية الثامنة عن الحسن بن زيد ومحمد ابن زيد وغيرهما من أولاد الحسن أنهم كانوا في غاية الاعظام ورفع المنزلة واظهار الكلمة الطيبة والكلام الحسن الجميل في حقهم وما نقل شيء في حقهم

- (١) زاد في كتاب التحقيق بعد ذكره للروايتين عن القاسم بن ابراهيم عليه السلام ما لفظه وهاتان الروايتان عنه قدروا يتا بحضرة الامام المؤيد بالله انتهى
- (٢) عبارة كتاب التحقيق ممن حضر مجلس الناصر والكل مستقيم اه

من الأذية ولا غيرها مما يقبح . الرواية التاسعة : عن السيد المؤيد بالله كان الشيخ أبو سعيد يقول سمعت المؤيد بالله يقول في وقت الحمد لله الذي زادني لها في كل يوم حباً وكان أول عمره (وعنفوان) شبابه متوقفاً ثم ترحم عليهما في آخر عمره وكان يجتهد في الدعاء إلى فضلها ويأمر بذلك ويجتهد في كشف ذلك لاصحابنا من الزيدية ويظهر لهم هذه الحالة وكان يمنع الناس عن القول بالسوء فيهم وحكى عنه الكنى في جوابه الموسميات أن الخلاف في الإمامة وإن كانت قطعية لا يوجب كفراً ولا فسقاً ولهذا فإن أمير المؤمنين كرم الله وجهه لم يكفر ولم يفسق من تخاف عن إمامته والدخول فيها كسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وعبد الله بن عمر وغيرهم ولم يعاملهم بمعاملة من فسق ومرق عن الدين كعماوية وعمرو وأبي موسى وغيرهم . الرواية العاشرة : عن الإمام الموفق بالله أبي عبد الله الحسين بن اسماعيل الجرجاني أنه قال إن قيل فحكم من خالت هذه النصوص الدالة على إمامة أمير المؤمنين هل يفسق قيل له أنه يكون مخطئاً غير كافر ولا فاسق فلو كان فاسقاً لما أولاهم أمير المؤمنين الذكر الجليل (١) هذا ما أوردناه من أقاويل أكابر أهل البيت عليهم السلام في حقهم وإنما أوردناه لغرضين .

(١) تمام الكلام للإمام الموفق بالله عليه السلام منقول من كتاب التحقيق بلفظه فإن قيل هلا فسقوا لأنهم مخطئون فيما يتعلق بالفروج والاموال قيل له إن كل من أخطأ بطريقة التأويل لم يكن كافراً ولا فاسقاً قال الإمام يحيى بعد نقله عنه لهذا والذي في هذه الرسالة فهذه زبدة كلامه في مسألة أملاها فيما يتعلق بأحكام الشريعة وهو مصرح بأن ما فعلوه وأقدموا عليه من الحل والعقد والأوامر والنقض والإبرام وإصدار ، وإيراد جراءة في الدين وإنما كان اعتقاداً للصلاحيّة وعملاً على الإلهية لا محالة انتهى من كتاب التحقيق بلفظه



﴿الغرض الأول﴾ : ان يعلم ان أمير المؤمنين وأكابر أهل البيت السابقين منهم والمقتضدين غير قائلين في أحد من الصحابة بكفر ولا فسق مع مخالفتهم لهذه النصوص القاطعة وأن مخالفتهم لا تقطع موالاتهم ولا تبطلها.

﴿الغرض الثاني﴾ ان يكون الناظر على ثقة من أمره وبصيرة من دينه في الاقدام على الاكفار والتفسيق من غير بصيرة فان الخطأ في مثل هذا عظيم والاثم فيه كبير قال المؤيد بالله عليه السلام : ولو قيل لاحد من مدعى التكفير والتفسيق في حقهما ارنى أحداً من أئمتنا انه تبرأ من الشيخين لم يمكنه ذلك أصلاً ولا وجد اليه سيلاً فضلاً عن القول بالكفر والفسق .

﴿فصل﴾ من هذه الروايات (١) التي نقلناها عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعن أمير المؤمنين وأولاده السابقين التولى والمحبة للصحابة رضى الله عنهم وان أحداً من أهل البيت لم ينقل عنهم بتكفير ولا تفسيق لهما وهذا هو الاوثق من حال الأئمة السابقين أهل الآراء الصائبة والأذهان الناجية ثم ان لهم بعد القطع بعدم التكفير والتفسيق مذهبين \*

﴿الأول﴾ من صرح منهم بالترحم والترضية عليهم وهذا هو الاشهر من أمير المؤمنين كما حكيناه ومن زيد بن علي وجعفر الصادق والناصر للحق والسيد المؤيد وغيرهم وهذا هو المختار عندنا ونرتضيه لأنفسنا مذهباً ودللاً عليه وهو ان ذكرنا ان اسلامهم مقطوع به لا محالة وأيمانهم وعروض ما عرض من مخالفة النصوص ليس فيه الا مجرد أنه خطأ في النص فاما أن يكون هذا الخطأ كفراً وفسقاً فلم تقم عليه دلالة ولا برهان فان قيل فاتهم تقطعون بان هذا الخطأ كبيرة أو تقطعون بكونه صغيرة أو توجبون التوقف فيه \*

(١) قوله فصل من هذه الروايات الخ قال في كتاب التحقيق وعن بعض أئمة أهل البيت أنه قال من زعم ان أحداً من العترة من لدن زيد بن علي الى يومنا هذا ذهب الى تفسيق الصحابة فانه كاذب في هذه المقالة انتهى بلفظه

قلنا المعاصي على ثلاثة أوجه . منها ما دل عليه الشرع بكونه كبيرا وهذه المعاصي التي عليها الحدود . ومنها ما دل عليه الشرع بكونه صغيرا فلا يقال انه كفر ومنها ما لم يرد الشرع فيه بكونه صغيرا ولا كبيرا فما هذه حاله يقطع بكونه خطأ ولا يقطع بكونه كفرا ولا فسقا ثم ما هذا حاله فانه لا يقطع الموالاته ولا يطرق خللا في أصل الدين والاسلام بل الموالاته واجبة مع القطع بكونه خطأ وهكذا فيما اختلف فيه العلماء من المسائل الالهية كالقادرية والعلمية فان منهم من اثبتها صفة ومنهم من اثبتها حكما ومنهم من يرجع في بعضها الى مجرد الذات لا غير فهذه المسائل الحق فيها واحد وما عداها خطأ ثم ان ذلك الخطأ لا يوجب كفرا ولا فسقا هذا ما نحن عليه في هذه المسائل

المذهب الثاني . هو مذهب من توقف عن الترضية والترحم ونهى عن التكفير والتفسيق والى هذا يشير كلام الهادي والقاسم وأولادهما واليه يشير كلام الامام المنصور بالله أيضا والعذر لهم في ذلك هو أنهم لما تطعوا على الخطأ ولم يدل دليل على عصمتهم فيكون الخطأ صغيرة في حقهم فوقع التجويز بكونها صغيرة أو كبيرة لا جرم قالوا بالتوقف عن الترضية لاحتمال أن يكون الخطأ كبيرة وكان الأحسن من هذا أن يقال بالقطع على إيمانهم بالله تعالى وبرسوله وباليوم الآخر وصحة اعتقادهم وأديانهم وهذا أمر مقطوع به وعروض ما عرض من الخطأ لما لم يقع بكونه كبيرة لا جرم استرسل ما هو الاصل وهو الايمان ولم ينزع الا بدلالة تدل على الكفر والفسق :

فاما ما يعكس عن ص بالله ان الزيدية على الحقيقة هم الجارودية ولا يعلم من وقت زيد بن علي من الزيدية من ليس بجارودي واتباعهم كذلك فليس غرضه من هذه الحكاية أن يكون هو والأئمة السابقون متابعون للجارودية فقد درهم أعلا وأشرف من أن يكونوا متابعين للجارودية في جميع من الحالات وكيف يقال بان الأئمة السابقين والمقتصددين متابعون للجارودية وهو أحق بالمتابعة لهم فكيف يكونوا متابعين لهم وهذا مما لا يتسع له عقل أصلا وقد حكمنا ان أبا الجارود

رجل من عبد القيس كان من أصحاب زيد وإنما غرض الامام المنصور بالله سلام الله عليه هو ان الأئمة من بعده قائلون بأن امامته ثابتة بالنص كعقالاته لا لأنهم متابعون له في القول با كفار الصحابة وتفسيقهم فلم يرو عنه تكفير ولا تفسيق وحاشا لفكرته الصافية وعزيمته السامية ان يكون متضمخا برذائل التقليد للجارود وغيره واذا كان لا بد من المتابعة فزيد بن علي أحق بالتقليد من غيره ولهذا فان الجارود كان متابعا له وكان من جملة أصحاب زيد فكيف يظن من له بصيرة أو أدنى خبرة من المنصور بالله وعن سبقه من الأئمة السابقين أن يكونوا اتباعا للجارود هذه غاية الغفلة ممن يظن ذلك والأئمة متبعون وليسوا بتابعين

وأما ما يحكى عنه من أنه قال من رضى عليهم فلا تصلوا خلفه ومن سبهم فاسئلوه ما الدليل فلرواية عنه بعكس هذه وهو المظنون بحسن حاله في البراعة وجودة البصيرة وحسنها وهو ان المشهور عنه من سبهم فلا تصلوا خلفه ومن رضى عنهم فاسئلوه ما الدليل فهذا هو اللائق بكلام الأئمة وهو ان أدنى أحوال سبهم ان يكون مسقطا للعدالة وكيف يصلى خلفه من لا يوثق بعدالته ولو صدر هذا السب في الطارف من المسلمين لكان قدحا في العدالة وحطا من قدرها فكيف من له حظ النصيحة ويكون باذلا نفسه في اعزاز الدين والمبالغة في نكايه الظالمين والكافرين فسبه لا محالة أقبح وفي الحديث عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم « من آذى مؤمنا فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله لعنه الله » (ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذابا مهينا ) وأما قوله عليه السلام ومن رضى عنهم فاسئلوه ما الدليل وأقرب دليل أن يقال ان ايمانهم قد ثبت ييقين وصحة أديانهم واعتقادهم وما عرض من الخطأ لا يوجب زوال هذا الاصل فنبقى عليه ما لم يدل على غيره دليل

المسئلة الثالثة قلت وما يرى مولانا في رجل يرى أن الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب عليه السلام وهو محسن الظن

بالثلاثة الذين أخذوا الامر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويقول  
ما نظنهم فعلوه جرأة على الله عز وجل بل على سبيل الغلط والخطأ في النظر ويعتقد  
أنهم يدخلون الجنة لما ورد فيهم من الاخبار ومن القرآن الكريم هل هذا الاعتقاد  
مخلص للانسان فيما بينه وبين الله تعالى أم لا فان أناسا من أصحابنا أهل الزمان  
ينكرون ذلك مفصلا واذا صوب مولانا أن يذكر شيئا عليه من الحجة  
فيتفضل بذلك والسلام

﴿الجواب﴾ وبالله التوفيق اعلم يا فقيه حسام الدين أصلحك الله وألهمك  
الصواب ان الذي ذكرته في هذه المسئلة هو الذي يقتضيه مذهبنا ونحب أن  
نلقى الله تعالى ونحن عليه وهو الذي قامت عليه البراهين الواضحة واذا كان  
امامك يرتضيه مذهبنا لنفسه فما عليك بالمتابعة فلك به أسوة وكفى به قدوة  
وقد اشتملت المسئلة على أحكام نذكر كل واحد منها ونقيم عليه البرهان الشرعي  
﴿الحكم الأول﴾ ان الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو على  
ابن أبي طالب وهذا شيء قد أقننا عليه البرهان النير وقررنا امامته بالنصوص  
التي ذكرناها ولا منازع ثم فنطمع في الاعداد لها

﴿الحكم الثاني﴾ ان دلالة امامته قاطعة والحق فيها واحد وليست من مسائل  
الاجتهاد كما ذكره بعضهم فمن خالفها فلا شك أنه مخطئ لمخالفته للدلالة القاطعة  
﴿الحكم الثالث﴾ ان الصحابة رضی الله عنهم وان أخطوا لكن الواجب علينا  
احسان الظن بهم في مخالفتهم لهذه النصوص القواطع لان دلالة هذه النصوص  
نظرية وربما تشتمل على دقة وغموض فلاجل هذا لم يكن اقدامهم جرأة على  
الله عز وجل لما كان مقصود الرسول معلوما بدقيق النظر لا جرم وجب أن  
لا يكون خطأهم كبيرة لان الدلالة لم تدل على أن المخالفة تكون كفرا ولا فسقا  
﴿الحكم الرابع﴾ : هل يدخلون الجنة أم لا ؟

واعلم أيديك الله أن ما ورد في القرآن الكريم والاخبار بما يدل على فضلهم  
وتزكيتهم واختصاصهم بالفضل وما حصل منهم من الاعانة في الدين ونصرة



الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وإيثارهم على أنفسهم واقتحام كل عزيمة في حقه وكونه صلى الله عليه وآله وسلم مات وهو قرير العين بما فعلوه في النصرة فهذه الأمور كلها دالة على نجاتهم وكونهم من أهل الجنة ثم الظن بحال غيرهم إذا لم يكن مقدماً على كبيرة أن الله يدخله الجنة فكيف حال من بذل نفسه وماله في نصرة الدين فالظن له بدخول الجنة أصوب وبالنجاة له أحق وأقرب فمن اعتقد ذلك في حقهم فقد خلص من العهدة وأدى ما يجب عليه من الولاية (ومن يتولى الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون) فإذا كانت مثاقيل الذر محصاة ومجازا عليها من الخير والشر فكيف حال من اختص باعظم الاجور وفاز بأحسن الأعمال ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم خياركم القرن الذين بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ومصدق ذلك قوله تعالى (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه وإنا له كاتبون) ﴿الحكم الخامس﴾ قلت ان ناساً من أصحابنا أهل الزمان ينكرون ذلك وقد لا يصلون خلف من يعتقد ذلك

واعلم يا فقيه حسام الدين ان أهل الجهل كثير وان ذوى البصيرة النافعة قليل وان الذين منحهم الله التقوى وشرح صدورهم لقبول الحق والعمل به هم لا محالة قليلون كما قال الله عز وجل وقليل من عبادى الشكور فانكارهم هذا من غير بصيرة جهل وربما تراجمهم في هذه الامور فيوردون عبارات ليس وراها طائل ولا لها ثمرة ولا حاصل وليس يؤخذ الانسان الا بذنبه ولا يثاب الا بعمله (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم) ومن جهل الشيء عابه فإذا كان الانسان على بصيرة من أمره وثبات في أمر دينه فلا عليه من كل كلام الناس ولا يزيد خلاف من خالف الا صبراً على الحق ومضياً فيه . وأما قولك انهم لا يصلون خلفه فهذا من ذلك والصلاة أخف حكماً وأسهلها أمراً وظاهر الشرع والدين كاف وكيف لا والرسول صلى الله عليه وآله وسلم يقول صلوا خلف من يقول لا إله إلا الله وخلف كل بر وفاجر والأمر فيها سهل

«م — ٤ مجموعة الرسائل الطيبة»

وهذا هو رأى المتكلمين من المعتزلة والفقهاء وعلاج من لفق طرفا من العلم ولم يكن له بصيرة نافذة ولا عض على العلوم بلحييه غير صعب ولا بد لمن هذه حالته من معالجته بالقول اللطيف والاستدراج الحسن فربما طاع الحرون ومهما حسنت القصود وفق الله لكل خير ولهذا قال على عليه السلام قطع ظهري اثنان عابد جادل وعالم فاسق ومن فعل فعلا مما يشوش الدين ويكون فيه تفريق كلمة المسلمين فوباله عليه وضرره على نفسه وشخصه لا يضر أحدا بذلك ثم الاجتماع منعقد على انه اذا وقع الرضا على التقدم في المحراب جاز ذلك ، ويؤيد ما ذكرناه في الوعيد على من تأخر عن الصلاة قوله صلى الله عليه وآله وسلم من أراد البلاء عاجلا فيول عند الدعاء وليغن عند الاذان وأى جرم أعظم من رجل يتقدم بالمسلمين يصلى بهم ويجمع شملهم لله تبارك وتعالى ثم يحى رجل آخر فينكص على عقبيه متأخرا عن الجماعة وعن مسلكهم في الصلاة وهى أعظم مواضع الرحمة ومن هذه حاله فقد كفاك نفسه في نزول السخط والغضب عليه و بعد عما عليه المسلمون ثم ليت شعري أيهما أحسن حالا لك تحسين الظن بالصحابة رضى الله عنهم وسلامتك عند الله من التعرض لهم مع أنهم هم الفائزون بالحظ الأكبر من هذا والنصيب الأوفر وحالهم في الطعن والسب والأذية للطارف من المسلمين فضلا عن الصحابة فبين الحالين بعد متفاوت وأعجب من هذا انك ترى الواحد من هؤلاء الذين يزعمون البصيرة من غير بصيرة لو سئل أحدهم عن الاعتقادات الالهية في اثبات الصانع واثبات حكمته وعن الدلالة على صدق صاحب الشريعة وكيفية الدلالة على نبوته تحير ولم ينطق بحلوة ولا مرة واذا حركته في مسألة الامامة وجدت معه نبذة قد نفقها ومسالك في الاستدلال بزعمه قد جمعها لا يفرق بين النص والظاهر ولا بين الظاهر والمؤول ولا له خبرة بمواقع الاستدلال مقطوعها ومظنونها ويتمذهب وعنده أنه صاحب مذهب ولو سئل عن تقرير ذلك المذهب الذى ينتمى اليه ما الحجة لعجز عن ذلك . وأما قولهم انا رضى على الصحابة فما أتينا أمراً بدعاً وما قلنا

قولا نكراً ولكن رضينا على من رضى الله ورسوله عليه حيث قال عز من  
 قائل (لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة) وقال (والذين  
 آووا ونصروا) وقال (والذين تبوءوا الدار والايمان) فمن وافقنا فهو يحدو  
 حذونا ومن خالفنا فلا يضر الانفسه وقد خالف الله ورسوله وما قولنا فيهم  
 الا كما قال أهل البيت وأئمة العترة في تحسين الظن بهم والاعتراف بالحق حتى  
 قال الصادق عليه السلام اللهم اني أحبهما وأحب من يحبهما وأتولاهما وان كان  
 في قلبي لهما بغض فلا تنلني شفاعة جدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم وأما قوله  
 ان منهم من يسب الصحابة ويعتقد أن ذلك دين فهذا هو الجهل المفرط فان  
 كان سبهم لاقدامهم على كبيرة ويابسهم بما هو كفر أو فسق حتى يبيح السب  
 واللعن فأقيموا لنا في ذلك برهانا شرعياً قاطعاً وهم لا يقدررون على ذلك ثم  
 نقول السب قد سب على عليه السلام في زمان بنى أمية على كذا وكذا منبراً  
 فما زاده ذلك الاعلوا عند الله مع أنهم مخطئون قطعاً ثم نقول على عليه السلام  
 قال في بعض كلامه لأصحابه أما انه سيليك من بعدى رجل رحب البعوم  
 مندحق البطن يأمركم بسبي والبراءة منى فان أمركم بسبي فسبونى فان ذلك لى  
 زكاة وان أمركم بالبراءة منى فلا تبرأوا منى فانى ولدت على الفطرة وسبقت الى  
 الهجرة يشير بهذا الكلام الى زياد

وأما قوله انه من حسن الظن بهم فهو من الهالكين فلولا ان الله تبارك  
 وتعالى قد ندب الى الحجاج واطهار الحق بقوله (وجادلهم بالتى هى أحسن)  
 وقال تعالى (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتى هى أحسن) لكان الاعراض  
 عن هذا أمثل وأجمل ثم نقول انه مع السكوت لا ينتقم الله منه ولا يحاسبه على  
 السكوت ومع النطق بالسب والاذية لا يخلص من حساب الله وسخطه عليه  
 ثم نقول طرق الهلاك الى من سب وأذى أولى ممن أحسن الظن وتولى فان  
 قلمم بالثانى فقد عدلتم عن الطريق الواضح وملتم عن المسلك اللايح وان قلمم  
 بالاول فكيف يرضى الانسان له بالهلاك وكيف يوقع نفسه فى الاثم والارتباك



كلا وحاشا اللهم انا نشهدك وانت خير الشاهدين انا أقننا الدلالة الواضحة  
واظهرنا البراهين الراجحة التي لا يمكن دفعها الا بالمكابرة ولا يسع الاعراض  
عنها الا بالمجاحدة والمناكرة ونصحننا للخلق في اظهار الحق ودعوناهم الى مسلك  
السلامة وأزحنهم عن متاهات الخيرة ومواقع الندامات ولقد بصروا ان  
أبصروا وذكروا بالحق أن قبلوا أو تذكروا يا عجباً عجباً من قلة الفهم ومخالب  
الوهم كيف رجل يوضح لكم الادلة والبراهين فلا تتبعوها ويسمعكم المواعظ  
في الدين فلا تسمعونها ( كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون )

المسألة الخامسة (١) قلت من الزيدية ؟ ولم اختصوا بهذا الاسم ؟  
وما هو الظاهر من أقوالهم في أقطار البلاد وكيفية مذهبهم في الامامة من  
وقت الصحابة رضی الله عنهم وبعدهم وما اعتقادهم في الصحابة لتكون من  
الامر على يقين .

الجواب مشتمل على مباحث الاول منها في الزيدية من هم واعلم ان  
ظاهر هذا اللقب انما هو الى الامام الباسل والليث الخادر امام الأئمة المحرز  
للسهادة الظاهر من الله بالحسنى وزيادة اعاد الله على المسلمين من بر كنهه زيد بن  
علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين لأن ما كان هذا  
اللقب الامن أيامه ومن قبل لم يكن شيئا مشهورا فانما كان ذلك بعده وهلم جرا  
الى هذا اليوم فمن كان على عقيدته في الديانة والمسائل الالهية والقول بالحكمة  
والاعتراف بالوعد والوعيد وحصر الامامة في الفرقة الفاطمية والنص في الامامة  
على الثلاثة الذين هم علي وولده وان طريق الامامة الدعوة فيمن عداهم فمن  
كان مقرا في هذه الاصول فهو زيدى فهذه هي معتقدات الزيدية التي مصداق  
اللقب عليها دون المسائل الاجتهادية فلا حظ لها في هذا اللقب ولهذا فانهم  
يخالفون زيدا في كثير من المسائل الاجتهادية والمضطربات النظرية ومع ذلك  
يشملهم اسم الزيدية ثم ان أئمة الزيدية يختلفون في المسائل الاجتهادية واسم

(١) هذه هي الرابعة فلعل ثمة سقط والله أعلم

الزيدية شامل لهم وفي هذه دلالة على أن مصداق اللقب إنما كان بما ذكرناه من اعترافهم بالمسائل الالهية في الذات والافعال وأحكام الافعال فالزيدية اذا قالوا باثبات الصانع خرجوا من المعطلة والذهرية واذا قالوا باختيار الصانع الحكيم خرجوا من الفلاسفة واهل التنجيم واصحاب الاحكام والقائلين بعدم الالهية وعبد الاوثان والاصنام فان عمدة مقالة هؤلاء هو الايجاب ومقاتلتهم هذه هي مستترقة من الفلاسفة فانهم منيع كل ضلالة ومنشأ كل جهالة حتى لا ضلالة في العالمين الا وهم منشؤها وقاعدتها وقد أشبعنا عليهم الرد في كتبنا العقلية واذا قالوا باسناد الصفات الى الذات خرجوا بذلك عن طبقات المجبرات الاشعرية والتجارية وغيرهم من سائر فرق المجبرة حيث قالوا بالمعاني القديمة واذا قالوا بالحكمة خرجوا عن ضلالات الاشعرية في اسناد القبائح الى الله عز وجل عنها وكذا القول بحدوث القرآن والارادة واذا قالوا بالوعيد والخلود خرجوا عن طبقات المرجئة واذا قالوا بالنص على الأئمة الثلاثة والدعوة والخروج في أولادهم وهو طريق الامامية خرجوا عن رأى المعتزلة فمن كان جامعاً لهذه الاصول فهو زيدى ومن خرج عن هذه الاصول فليس بزيدى .

﴿البحث الثانى﴾ فى السبب فى تلقيهم بهذا اللقب فاعلم أن السبب فى ذلك أن لكل فريق اماماً يعتزون اليه ويسندون مذهبهم اليه ومن قبل زيد بن على ما كان هناك زيدية فما نشأ هذا اللقب ولا عرف الامن بعده عليه الصلاة والسلام ولقد كان محرزا للفضل بأسره وجامعا للخير بخذايره وكان له قصد موفق حتى انه قال يوما لاصحابه وهم مجتمعون عنده أترون منزلة الثريا قالوا نعم قال وددت والله أن أكون مكانها وانكس على رأسى وينفع الله بى هذه الأمة وفى خبر آخر انى لا اعتذر الى جدى يوم ألقاه حيث لم أنفع أحدا بشئ مع أنه جاهد فى الله حق جهاده وكان مدة دولته عليه السلام ثلاثة أيام من يوم دعوته حتى قتله اللعين وحرقه وذاك فى يوم شديد الريح فانظر الى بقاء

هذه المدة كيف جعل الله لهذه المذاهب فيها أعظم بركة وأكبر سنار ولا مر ما يسود من يسود (والله أعلم حيث يجعل رسالته) هذه الفرقة من بين سائر الفرق ما نسبوا الاليه ولا كان اعتمادهم في هذا اللقب الاعليه وما ذاك الا لموافقتهم اياه في أصول الديانات كما شرحنا آنفا دون المسائل الاجتهادية فان قيل انما قيل للشافعية شافعية لانهم متابعون للشافعي في مسائل الاجتهاد وهكذا الحنفية والمالكية وسائر فرق الاسلام وهكذا مشايخ الكلام فان الاشعرية انما كانوا أشعرية لما تابعوا أبا الحسن الاشعري والتجارية لما تابعوا التجار والمعلوم أنهم يسمون زيدية وان خالفوه فيها قلنا والزيدية قد صاروا فرقا الجارودية والصاحية والبترية والعقبيه والصباحية فهذه الفرق الخمس هي فرق الزيدية ولسنا نقول ان من لم يكن مسندا الى هذه الفرق الخمس فليس بزيدى فسادات أهل البيت وأئمة العترة لهم مذاهب غير هذه الفرق ومع ذلك فانهم زيدية وخيارهم وهكذا كل من كان في شيعتهم فحصل مما ذكرناه ان الأصل في اللقب وفي صدقه على من تسمى به أنه على من كان موافقا لزيد في مسائل الديانة والأقوال الالهية فاما المسائل الاجتهادية فكل أمير نفسه ممن حاز منصب الاجتهاد والسيف بضاربه .

(البحث الثالث) فيما هو الظاهر من أقوالهم في أقطار البلاد فاعلم أن مذاهبهم تنقسم الى ثلاثة أقسام الهيات وأصوليات وفقهيات اولها في الالهية ولهم معتقدات يتميزون بها عن سائر الفرق أولها حدوث العالم وان الله تعالى هو المتولى لخلق كل من نزول الأمطار وانبات الثمار وحصول التناسل في الحيوانات كلها الى غير ذلك من انواع المكنونات وأصناف المحدثات وربما خالفهم في هذا مخالف لا حاجة لنا الى ذكره خوفا من التطويل . وثانيها اثبات اختياره وانه ليس موجبا لذاته وانما يفعل ما يفعل من انواع المكنونات باختياره دون الايجاب خلافا لمن يزعم الايجاب ممن أثبت الوسائط من الفلاسفة وغيرهم من أهل التنجيم . وثالثها اثبات الصفات الالهية كالقدارية والعلمية وسائر

صفات الاثبات التي ذكرها العلماء الصالحون . ورابعها الصفات السلبية كنفى التشبيه للجسمية والعرضية ونفي الرؤية ونفي الثاني ونحو ذلك من المسائل السلبية . وخامسها اثبات الحكمة في الافعال فامتازوا بذلك عن سائر فرق الجبرية . وسادسها حدوث الارادة والكلام . وسابعها الوعيد لأهل القبلة وفساق أهل الصلاة ممن مات مصراً على كبيرة فان الله يدخله النار ويخلده فيها تخليداً دائماً . وثامنها القول بالامامة بالتنصيب في الثلاثة وبال دعوة والخروج فيمن عداهم وان الافضل بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو على عليه السلام فهذه مقالاتهم في الاقطار كلها على سبيل الجملة دون التفاصيل فأما التفاصيل ففيها خوض عظيم وخلاف طويل .

القسم الثاني : الأصوليات ولاشك أن الأصوليات وان كان مستندها الادلة الشرعية فهي قاطعة فالحق فيها واحد ثم هم محتصون بمذاهب نحكيها على سبيل الجملة أولها الظاهر من مذهب الزيدية أن الاوامر كلها للوجوب لا للدلالة . وثانيها ان النهي للتحريم لا للدلالة . وثالثها ان في اللغة ألفاظاً للعموم . ورابعها أن تخصيص العموم جائز ويخص الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب ويجوز تخصيص العموم بالقياس أيضاً . وخامسها أن القرآن والسنة مجمل ومبين . وسادسها أن النسخ جائز . نسخ القرآن وغيره من السنة . وسابعها أن الاجماع حجة فيفسق المخالف له واجماع العترة حجة لا يفسق مخالفه . وثامنها الاخبار الاحادية يجوز العمل عليها بالفعل ويجب العمل بها شرعاً في أكثر مسائل الفروع في العبادات وغيرها . وتاسعها أن الأفعال حجة كالأقوال يجب علينا اتباع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في أفعاله كما يجب علينا اتباعه في أقواله . وعاشرها أن القياس معمول به عقلاً ويجب شرعاً . وحادي عشرها الاجتهاد فانه يجوز العمل عليه فيما ليس منصوصاً عليه . وثاني عشرها تصويب الآراء في المسائل الاجتهادية فهذه زبدة أقاويلهم في الأصوليات على جهة الاجمال وأما التفصيل فالحلاف فيها واسع وذلك مذكور في مواضعه .



القسم الثالث في الفقهيات : وفيها مضطربات نظر المجتهدين وهي ميدان سبقهم والخلاف فيها طويل وهي معترك نظر النظار وفيها تبارز الفقهاء ولكننا نشير ههنا الى ما عليه الزيدية وأئمتهم ، ثم هم فريقان . القاسمية والناصرية ويكاد الفريقان يتفقان في مسائل وربما يقع الخلاف في بعضها فاما الذي يتفقان فيه على الجملة فنحن نذكر طرفا منها . الأول الظاهر من مذهب الزيدية أن التطهر لا يكون الا بالماء والتراب ولا يكون بغيرهما من مائع ولا غيره ولا يحكى فيها الخلاف بين أئمة الزيدية وشيعتهم بجواز التطهر بالنيذ وسائر المسائعات كما هو مذهب بعض الفقهاء . الثانية الظاهر من مذهب الزيدية أن طهارة النجاسة لا تكون الا بالماء دون غيره من المائعات ولوحادة من الحواد . الثالثة الظاهر من مذهب الزيدية أن التيمم لا يكون الا بالنية والوضوء مثله أيضا وفيه خلاف لغيرهم من العلماء . الرابعة التأذين بجى على خير العمل وهو اجماع أهل البيت وتابعيهم . الخامسة الظاهر من مذهب الزيدية أن الأذكار مشروعة في الصلاة . السادسة أن الظاهر من مذهبهم أيضا أن القراءة للفتحة لا بد منها في الصلاة وفيها خلاف لبعض علماء الأمة . السابعة أن الظاهر من مذهبهم أيضا أن الجماعة مسنونة مؤكدة لا يختلفون فيها الى غير ذلك من سائر المسائل التي يتفقون فيها ويمتازون بها على سائر الفرق مع خلاف عظيم وشجار طويل فيما بين العترة وغيرهم من سائر علماء البرية .

وأما الذي اختلف فيه الفريقان القاسمية والناصرية فذلك كثير لا يمكن ضبطه وتشهد به الكتب الفقهية .

( البحث الرابع ) قلت وما مذهب الزيدية في الامامة فاعلم ان لهم مقاليتين الاولى يتفقون فيها وهي التولى لاهل البيت والحب لهم والاتباع لهم والاعتفاء لآثارهم والاعتقاد للنصر على امامة الثلاثة على وولديه واعتقاد ثبوت امامة من عداهم من أولادهما بالدعوة واعتقاد فضيلة أمير المؤمنين على غيره من الصحابة رضى الله عنهم واعتقادهم ان الامامة لا تصالح الا فريش واعتقادهم

ان الامامة محصورة في الفرقة الفاطمية فهذه معظم المسائل التي تتفق عليها معظم فرق الزيدية \*

(المقالة الثانية) فيما يختلفون فيه وهو كما حكيناه أولا فرق خمس :  
الفرقة الأولى الجارودية وهم أصحاب الجارود وهو رجل من أتباع زيد بن علي  
وهم مختصون من بين سائر فرق الزيدية بالتخطئة للصحابة وتفسيرهم وقد  
نقل عن بعضهم كفر بعض الصحابة والله حسبهم فيما زعموه واعتقدوه وهو  
لهم بالمرصاد وهذه المقالة لا تنسب الى أحد من أكابر أهل البيت وعلمائهم  
وأئمتهم وقد ذكرنا وتأولنا ما حكى عن الامام المنصور بالله عليه السلام  
وعلى الجملة فهذه فرقة ليس فيها مزية ونحن نبرأ الى الله من هذه المقالة وليس  
علينا الا اظهار الحجة وبيان وجه المحجة فمن اهتدى فلنفسه وذلك هو المتوجه  
علينا وفي الحديث عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم « اذا ظهرت البدع ولم  
يظهر العالم علمه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » ولا يقبل الله منه  
صرفا ولا عدلا . الفرقة الثانية الصاحبة اتباع الحسن بن صالح وهم يخالفون  
الجارودية فيما ذكرنا ويخالفونهم في ان طريق الامامة العقد والاختيار .  
الفرقة الثالثة البترية وانما سميت البترية بترية لما قالوا ان النص ليس جليا  
في أمير المؤمنين وهؤلاء يوافقون الجارودية في أكثر اعتقاداتهم . الفرقة  
الرابعة العقبية وهم يتفقون على تعظيم أهل البيت واعتقاد الفضيلة لهم ولا مير  
المؤمنين على غيره من الصحابة . الفرقة الخامسة الصباحية وهم مستندون الى  
رئيس لهم يقال له الصباح ومقاتلهم كمقالة سائر الفرق في الموالاتة والتعظيم  
فهذه فرق الزيدية وبيان ما يتفقون فيه ويختلفون ولهم أقاويل كثيرة ومذاهب  
متسعة من أرادها باستيفاء فليطالعها في كتاب المقالات لابي القاسم البلخي  
أو كتاب العيون للحاكم أبي سعيد فانه يجد هناك ما يكفي ويشفي من تشنت  
الاقوال وكثرة المذاهب وافتراقها \*

(البحث الخامس) في بيان اعتقادهم في الصحابة . واعلم انه ليس أحد

م - هـ . مجموعة الرسائل الجينية ،

من فرق الزيدية أطول لساناً ولا أكثر تصريحاً بالسوء في حق الصحابة من هذه الفرقة أعنى الجارودية وأما سائر فرق الزيدية فليسوا بقائلين بكفار ولا افساق ولكن أكثر ما يعتقدون الخطأ في مخالفة النصوص من غير زيادة على هذا وقد قدمناه فيما سلف من الرواية عن أكابر أهل البيت عليهم السلام ولكن هذه الفرقة اختصوا بما ذكرناه واستبدوا والا فلا كابر من أهل البيت عليهم السلام والسابقون منهم والمقتصدون بريئون من هذه المقالة وأما ما روى عن الامام المنصور بالله عليه السلام عن الجارودية فقد تأولنا كلامه كما مر بيانه وان قدره أعلى وأشرف من أن يكون متابعاً للجارود والجارود ليس أهلاً للتابعة ولولا ان المذاهب لا بد من اسنادها الى قائليها لكان أهلاً أن لا ينقل عنه هذا المذهب لمخالفته لمذاهب الأئمة وما هو المشهور من مذاهب العترة فهذه بدعة ابتدعتها من نفسه وفرية افترها من جهته لم يقيم عليها دلالة ولا برهان ولا صدرت عن عقيدة ملحمة بايمان ولقد كان يكفيه عن هذه المقالة التولى لأمر المؤمنين والتفضيل له على غيره من الصحابة واثبات امامته بالنصوص من غير تعريض لتكفير ولا تفسيق ومن أعظم البراهين على بطلان هذا المذهب أعنى مذهب الجارود وباجترائه على الوقاحة بتفسيق الصحابة واكفارهم هو ان كتبنا ونقل الأئمة السابقين من آبائنا مملوءة من مذاهبهم ورواياتهم ومضطربات اجتهادهم ما أعلم كتاباً من كتب الأئمة الا وفيه ذكر الصحابة اما اعتضاداً لمذاهبهم واما تصحيحاً لرواياتهم واما اعتماداً على قولهم ومن يكون كافراً أو فاسقاً لا يعول على قوله وكيف يعتمد على خبره أم كيف يوثق باجتهاده فينظر الناظر فيما بلغ اليه من هذه البراهين ولينظر لنفسه ودينه وليكن على بصيرة من أمره خاصة فيما يتعلق بالديانة والموالات والمعاداة فانها تحتاج الى البصيرة الناقدة وليعزل عن نفسه التقليد وان وجد دليلاً قاطعاً على الاكفار والتفسيق كفر بتأويل أو تصريح فلا عليه في ذلك والله ورسوله يعذره والدليل القاطع الذي في يده أعظم عذراً له

فاما اذالم تكن هناك دلالة قاطعة ولا مسلك واضح فالتوقف له أولى والا حجام عن  
 الا كفار والتفسيق أخرى فانه لا يخطئ في التوقف ويخطئ في القطع بغير بصيرة فان  
 المتوقف ليس مقدماً على محذور والمقدم على التكفير والتفسيق بغير بصيرة مقدم  
 على محذور وهذا وان لم يكن التوقف رأياً لنا بل الترضية التي نرضاها مذهباً لنا فرضي  
 الله عنهم وجزاهم عن الاسلام خيراً عما عنيوا في تمهيد قواعده وبيان محاسنه  
 واطهار مراشده ولقد أتينا على غاية في تقدير النصائح ووصلنا الى أكل نهاية  
 في تشييد قانون المصالح وأدرنا من الرحيق كاسات التحقيق وكان نهاية  
 المسترشد أن ينال الذخائر من أوعية الجواهر وازلنا عن بصره العمى وكشفنا  
 عن قلبه حجاب الفهاهة والعنا وقضينا له كل وطرف فككنا عن لسانه قيد  
 اللكنة والحصر ابتغاء لوجه الله وامثالاً لأمر الله وجعلنا ذلك نصيحة للاخوان  
 وهدية داعية لتمهيد قواعد الايمان وتصديقا لكلام الرسول صلى الله عليه  
 وآله وسلم حيث يقول « ما أهدى المسلم لأخيه المسلم هدية أفضل من كلمة حكمة  
 سمعها فانطوى عليها ايزيده الله بها هدى ويرده عن ردى وانها لتعدل عند الله  
 احياء نفس » (ومن أحيائها فكأنما أحيأ الناس جميعاً) فاصغوا الى كلام إمامكم  
 واسمعوه وابدلوا له النصيحة فيما يريد منكم واتبعوه فما يريد بكم الا الاصلاح  
 والهداية وما قصده الانجائكم من الضلال والغواية (قل هذه سبيلي أدعو الى  
 الله على بصيرة أنا ومن اتبعني - ان أريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقى الا  
 بالله عليه توكلت واليه أنيب) وقد سألنا الله لكم أن يشرح صدوركم لاتباع  
 الحق ومعرفته وأن يحميكم عن الاعتقادات الفاسدة واتباع الأهواء بتوفيقه  
 وعصمته وأن يهدينا واياكم لما يحب ويرضاه انه سميع مجيب وصلاته  
 وسلامه على سيدنا محمد وآله الطاهرين وعلى التابعين لهم باحسان الى يوم الدين  
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(تمت الرسالة)



## نبذة يسيرة من ترجمة المؤلف رضى الله عنه :

هو الامام الصوام القوام أمير المؤمنين المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي الحسيني الزيدى البيني وتقدمت بقية نسبه في أول هذه الرسالة

مولده في آخر صفر سنة ٦٦٩ تسع وستين وستمائة هجرية بمدينة صنعاء اليمن وأخذ بها وبمدينة حوث وغيرها عن محمد بن خليفة وعلي بن سليمان البصير ومحمد بن الحسن الأصفهاني وعامر بن زيد الشماخ ومحمد بن علي المكري وسليمان بن محمد الالهاني وأحمد بن عبد الله القاطن وأحمد بن محمد السامري وأبراهيم محمد الطبري المكي وغيرهم

ولما تبحر في جميع العلوم الاسلامية قام بأمر الامامة العظمى فبايعه أعيان العلماء وأكابر أهل الحل والعقد بمدينة صعدة في سنة ٧٣٠ ثلاثين وسبعائة ثم سار عن صعدة وبلادها لمجاهدة البغاة من همدان وشن عليهم الغارات بوادى ضهر من جهات صنعاء ثم صالحهم وسار الى حصن هران من بلاد ذمار فعكف على التأليف في جميع العلوم النافعة وبلغت مؤلفاته الى مائة مجلد حقيقة وعدت كراسات مؤلفاته فزادت على أيام عمره وكان في حفظه وورعه من الخوارق وقد أجمع على جلالته المخالف والموافق من علماء عصره ووصلته المدائح من مصر وبغداد وغيرها ومات بحصن هران في تاسع وعشرين رمضان سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعائة وقبره مشهور مزور بمدينة ذمار وتراجمه البسيطة في شروح الرجيف وابن مظفر والشرقي للبسامة وفي مطلع البدر لآبى الرجال والطبقات للسيد ابراهيم بن القاسم بن المؤيد والبدر الطالع للشوكاني وغيرها رحمه الله تعالى وإيانا والمؤمنين آمين

# مَجْمُوعَةُ الرِّسَالِ الْمُنِيَّةِ

الرسالة الثانية

العقد الثمين ، في اثبات وصاية أمير المؤمنين

تأليف

القاضي الحافظ الضابط المحدث شيخ الاسلام محمد بن علي

ابن محمد الشوكاني اليماني الصنعاني المتوفى بمدينة

صنعاء في جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ هجرية

عن ست وسبعين سنة وسبعة أشهر

من مولده رحمه الله تعالى وإيانا

والمؤمنين آمين

---

طبع بالقاهرة

على نفقة بعض علماء آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سنة ١٣٤٨ هجرية

---

إِدَارَةُ الطَّبَاعَةِ الْمُنِيرِيَّةِ

لِقَاتِ الْجَمْعَاءِ وَمَدِيرِهَا مُحَمَّدُ نَيْرُ الدِّمَشْقِيِّ

## — تنبيه —

كتب المؤلف شيخ الاسلام الشوكاني في ظاهر النسخة التي بخطه من هذه الرسالة مانصه :

لم أذكر في هذه الرسالة الأحاديث التي في كتب أهل البيت عليهم السلام ولا التي في كتب الشيعة بل اقتصر على ما في كتب المحدثين لإقامة الحجة على الخصم بما هو صحيح عنده فليعلم ذلك انتهى بلفظه وحروفه .  
وكتب هذا محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسنى الصنعاني غفر الله له وللمؤمنين آمين

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه الاعانة

أحمدك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وأصلي وأسلم  
على رسولك وآله الأكرمين

﴿وبعد﴾ فانه سألني بعض آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الجامعين بين  
فضيلة العلم والشرف من سكان المدينة المعمورة بالعلوم مدينة زيد عن انكار  
عائشة أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لصدور الوصية من  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما ذكروا عندها أن أمير المؤمنين علياً  
عليه السلام كان وصياً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا ثابت من  
قولها في الصحيحين والنسائي عن طريق الأسود بن زيد بلفظ متى أوصى اليه ؟  
وقد كنت مسنده الى صدرى فدعا بالطست فلقد انخنت في حجرى وما  
شعرت أنه مات فمتى أوصى اليه ؛ وفي رواية عنها أنها أنكرت الوصية مطلقاً  
ولم تقيد بكونها الى علي عليه السلام فقالت ومتى أوصى وقد مات بين  
سحرى ونحرى



﴿ولنقدم﴾ قبل الشروع في الجواب مقدمة ينتفع بها السائل  
 ﴿فبقول﴾ ينبغي أن (يعلم أولاً) أن قول الصحابي ليس بحجة ، وإن المثبت  
 أولى من النافي ، وإن من علم حجة على من لم يعلم ، وإن الموقوف لا يعارض المرفوع  
 على فرض حجيته وهذه الأمور قد قررت في الأصول . ونيطت بأدلة تقصر  
 عن نقضها أيدي الفحول . وإن تبالغت في الطول (ويعلم ثانياً) أن أم المؤمنين  
 رضى الله عنها كانت تسارع الى رد ما خالف اجتهادها ، وتبالغ في الإنكار على  
 راويه كما يقع مثل ذلك لكثير من المجتهدين . وتمسك تارة بعموم لا يعارض  
 ذلك المروى كتغليطها لعمر رضى الله عنه لما روى مخاطبته صلى الله عليه  
 وآله وسلم لأهل قليب بدر وقوله عند ذلك يا رسول الله ! إنما تخاطب أمواتا  
 فقال له « ما أتم بأسمع منهم » فردت هذه الرواية عائشة بعد موت عمر وتمسكت  
 بقوله تعالى (وما أنت بمسمع من في القبور) وهذا التمسك غير صالح لرد هذه  
 الرواية من مثل هذا الصحابي وغاية ما فيه بعد تسليم صدقه على أهل القليب أنه  
 عام وحديث اسماعهم خاص والخاص مقدم على العام وتخصيص عمومات  
 القرآن بما صح من أحاد السنة هو مذهب الجمهور ، وتارة تتمسك بما تحفظه  
 كقولها لما بلغها رواية عمر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 بلفظ « ان الميت ليعذب ببكاء أهله » فقالت يرحم الله عمر ما حدث رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم ان الميت ليعذب ببكاء أهله ولكن قال « ان الله ليزيد الكافر  
 عذاباً ببكاء أهله عليه » ثم قالت حسبكم القرآن (ولا تزر وازرة وزر أخرى)  
 أخرجه الشيخان والنسائي وفي رواية أنه ذكر لها أن ابن عمر يقول ان الميت  
 ليعذب ببكاء أهله فقالت يغفر الله لأبي عبد الرحمن اما انه لم يكذب ولكنه  
 نسي أو خطىء انما مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على يهودية يبكي عليها  
 فقال « انها ليبيكي عليها وانها لتعذب في قبرها » أخرجهما الشيخان ومالك والترمذي  
 والنسائي وقد ثبت هذا الصحيح في صحيح البخارى وغيره من طريق المغيرة  
 بلفظ « من ينح عليه يعذب بما ينح عليه » فهذا الحديث قد ثبت عن رسول الله

صلى  
الله  
مقبو  
لأنهم  
للعوم  
الراوي  
وأما  
لأنه  
من  
أعنى  
السلام  
معتد  
البحر  
ابن أ  
كتب  
تعلم  
صد  
الأم  
يقال  
أوص  
غير

صلى الله عليه وآله وسلم من طريق ثلاثة من الصحابة ثم ان عائشة رضى الله عنها ردت ذلك متمسكة بما تحفظه وبعوم القرآن وأنت تعلم أن الزيادة مقبولة بالاجماع ان وقعت غير منافية والزيادة هاهنا في رواية عمر وابنه والمغيرة لأنها متناولة بعومها للبيت من المسلمين ولم تجعل عائشة روايتها مخصصة للعموم أو مقيدة بالاطلاق حتى يكون قولها مقبولا من وجه بل صرحت بخطأ الراوى أو نسيانه وجزمت بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل ذلك وأما تمسكها بقول الله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) فهو لا يعارض الحديث لانه عام والحديث خاص ولهذا الواقعات نظائر بينها رضى الله عنها وبين جماعة من الصحابة كأبي سعيد وابن عباس وغيرهما ومن جعلها الواقعة المسئول عنها أعنى انكارها رضى الله عنها الوصية منه صلى الله عليه وآله وسلم الى على عليه السلام وقد وافقها في عدم وقوع مطلقها منه صلى الله عليه وآله وسلم غير معتد بكونها الى على عليه السلام ابن أبي أوفى رضى الله عنه فأخرج عنه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى من طريق طلحة بن مصرف قال سألت ابن أبي أوفى هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال لا قلت فكيف كتب على الناس الوصية وأمر بها ولم يوص قال أوصى بكتاب الله تعالى وأنت تعلم ان قوله أوصى بكتاب الله تعالى لا يتم معه قوله لا. فى أول الحديث لان صدق اسم الوصية لا يعتبر فيه ان يكون بأمر متعددة حتى يمتنع صدقه على الأمر الواحد لا لغة ولا شرعا ولا عرفا للقطع بأن من أوصى بأمر واحد يقال له موصى لغة وشرعا وعرفا فلا بد من تأويل قوله لا والا لم يصح قوله أوصى بكتاب الله تعالى وقد تأوله بعضهم بأنه أراد انه لم يوص بالثلث كما فعله غيره وهو تأويل حسن لسلامة كلامه معه من التناقض

إذا عرفت هذه المقدمة (فالجواب) على أصل السؤال ينحصر في بحثين (البحث الأول) في اثبات مطلق الوصية منه صلى الله عليه وآله وسلم (والبحث الثانى) في اثبات مقيدتها أعنى كونها الى على عليه السلام

أما البحث الأول فأخرج مسلم من حديث ابن عباس ان رسول الله أوصى بثلاث أن يحيزوا الوفد بنحو ما كان يحيزهم الحديث وفي حديث أنس عند النسائي وأحمد وابن سعد واللفظ له كانت غاية وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حضره الموت « الصلاة وماملكت أيمانكم » وله شاهد من حديث علي عند أبي داود وابن ماجه زاد « أدوا الزكاة بعد الصلاة » وأخرجه أحمد وأخرج سيف بن عمرو في الفتوح من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حذر من الفتن في مرض موته وأمر بلزوم الجماعة والطاعة ، وأخرج الواقدي عن مرسل الملاء بن عبد الرحمن انه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى فاطمة « قولي اذا مات انا لله وانا اليه راجعون » وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث عبد الرحمن بن عوف قالوا يا رسول الله أوصنا يعني في مرض موته قال « أوصيكم بالسابقين الأولين من المهاجرين وأنبيائهم من بعدهم » وقال لا يروى عن عبد الرحمن الا بهذا الاسناد تفرد به عتيق بن يعقوب وفيه من لا يعرف حاله ، وفي سنن ابن ماجه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا أنامت فاغسلوني بسبع قرب من بئر أريس » وكانت بقاء وفي مسند البزار ومستدرك الحاكم بسند ضعيف انه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى أن يصلى عليه ارسالا بغير امام ؛ وأخرج أحمد وابن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سأل عائشة عن الذهية في مرض موته فقال « ما فعلت الذهية ؟ قالت هي عندي قال أنفقها » وأخرج ابن سعد من وجه آخر انه قال « ابعث بها الى علي ليتصدق بها » وفي المغازي لابن اسحق قال لم يوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته الا بثلاث لكل من الدارين والزهاوين والأشعرين بخادم ومائة وسق من خيبر وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان وأن ينفذ بعث اسامة ؛ وقد سبق في حديث ابن أبي أوفى انه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى بالقرآن وثبت في الأمهات وغيرها انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « استوصوا بالأَنْصار

خيرا استوصوا بالنساء خيرا أخرجوا اليهود من جزيرة العرب ونحو هذه الامور التي كل واحد منها لو انفرد لم يصح أن يقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص ، وثبت في الصحيح من حديث أبي موسى أو صاني خليلي بثلاث ولعل من أنكر ذلك أراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص على الوجه الذي يقع من غيره من تحرير أمور في مكتوب كما أرشد الى ذلك بقوله ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده اخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر ولم يلتفت الى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد نجح أموره قبل دنو الموت وكيف يظن برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يترك الحالة الفضلى ؟ أعنى تقديم التنجيز قبل هجوم الموت وبلوغها الحلقوم وقد أرشد الى ذلك وكرر وحذر وهو أجدر الناس بالأخذ بما ندب اليه وبرهان ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كان سبل أرضه ذكره النووي وأما السلاح والبغلة والأثاث وسائر المنقولات فقد أخبر بانها صدقة كما ثبت عنه في الصحيح وقال في الذهبية التي لم يترك سواها ما قال كما ساف اذا عرفت هذا علمت انه لم يبق من أمور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته ما يفتقر الى مكتوب .

﴿ نعم ﴾ قد أراد صلى الله عليه وآله وسلم أن يكتب لأئمة مكتوباً عند موته يكون عصمة لها عن الضلالة وجنة تدرأ عنها ما تسبب من المصائب الناشئة عن اختلاف الأقوال فلم يجب الى ذلك وحيل بينه وبين ما هنالك ولهذا قال الخبر ابن عباس : الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين كتابه كما ثبت ذلك عنه في صحيح البخاري وغيره : فان قلت لاشك ان في هذه الأدلة التي سقتها كفاية وان المطلوب يثبت بدون هذا وان عدم علم عائشة بالوصية لا يستلزم عدمها ونفيها لا ينافي الوقوع وغاية ما في كلامها الاخبار بعدم علمها وقد علم غيرها ومن علم حجة على من لم يعلم أو نفي الوصية حال الموت لا يلزم من نفيها في الوقت الخاص نفيها في كل وقت الا أن ثمة



اشكالا وهو ما ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم مات وعليه دين لليهودى  
 أصع من شعير فكيف ولم يوص به كما أوصى بسائر تركته  
 ﴿قلت﴾ قد كان صلى الله عليه وآله وسلم رهن عند اليهودى فى تلك  
 الأصع درعه والرهن حجة لليهودى كافية فى ثبوت الدين وقبول قوله لا يحتاج  
 معه الى الوصية كما قال الله تعالى فى آية الدين (فان لم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة)  
 على ان علم ذلك لم يكن مختصا به صلى الله عليه وآله وسلم بل قد شاركه فيه  
 بعض الصحابة ولهذا أخبرت به عائشة وليس المطلوب من الوصية للشارع  
 الا التعريف بما على الميت من حقوق الله وحقوق الآدميين وقد حصل ههنا  
 ﴿وأما البحث الثانى﴾ فاخرج أحمد بن حنبل عن أنس ان النبى صلى الله  
 عليه وآله وسلم قال «وصي ووارثى ومنجز موعدى على بن أبى طالب» وأخرج  
 أحمد من حديثه قال قلنا لسلمان سل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من  
 وصيه؟ قال سلمان يا رسول الله من وصيك؟ قال «ياسلمان من كان وصى موسى»  
 قال يوشع بن نون قال فان وصي ووارثى ويقضى دينى وينجز موعدى على بن  
 أبى طالب، وأخرج الحافظ أبو القاسم البغوى فى معجم الصحابة عن بريدة قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لكل نبى وصى ووارث وان عليا وصي  
 ووارثى» وأخرج ابن جرير عن على عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم «يا بنى عبد المطلب انى قد جئتكم بخيرى الدنيا والآخرة وقد أمرنى الله  
 أن أدعوكم اليه فايكم يؤازرنى على هذا الأمر على أن يكون أخى ووصي وخليفتى  
 فيكم» قال فاحجم القوم عنها جميعا وقلت أنا يا بنى الله أكون وزيرك فاخذ برقبتي  
 ثم قال «هذا أخى ووصي وخليفتى فيكم فاسمعوا له وأطيعوا» وأخرج محمد بن  
 يوسف الكنجى الشافعى فى مناقبه من حديث ذكره متصلا برسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم وفيه فى وصف على عليه السلام ووعاء على ووصي وأخرج  
 أيضا عن على عليه السلام انه قال أمرنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 بقتال ثلاثة الناكثين والقاسطين والمارقين وأخرج أيضا عن جابر ان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي بن أبي طالب « سلام عليك يا أبا ريحاتي  
أوصيك بريحاتي خيراً قال » هذا حديث حسن من حديث جعفر بن محمد  
وأخرج الطبراني عن عمار عنه صلى الله عليه وآله وسلم « ألا ارضيك يا علي ؟ أنت  
أخي ووزيرى تقضى دينى وتنجز موعدى وتبرى ذمتى » الحديث بطوله وأخرج  
نحوه أبو يعلى وأخرج البزار عن أنس مرفوعاً على يقضى دينى وروى بكسر  
الدال وأخرج ابن مردويه والديلمى عن سلمان الفارسى مرفوعاً على بن أبي  
طالب ينجز عداقى ويقضى دينى وأخرج الديلمى عن أنس مرفوعاً على أنت  
تبين للناس ما اختلفوا فيه من بعدى ؛ وأخرج أبو نعيم فى الحلية والكنجى فى  
المناقب من حديث طويل وفيه وقايد الغر المحجلين وخاتم الوصيين ، وأخرج  
العلامة ابراهيم بن محمد الصنعانى فى كتابه اشراق الاصباح عن محمد بن على الباقر  
عن آبائه عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث طويل وفيه وهو - يعنى عليا -  
وصي وولي قال المحب الطبرى بعد ان ذكر حديث الوصية الى على عليه  
السلام والوصية محمولة على ما رواه أنس من قوله وصي ووارثى يقضى دينى  
وينجز موعدى على بن أبي طالب او على ما أخرجه ابن السراج من قوله صلى  
الله عليه وآله وسلم يا على أوصيك بالعرب خيراً أو على ما رواه حسين بن على  
عليه السلام عن أبيه عن جده قال أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
علياً ان يغسله فقال يا رسول الله أخشى ان لا أطيق قال انك ستعان عليه انتهى  
والحامل له على هذا الحمل حديث عائشة السابق والواجب علينا الايمان بأنه  
عليه السلام وصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يلزمنا التعرض  
للتفاصيل الموصى بها فقد ثبت انه امره بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين  
وعين له علاماتهم وأودعه جملاً من العلوم وأمره بامور خاصة كما سلف فجعل  
الموصى بها فرداً منها ليس من دأب المنصفين واورد بعضهم - على القائلين بان  
علياً عليه السلام وصى رسول الله - سؤالاً فقال ان كانت الوصاية اخباره بما لم  
يخبر به غيره من الملاحم ونحوها فقد شاركه فى ذلك حذيفة رضى الله عنه فانه

خصه رسول الله صلى عليه وآله وسلم بمعرفة المناققين واختصه بعلم الفتن وان حملت على الوصاية بالعرب كما ذكر الطبري فقد أوصى صلى الله عليه وآله وسلم المهاجرين بالانصار وأوصى أصحابه بأصحابه وأنت تعلم اننا لم نقصر الوصية بالعرب ولم نتعرض للتفضيل (١) بل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وصيه فقلنا انه وصيه فلا يرد علينا شيء من ذلك

(تنبيه) اعلم ان جماعة من المبعضين للشيعة عدوا قولهم ان عليا عليه السلام وصى لرسول الله من خرافاتهم وهذا افراط وتعنّت يأباه الانصاف وكيف يكون الأمر كذلك وقد قال بذلك جماعة من الصحابة كما ثبت في الصحيحين ان جماعة ذكروا عند عائشة ان عليا وصى وكما في غيرهما واشتهر الخلاف بينهم في المسئلة وسارت به الركبان ولعلمهم تلقنوا قول عائشة في أوائل الطلب وكبر في صدورهم حتى ظنوه مكتوبا في اللوح المحفوظ وسدوا آذانهم عن سماع ما عدها وجعلوه كالدليل القاطع وهكذا فليكن الاعتساف والتكبر عن مسالك الانصاف وليس هذا بغريب بين أرباب المذاهب فان كل طائفة في الغالب لا تقيم لصاحبها وزنا ولا تفتح لدليلها وان كان في أعلا رتبة الصحة اذا لا من عصم الله وقليل ما هم وقد اكتفينا بإيراد هذا المقدار من الأدلة الدالة على المراد وان كان المقام محتملا لكثير لكثر الآثار والأخبار فمن رام الاستيفاء فليراجع الكتب المصنفة في مناقب علي عليه السلام حرره المجيب غفر الله له محمد بن علي الشوكاني ختم الله له ولوالديه بالحسن في اليوم التاسع والعشرين من شهر شعبان ١٢٠٥ ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(١) تأمل فالانصاف هو القول بأنه كرم الله وجهه وصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جميع المعاني الدالة عليها تلك الاخبار اذ لا منافاة والله أعلم اه من نظر العلامة أحمد بن محمد السياغي رضوان الله عليه اه

## نبذة يسيرة من ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى :

هو القاضي الحافظ الضابط المحدث شيخ الاسلام محمد بن علي بن محمد ابن عبدالله الشوكاني الخولاني ثم الصنعاني ؛ مولده بقرية شوكان من خولان العالية في ذى القعدة الحرام سنة ١١٧٣ ثلاث وسبعين ومائة والف هجرية ، ونشأ بصنعاء اليمن فأخذ بها عن والده وعن السيد عبد الرحمن بن قاسم المداني والفقهاء أحمد بن عامر الحدائي الصنعاني ؛ والقاضي أحمد بن محمد الحرازي الصنعاني ، والسيد اسماعيل بن حسن بن المهدي ، والفقهاء عبدالله بن اسماعيل النهدي ؛ والقاسم بن يحيى الخولاني ، والحسن بن اسماعيل المغربي ، وعلي بن هادي عرهب ، وهادي بن حسين القارني ؛ وعبد الرحمن بن حسن الاكوع ، والسيد عبد القادر بن أحمد ؛ والسيد علي بن ابراهيم عامر ، والسيد يحيى بن محمد الخوئي الصنعاني وغيرهم . وبرع في جميع المعارف . وتبحر في علوم الحديث . ونظم الشعر الحسن . وتولى القضاء العام بمدينة صنعاء . وصنف المصنفات العديدة . فمن أجلها :

كتاب فتح القدير ، الجامع لفنى الدراية والرواية من التفسير ، في أربع مجلدات ضخمة . ونيل الاوطار شرح منتقى الاخبار ، المطبوع مراراً بالقاهرة في ثمان مجلدات . وقد تعقبه تلميذه القاضي الحافظ الحسن بن أحمد الرباعي الزيدى الصنعاني المتوفى سنة ١٢٧٦ بمؤلف سماه فتح الغفار ، بجمع أحكام سنة المختار . استوعب فيه ما في المنتقى ونيل الاوطار ، وزاد على ذلك زوائد وفوائد شوارد مفيدة . ومن مؤلفات صاحب الترجمة كتاب در السحابة في فضائل القرابة والصحابة ، في مجلد . وتحفة الزاكرين ، شرح عدة الحصن الحصين . والرسالة المكملة في أدلة البسمة ؛ والفتح الرباني ، في فتاوى الشوكاني وغير ذلك من رسائله ومؤلفاته العديدة ، وقد ذكر معظمها في كتابه البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع . وترجمه تلميذه الشجنى الذماري في



التقصار ترجمة بسيطة جدا : وترجمه تلميذه جحاف الصنعاني في تواريخه ،  
والسيد ابراهيم الحوثي في النفحات وترجمه أيضا تلميذه الحسن بن أحمد عاكش  
الضمدى التهامي الشافعي في كتابه حدائق الزهر فقال في أثناء ذلك :

وعندى أن زمانه في ظهور رونق العلم ، والعناية بالكتاب والسنة في اليمن  
كرمان الحافظ ابن حجر بالديار المصرية . وله كتاب السيل الجرار ، المتدقق  
على حدائق الأزهار . تكلم فيه على عيون من المسائل . وصحح ماهو مقيد  
بالدلائل ، وزيف ما لم يكن عليه دليل ، وخشن العبارة في الرد والتعليل ،  
فيما بنى على قياس أو مناسبة أو تخريج أو اجتهاد .

وطريق الانصاف أن الخطب يسير ، لأن الخلاف في المسائل العملية  
الظنية سهل لأن مطارح الأنظار والاجتهاد يدخلها وقد جردت مسائل  
السيل الجرار في مؤلف مختصر واف بالمقصود من غير تعرض لما يقع به  
بسط الألسن وسميت ذلك نزهة الأبصار من السيل الجرار الخ

واختصر السيل الجرار أيضا اختصارا نافعا مفيدا جامعا لكل المرغوب  
فيه الحافظ العمراني الصنعاني وغيره . ومن شعر الشوكاني رحمه الله تعالى قوله :

فكرت في علمي وفي أعمالي      ونظرت في قولي وفي أفعالي  
فوجدت ما أخشاه منها فوق ما      أرجو فطاحت عند ذا آمالي  
ورجعت نحو الرحمة العظمى الى      ما أرتجى من فضل ذي الافضال  
فغدا الرجا والخوف يعتلجان في      صدري وهذا منتهى أحوالي

ومات حاكما بصنعاء اليمن في جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ عن ست وسبعين

سنة وسبعة أشهر من مولده رحمه الله تعالى

لخص هذه الترجمة بالقاهرة محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسني الصنعاني  
غفر الله تعالى له ولوالديه وللمؤمنين آمين .

# محرم الرسالة الممنونة

الرسالة الثالثة

العصمة عن الضلال

تأليف

السيد الامام المجتهد المنتقد النظار الحسن بن احمد الجلال

الحسنى اليمنى المتوفى بحراف صنعاء في ٢٢ ربيع الثاني

سنة ١٠٨٤ أربع وثمانين وألف عن تسع

ومستين سنة وتسعة أشهر من مولده رحمه الله

تعالى وإيانا والمؤمنين آمين

---

(تنبيه) جميع ما على هذه النسخة من تعليقات بدون عزو فهو من خط  
السيد الامام الشهير محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني رضى الله عنه

---

طبع بالقاهرة

على نفقة بعض علماء آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سنة ١٣٤٨ هجرية

إدارة الطباعة المنيرية

لها جميعاً ومديرها محمد منير الدمشقي

## نبذة يسيرة من ترجمة المؤلف رضى الله عنه :

هو السيد الامام الحافظ الناقد المجتهد النظار الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن صلاح بن أحمد بن الهادي بن الجلال محمد بن صلاح بن محمد بن الحسن بن أحمد بن المهدي بن علي بن المحسن بن يحيى بن يحيى بن الناصر بن الحسن بن عبد الله ابن المنتصر محمد بن المختار القاسم بن الناصر أحمد بن الامام الهادي الى الحق يحيى ابن الحسين بن القاسم بن ابراهيم بن اسماعيل بن ابراهيم بن الحسن المثنى بن الحسن السبط ابن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب المعروف بالجلال البني الزيدى مولده بمدينة رغاغة في رجب سنة ١٠١٤ أربع عشرة وألف هجرية وأخذ بمدينة صعدة ومدينة شهارة ومدينة صنعاء ومن اكابر شيوخه القاضي الحسن ابن يحيى حابس الصعدى والسيد محمد بن عز الدين المفتى الصنعاني والمولى الحسين ابن الامام القاسم والقاضي عبدالرحمن الحيمى وغيرهم ، وبرز في جميع العلوم العقلية والنقلية وحقق جميع الفنون الأصلية والفرعية واختط لنفسه هجرة الجراف من أعمال صنعاء وصنف المصنفات النافعة : فمن أجلها . ضوء النهار على متن الأزهار ، في فقه الأئمة الأطهار . في مجلدين ضخمين بالقطع الكبير . وقد وضع السيد الامام الشهير محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني عليه حاشية نافعة سماها « منحة الغفار على ضوء النهار » وتعقبه الفقيه المحدث حامد بن حسن شاكر الصنعاني بحاشية سماها « ميزان الأنظار فيما بين المنحة وضوء النهار » ومن مؤلفات صاحب الترجمة : شرح الفصول اللؤلؤية في الأصول الفقهية : وبلاغ النهى ، شرح مختصر المنتهى ، وعصام المتورعين ، ومنح الألفاظ ، بتكميل حاشية السعد على الكشف . وحاشية على شرح النجوى للقلائد في العقد ، والمواهب شرح كافية ابن الحاجب . وتيسير الاعراب في علم الاعراب . والروض الناضر ، في آداب المناظر ، وشرح رسالة الوضع وفيض الشعاع ، الكاشف للقناع ، عن أركان الابتداع ، والعصمة عن الضلال

عقيدة السيد الحسن الجلال ، وبراءة الذمة ، في نصيحة الأئمة . وشرح تكملة الأحكام ، والتصفية عن بواطن الآثام ، وغير ذلك . وكان شديد الإنكار على التمدد وتقليد الرجال وقد أوضح في كتابه فيض الشعاع المسائل التي كانت منشأ اختلاف العلماء وتفرقهم . وما أحسن قوله في آخر كتابه المذكور :

يارا كبا يهوى لقبر محمد عرج به متمسكا لترا به  
وقل ابنك الحسن الجلال بجانب من قد غلا في الدين من تلعبه  
لا عاجزاً عن مثل أقوال الوري أوهائياً من عليهم لصعابه  
فالمشكلات شواهد لي أنني أشرفت كل مدقق بلعبه  
لولا محبة قدوتي بمحمد زاحمت رسطا ليس في أبوابه  
لكنني أولى الوري بمقامه فأنا ابنه وأسير في أعقابه

ومن شعره قوله رحمه الله

من غره زمن الشبية والصبا وصفاء عيش ريق وسرور  
فلقد تمسك فوق موج هائل حمقاً بأوهى عروة لغرور  
اني عرفت من الزمان وأهله مازادني جلدأ على المقدور  
وعلمت أن ليس النجاة لغير من ينجو بعزلته عن المحذور  
ما في مخالطة الأنام لعافل الا هوان واكتاب وزور

وقد ترجمه عدة من المؤرخين تراجم بسيطة وترجمه الشوكاني بالبدر

الطالع فقال في أثناء ذلك :

برع في جميع العلوم العقلية والنقلية وصنف التصانيف الجليلة وحرر اجتهاداته على مقتضى الدليل ولم يعبأ بمن وافقه من العلماء أو خالفه ؛ وهو بحر عجاج . متلاطم الأمواج وذنه كشعلة نار . وكان جيد النظم وموته ليلة الأحد لثمان بقين من ربيع الثاني سنة ١٠٨٤ هجرية الخ

لخص هذه الترجمة في مدينة القاهرة :

محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسني الصنعاني غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين آمين



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه الاعانة ، وعليه التوكل في البداية . حامداً من أدهشت (١) عقول  
النظار آيات جماله ، وأجهشت (٢) اليه عيون الشطار اذ صدها عن درك  
هويته (٣) بحجاب جلاله . وأصلى وأسلم على المخصوص بأنفس المواهب  
محمد وآله .

(وبعد) فهذه جمل من أصول الخلاف في العقائد ، إليها أكثر التفاصيل  
عائد ، حررتها برية من التقليد والعصية ، ولاحظت فيها الجمع بين أدلة العقل  
والسمع المضنية ، وسميتها العصمة عن الضلال راجيا مطابقتها لمراد ذي الجلال

### باب التوحيد

هو في اللغة جعل الشيء واحداً . وفي الاصطلاح (نفي مشاركة الله في)  
الالهية المستلزم لنفي مشاركته في (ذات أوصفة) كما صرح به قوله تعالى (ليس  
كمثله شيء) وقول أمير المؤمنين ، التوحيد أن لا تتوهمه والعدل أن لا تتهمه .  
(مسئلة صور تركيب العالم) وهي (٤) هيآت ما يحيط به نهايات  
الأجسام والاعراض ومقاديره فما لا صورة له ولا مقدار لا نهاية له ،  
وبذلك يعلم أن الصور انما تكون للجزئيات الخارجية لانها هي المتناهية

(١) أدهشه غيره اه قاموس

(٢) جهش اليه كسمع فزع اليه اه قاموس

(٣) هوية الشيء حقيقته وتخص بالجزئى كما أن ماهية الشيء حقيقته

وتخص بالكلى والهوية هي الذات المعبر عنها بهويته اه

(٤) أى الصورة

الصور فقولهم الكليات موجودة في الذهن تسامح لوجوب احاطة الطرف بالمظروف وتمتنع الاحاطة بما لانهاية له ولا صورة وتلك الصور (حادثة وفاقا للحكماء لضرورة تأخر صورة المركب عن محدثه وكذا موادها) أى التركيب وهى أجزاء البسائط التى منها تركبت حادثة أيضا (خلافا لبعضهم) أى الحكماء (ولم ثبت الذوات فى الأزل) من المعتزلة (١) فانهم لما رأوا الاجماع على ان الله عالم وانه لا يتصور علم ولا معلوم خرق بعضهم حجاب الهية فزعم أن الامر أنف أى ان الله لا يعلم الغيب وانما يعلم بعلم حادث عند حدوث المعلوم وبعضهم لما اعترف بكون العلم صفة ذاتية ذهب الى أن متعلق العلم وهو الذات ثابت بجميع صفاته واعتباراته فى الأزل وفرق بين الثبوت والوجود مدعيا ان قدرة الله تعالى لم تتعلق بخلق الذات ولا بوجودها ولا بمجموعها وانما تتعلق بخلقها على صفة الوجود فرد عليهم طوائف الاسلام بأن تعلق القدرة بخلق غير الثلاثة غير معقول وان هذا نفس قول الفلاسفة بتمدم العالم وقد قام (لنا) عليهم دليل قاطع هو أنه (لو قدمت) المواد (لم يكن بد من مؤثر لتركيب الحادث) ضرورة احتياج الاثر الى المؤثر وأما من نفي حاجة المتولد الى المحدث فانما نفي المختار لا مطلق المؤثر ونفى الاخص لا يستلزم نفي الأعم والالزमे نفي كل مؤثر لعدم المخصص لنفي بعض الآثار بنفي المؤثر دون بعضها وذلك خروج عن المعقول . أما مؤثر التركيب (فهو اما ذات المادة أو غيرها . الاول يستلزم قدم التركيب) لان ماوجب للذات لا يتخلف عنها فهو مقارن لها فى الوجود وان تقدمت العلة حكما فالوجود متقارن وذلك ينافى ماوقع عليه الاتفاق من حدوث التركيب ويستلزم أيضا (انتفاء البسيط) الذى ادعوا

(١) قد شكك بعضهم فى هذا المنسوب للمعتزلة ولا وجه للتشكيك فهو مقتضى القول بثبوت الذوات أزلا وقد نسب اليهم فى الصحائف السمرقندية مانسبه اليهم السيد هنا من الخلاف ام

تركيب المركبات منه وهو الهيولى (١) والصورة اللتين زعموا أنهما عرضان بسيطان حل أحدهما في الآخر فتحيزا وصارا جسما (والثاني) وهو كون المؤثر للتركيب غير المادة (ان كان مقارنا للمادة موجبا للتركيب لزم قدم التركيب) لما تقدم من الدليل ان ما وجب للذات لا يتخلف عنها ( وأيضاً يحتاج الى محصر ) له بتأثير التركيب دون المادة مع تساويهما في القدم ( وان تأخر كان) حادثاً ( كالتركيب) ورجع الترديد في محدثه كما جرى في محدث التركيب (وان تقدم على المادة كان ذلك معنى حدوثها)

(مسئلة) ( فيجب وجود محدثها ضرورة) امتناع حدث لا يحدث له مختار ولا غير مختار كما تقدم ( و ) يجب أيضاً ( كونه أو محدثه) كما تدعى المفوضة والباطنية ان محدث العالم حادث ( قديماً ) أى موجوداً لذاته لا للغير والا كان حادثاً والوجوب تقدم المؤثر على المؤثر (و) (٢) وهذا هو الدليل الصحيح لان ما قيل من أنه يستحيل عادة تأثير غير القدرة القديمة في العالم لان المستحيل عادة انما هو قدرة البشر اذ العادة استقراء ولا استقراء الا لقدرة البشر لا لقدرة الملائكة والروح فكيف يلزم من استحالة تأثير قدرة البشر استحالة تأثير قدرة غيرهم هذا اقناعى لان مدعى المفوضة ان محدث العالم محدثه بقدرة حادثة ومحدثه قديم (و) يجب أيضاً ( بقاءه والا بطل وجوبه لذاته) لان ما بالذات لا يتخلف وتحقيقه ان وجود تلك الذات لما كان واجبا لم يصح أن يكون جائزاً بحيث يجب وجوده ويجوز عدمه اذن لاجتمع النقيضان لان ما وجب قدمه امتنع عدمه (و) يجب أيضاً ( كونه غير مركب ولا مادة لمركب والا عاد الترديد) السابق (٢) فعاد جائزاً (و بذلك) أى بوجوب الوجود المستلزم

(١) فى حاشية شرح النسفية ان الهيولى جوهر محل والصورة جوهر حال تمت اه

(٢) هنا بياض بالأصل

(٣) فى التركيب من قوله لنا لو قدمت لم يكن بد من مؤثر التركيب الحادث الخ

للقدم والبقاء وعدم مشابهة المركبات ولا موادها (يبين آثاره) لان تباين اللوازم يستلزم تباين الملزومات فان الوجوب لما بين الجواز ، والقدم لما بين الحدوث لزم مباينة الواجب القديم للجائز الحادث ( ذاتا وصفاتا) ذاتية ألا ترى ان النار لما باينت الماء بالخفة والحرارة المباينة ثقل الماء وبرده تباينا ذاتا وصفاتا . إلا أنهما لما اشتركا في الجوهرية اشتركا في الحدوث ولا كذلك القديم والحادث فانهما لم يشتركا في ذاتي قط وما قيل من أن ذاته تعالى هي الوجود المطلق وهو مشترك باطل لانه ان أريد بالمطلق هو المأخوذ لا بشرط الوجوب ولا الجواز فساقت لان وجوده مأخوذ بقيد الوجوب فهو مقيد لا مطلق ولو سلم فالمطلق يجب أن يكون جزءا من كل من المقيدات أعني وجودات الجواهر والاعراض فيلزم تجزيه تعالى وحلوله وذلك مما لم يقل به غير غلاة الصوفية (و) وجوب الوجود للذات ( الله مرجع صفاته السلبية ) أى هو العلة في ايجابها لما علم من أن مرجع التباين الكلى الى مسألتين كلتین من كلا الطرفين

(مسئلة) (ويجب وحدته لان التعدد انما يعقل بتماثل أو تخالف وكل منهما يستلزم الصورة) وهى تستلزم التركيب الحادث فيجرى فيه الترديد المتقدم في التركيب

(مسئلة) (واختلاف صور التركيب دليل اختيار المصور) اذ لو كانت فائضة عن الذات لا اختيار كما بقوله قدمه الفلاسفه لم تختلف لان ما بذات لا يختلف (و) الاختيار (يستلزم صحة تعلق المصور بالصور) والمراد بالصحة عدم حاجته في التعلق الى أمر زائد على ذاته به يقع التعلق والا كان مسبوqa بما احتاج اليه فكان حادثا وهو خلاف فرض قدمه وهذا معنى قول أئمتنا عليهم السلام : ان علم الله وقدرته ذاته وهذه الصحة هي العلم والقدرة بالقوة التي هي عبارة عن تهيء الذات للتعلق قبل وجوده كما يقال في الملكات النفسانية وان لم يكن كيفية كالمملكات (والتعلق) ينقسم الى قسمين لانه ( ان كان احاطة



بالصور المعنوية فمقتضاء وقدر ولا يستلزم وجودها (أى الصور) (الا فى عالم المعانى) وهو عالم الأمر ولا فى عالم الحس كما يتوهم: القمضاء والقدر موجب للجبر وذلك لان القضاء لا يتعلق بالصور المعنوية كما يتعلق بالصور الحسية كما صرح به قوله تعالى «يمحو الله ما يشاء ويثبت» وصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الدعاء يرد القضاء وغير ذلك مما يدل كتابا وسنة على ان تلازم بين الوجودين كلياً وان كان الحس يستلزم المعنوى فلا عكس وذلك ظاهر بالمقايضة على أفعال القوى النفسانية فليس كل ما وجد فى النفس وجد فى الخارج بخلاف العكس (وان كان) التعلق بالصور (مطلقاً) أى معنوية كانت أو حسية (فعلم) فاذن العلم أعم من القضاء والقدر (وان كان) التعلق بالصور (اتحاداً) لها فى عالم الحس أو عالم الأمر (فقدرة) لكن الصور الحسية انما تتحقق بالترتيب وأما المعنوية فانها تتحقق بمجرد الاحاطة بها وعند هذا تحدد صحة كون العلم مؤثراً فى وجود بعض الصور كما ذهب اليه البعض من ان الأفكار موجودة لصور النتائج ومن ذهب الى ان ليس للنفس الا قبول الصور من واهبها أشكل عليه علم الله للأمور المعنوية اذ لا يقبل سبحانه الصور من واهب كما قيل فى عالم النفوس البشرية بل الصور المعنوية تحصل بمجرد علمه بها ومن هنا ذهب أبو الحسين وغيره الى رجوع الارادة الى الداعى الراجع الراجع الى العلم وما قيل من ان الصور عرض لا بدله من معروض يجب تقدمه على العارض وذلك معنى ثبوت الذوات فى الأزل ثم بعدم المعروض والا لزم تقدم العارض أيضاً لانه عند هذا القائل من الذوات فالحق ان تعلق القدرة القديمة بالعارض والمعروض تعلق واحد (فصحة التعلق واجبة) لانها هى العلم والقدرة الواجبان للذات (والتعلق جائز) لتوقفه على مرجح الاختيار والاوجب قدم الموجودات بأسرها وعدم تجدد حادث وذلك باطل بالضرورة وبذلك يندفع ما يتوهم من اجتماع الوجوب والامكان فى الحوادث لانه مبنى على ان العلم والقدرة الواجبين لذاته تعالى هما التعلق المذكور ولا شك فى انه اضافة لا تتحقق

المتعلق ضرورة فلهذا هرب قوم الى اثبات الذوات في الازل فلزمهم قدم العالم كالفلاسفة وهرب آخرون الى ان الامرانف أى ان الله ليس بعالم قبل حدوث المعلوم وكلا الأمرين مندفع بما ذكرنا من كون الوجوب انما هو للعلم والقدرة بالقوة وأما بالفعل فهما متابعان للمعلوم والمقدور في الوجوب كما في علم الله ذاته وصفاته والحدث كما في تعلق عليه وقدرته بالحوادث واغفلة المتكلمين عن هذا التحقيق وقعوا فيما ذكرنا من الاشكالين (وقيل) العلم والقدرة (هما معنيان قديمان فورد) عليه (أنهما ان وجبا لذاتيهما لزم تعدد الواجب لذاته أو لموجب هو الذات لزم حدوثهما وكون الذات قبل حدوثهما غير متصفة بهما) ضرورة تقدم العلة على المعلول

﴿مسئلة﴾ (والى العلم ترجع صفات الادراك من السمع والبصر) وفاقا لأبي الحسن الاشعري فانه يرى ان السمع والبصر علم ولا سيما في حق الله تعالى فان احاطة علمه ليست بالحواس الباطنة ولا الظاهرة بل ذاته المقدسة وهى شىء واحد لا تختلف وان اختلف متعلقها وكذا يرجع الى العلم صفة الحياة لانها عبارة عما لا يصلح الادراك الا معه فلذلك جعلوها شرطا للعلم والقدرة لكن في قولهم نظر لان الشرط واجب التقدم ولهذا جعله أبو الحسين وغيره جزءاً من المقتضى ولو تقدمتها الحياة كانا حادثين فوجب أن تكون الحياة عبارة عن صحة ادراك الذات للدرجات ولم نرجعها الى القدرة لظهور ان للقدرة تعلقاً مؤثراً للصور الحسية ولا كذلك الحياة والعلم. وأما الكلام فهو علم لانه اما خبر والخبر تصديق أو انشاء والانشاء تصور والعلم ليس الا تصديقا أو تصورا (كما ترجع صفات التأثير من الارادة والاختيار الى القدرة) فانهما عبارة عن تعليق القدرة فالمقدور والتعليق غير التعاق فان التعلق مطاوع التعليق فالنعلق فعل والتعليق ارادة واختيار والمتعلق بالكسر قدرة وبالفتح مقدور

### ﴿باب الحكمة والعدل﴾

﴿مسئلة﴾ (الحكمة مرجح الفعل أو الترك المناسب له عقلا) لكن العقل

قد يدرك المرجح بنفسه وقد لا يدركه الا بالشرع كما سيأتي ان شاء الله تعالى  
 (والعدل ايقاع الفعل أو الترك لاجل ذلك المرجح) فيخرج العبث اذ لا يكون  
 لمرجح رأسا (والجور) لأنه (ضده) اذ توقع المرجح لا يناسبه في العقل وان  
 ناسبه في الشهوة فكلاهما مثل عن مناسب العقل (ومنه) أي من الجور (الظلم) (١)  
 ﴿مسئلة﴾ (ولهما) أي للعدل وضده (يحسان) أي الفعل والترك  
 (ويقبحان) بمعنى كونهما سببا للمدح ان كانا عدلا (والذم) ان كانا جورا (وقيل  
 قالته قدما المعتزلة والبراهمة يقبحان ويحسان (لذاتيهما وقيل) قالته الاشاعرة  
 انما يحسان بالمعنى المذكور (للامر) ويقبحان (وللنهي لنا على الأول لو  
 كان للذات لأوجبت النقيضين من جهة واحدة) لان العلة الواحدة وار  
 ناسبت النقيضين باعتبارين فذلك من جهتين بخلاف ايجابها اياهما من جهة  
 واحدة هي الذات فلا يصح اتفاقا وذات الافعال كلها هي الكون فقط لا ذات  
 لها غيره لانها بسيطة لا تتمايز الا بعوارض خارجة عن الذات كالمشخصات  
 (قالوا لو لم يكن (٢) هي الذات لما امتنع الكذب ونحوه) ارسال الكذابين  
 فكان يجوز وقوعهما (من الله) تعالى عن ذلك علوا كبيرا (ورد بمنع بطلان  
 اللازم) ان أريد بالامتناع الاستحالة الذاتية لان قدرته صالحة للتعذيب  
 والا كان غير مختار (أو بمنع الملازمة) ان أريد الامتناع في الحكمة لجوز  
 أن تكون علة الامتناع حكمه وهي غير الذات وأما ما يجاب به من أن الكذب  
 صفة نقص لا تجوز عليه تعالى فهو اعتراف بالقبح الذاتي وكان الأنسب  
 بمذهب المجيب هو ان كلام الله أمرا كان للرسل أو غيرهم أو خبراً صفة  
 ذات لانه عنده نوع من العلم كما عرفت وليس بفعل والحسن والقبح انما  
 يتصف بهما الفعل اتفاقا ثم يرجع النزاع في ان كلام الله فعل كما هو رأى من

(١) وهو ما خلا عن نفع ودفع واستحقاق اه قاسم

(٢) علة حسن الفعل والترك وقبحهما اه

يقول بخلق القرآن أو صفة كما هو رأى من يقول هو نوع من العلم وأما تسمية النحاة للعلم ونحوه أفعال القلوب فمرادهم الفعل اللفظي المقابل للاسم والحرف وذلك لما تقرر في الحكمة الإلهية من أن علوم الخلق وإن كانت كسبية ليست بأفعال للنفس وإنما النفس قابلة للصور العلية الفائضة إليها عن المبدأ الفياض بالصور ولا فعل للنفس قط (و) لنا على (الثاني) وهو القائل بأن الفعل والترك إنما يتعلق بهما المدح والذم للأمر والنهي فقط أنها (لو انحصرت علة الحسن في الطلب لم يتعاق المدح عقلا بفعل الله واللازم باطل) بالضرورة فإنه محمود بمدوح بأفعاله بلسان المشرع وغيره عن نفى الشرائع وليس بمأمور

﴿مسئلة﴾ (وحسن فعل الله تعالى معلل بالحكمة وقيل لا) قالته الأشاعرة مكابرة للمعتزلة والا فهم معترفون بانباء القياس الشرعى على العلة التى هى الحكمة الباعثة على حكم الله فى الاصل قالوا وانما منعنا ذلك (لوجوب انتهاء الحكمة الى غاية ويرجع الى لذة عقلية أو بدنية والآفة واللذة لا تجوز على الله ورد بمنع الانحصار فى اللذتين مسندا بانتهاؤها الى صفة كما لا يعمل) بغير ذاتها (كالكرم) لان حسنه ثابت لذاته ولهذا قيل فى حقيقته انه افادة ما ينبغى لا لغرض فحسنة كحسن العلم والقدرة ونحوهما ولهذا توهم قدماء الفلاسفة ان الممكنات صادرة عن ذاته المقدسة بفيض الكرم لا بالاختيار ولم يلتفتوا الى ان الكرم لا ينافى الاختيار فلا يحتاج الى مرجح كما لا تحتاج صفات الله الذاتية الى مرجح لها على نقائضها والا لزم قول المعطلة ان الله لا يوصف بوجود ولا علم ولا قدرة والا احتاج كونه على صفة الى مرجح له على كونه على نقيضها

﴿مسئلة﴾ (وللعبد قدرة مستقلة بالتأثير) لبعض عوارض الذات الموصوفة بها ولضده (وقيل) قالته الاشاعرة (لا استقلال لنا ان القدرة قوة معدة لتأثير الضدين كالقوة العاقلة المعدة لادراكهما) ولا قائل بأن العقل غير مستقل بادراكهما فالفرق بين القوتين تحكم صرف (قالوا موجه قلنا فلا مشاركة)



للعبد لان الموجب مستقل بالتأثير وغيره طرد في المؤثر وبذلك يبطل القول بان فعل العبد مقدور بين قادرين (قالوا الكسب غير الفعل الواجب عنهما لان الفعل كون وهو ذات كالجوهر ولا يقدر على الذوات غير الله ورد بمنع كونه (١) ذاتا بل صفة) مقدورة للعبد (والا لم يتحقق الكسب لانه ان كان أمرا اعتباريا) اعتبره العبد في فعل الرب كما قيل انه اعتبار العبد كون الفعل طاعة أو معصية أو نحو ذلك (لم يصح تعلق الاعتبار بفعل الغير) والا لكان فعل الواحد طاعة أو معصية لكثيرين اذا اعتبروهما في فعله فاثبوا وعوقبوا بفعل غيرهم وذلك باطل بالضرورتين (٢) (وان كان أمرا وجوديا متميزا فهو كون آخر) والفرض ان ليس هناك الا كون واحد وان العبد لا يقدر على الكون (أو غير متميز) بل الكون واحد مقدور بين قادرين لا يتميز مقدور أحدهما عن مقدور الآخر (اجتمع فيه النقيضان) الوجوب بايجاب القدرة والجواز باختيار الكسب (أو اتفى التشارك فيه) ان استقل به أحدهما لم تقدم من ان الموجب مستقل بالتأثير وغيره طرد في المؤثر (قالوا يجب أحدهما جمعا بين أدلة العقل والسمع) فان اثبات الالهيات يستلزم الجبر واثبات الرسل يستلزم الاختيار كما صرح به الرازي وغيره من الأشاعرة (قلنا الحاجة الى الجمع فرع ظهور التنافي ولا تنافي بعد تسليم الاختيار) وكونه ضروريا بالفرق بين حركة الصاعد والساقط وكون الجبر استدلاليا لان الاستدلال لا يقابل الضرورة وربما يقال ضرورة الجبر متعلقة بنحو حركة الساقط واستدلاله بنحو حركة الصاعد فليس الضروري منهما باستدلالى ولا العكس فلا استدلال فى مقابلة الضرورة فيجاب بأن الاختيار فى حركة الصاعد ضرورى فلا يصح الاستدلال فيها على الجبر كما لا يصح الاستدلال فى حركة الساقط على الاختيار لكن لا يخفى ان عدم مقابلة الاستدلال للضرورة انما هو فى الضرورة البديهية أما فى

(١) أى الفعل اه (٢) أى العقلية والشرعية اه

الضرورة الاستدلالية فتقابلها والخصم يمنع بداهة الاختيار في حركة الصاعد (قالوا) قال تعالى « لمن شاء منكم أن يستقيم » (وما تشاؤون الا أن يشاء الله) فالاستقامة بالمشيئتين وهو معنى تركب العلة قلنا ذلك مبنى على ان متعلق المشيئتين هو الاستقامة ونحوها وهو ممنوع (والمعنى وما يحدث لكم مشيئة الا أن يشاء الله ان شاؤا) أى ان يكون لكم مشيئة واختيار (١) لا أن يكونوا مجبورين وهذا صرح به أكابر قدماء أئمتنا حيث قالوا ان الله شاء أن يكون العباد مختارين لتقوم عليهم الحجة باختيارهم ولم يشاء مختارهم أما اذا كان مختارهم معصية فظاهر وأما اذا كان طاعة فلها سيأتى من أن الارادة لا تتعاق بفعل الغير وأما مشيئة العباد فانها فعل الله وخلقه لا خلق لهم فهى كالقدرة والداعى المتفق على كونهما غير اختياريين لهم .

﴿واعلم﴾ أن المعتزلة وان هربوا من الجبر فقد لزمهم ما هربوا منه وذلك انهم لما أوجبوا اللطف على الله تعالى ورد عليهم انه لم يلطف بالكافر فأجابوا بأنه لم يعلم له لطفا فورد عليهم ثانية لزوم ان الله تعالى عاجز عن اللطف به فأجابوا بأن العجز انما يكون عن المقدور والتطاف الكافر محال لان الله خلقه على بنية لا تقبل اللطف فورد عليهم انه خاق مجبورا على الكفر لاقدرة له على ضده فلم تكن قدرته صالحة للضدين ولا بد من أن تكون قدرة المختار كذلك .

﴿مسئلة﴾ (والله تعالى يحب الراجح ويرضاه فعلا له أو لعبده اتفاقا) بين من قال بخلق أفعال العباد وغيره (ولا يحب المرجوح) ولا يأمر به (ولا يرضاه اتفاقا) أيضا (واختلف في ارادته فقليل يريده فعلا لعبده والا كان مغلوبا ورد بأن ارادته التخلية) بين العبد وبين ما يريد من خير أو شر (تنفى المغالبة) لانها تخيير للعبد فتنافى أيضا ارادة الله تعالى لأحد المخيرين بخصوصه وان أراد سببه من لطف أو قسوة كما تقدم في تأويل الآيات الموهمة تعاق مشيئة الله تعالى بطاعة

(١) فتعلق المشيئتين هو مشيئة العباد واختيارهم ومشيئة العباد خاق الله ام

العبد مثل « وما تشاؤون إلا أن يشاء الله - وما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله » فهي مثل « وما كان لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله » والسمع وإن ورد بمشاء الله كان فلم يرد بما كان فقد شاء الله والموجبة الكلية إنما تنعكس جزئية وأما ما يروى من زيادة وما لم يشاء لم يكن فمعناه لاصحة له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ينافي تأويل الآيات المذكورة لأنه يكون في قوة ما لم يشأ من أفعاله إذ الأولى في قوة ما شاء الله من أفعاله كان فكذا الثانية لأن الإرادة لا تتعلق بفعل الغير كما سيأتي (قالوا يريد عقوبة على اصرار أو مظهر لاسمه الغفار كما صرح به الآيات) من نحو قوله (وما يضل به إلا الفاسقين - والله أركسهم بما كسبوا) ونحوهما كثير (والآثار) من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لو لم تذبوا لذهب الله بكم وجاء بقوم يذنبون فيغفر لهم » عند مسلم في الصحيح وغيره من حديث أبي هريرة وأبي أيوب وله شواهد عن جماعة من الصحابة (ورد بأن ذلك يرفع محل النزاع) لأن الفعل يصير حيثنذ راجحاً لرجحان حكمته والنزاع في إرادة المرجوح (و) رد أيضاً (بأن الإرادة لا تتعلق بفعل الغير) الذي هو الكسب أو غيره على الخلاف لما قلنا في تعلق الاعتبار (١) بفعل الغير فيما تقدم لأن الاعتبار إرادة ولأنها مؤثرة في جعل الفعل على وجوه واعتبارات ويستحيل تخصيص إرادة الغير لفعل غيره بوجوه واعتباراته (وإن تعلقت بسببه من لطف أو فتنة) فإن إرادة السبب لا تستلزم إرادة المسبب إذ الفعل الواحد قد يكون ملزوماً للآزمين ظاهر مرجوح وخفي راجح فيفعل ويراد للراجح منهما كقتل الترس واليمين الفاجرة من منكر الحق والكي لذات الجنب وإن استلزم فعله للراجح وقوع المرجوح فغير مراد بل مامن فعل إلا ومصلحته مقترنة بمفسدة وإنما

(١) من لزوم كون فعل الواحد طاعة أو معصية كثير بين إذا اعتبر وهما في فعله فأتى بهما وعوقبوا بفعل غيرهم وذلك باطل بالضرورة وتبين

يحسن ويقبح للراجع منهما وكذا في أفعال الله تعالى كارسال الرسل يراد للهداية وان ضل به من ضل

(مسئلة) (ويدرك العقل بغير شرع حسن بعض الأفعال وقبحه) عند الله (بمعنى كونه موجبا مدح فاعله أو ذمه عند الله لا استلزامه الثواب والعقاب) فلا يدركه العقل (وقيل يدركهما) وهذا قول المعتزلة (وقيل لا يدرك أحدهما) وهذا قول الأشاعرة أما نبي ادراكه استلزام الثواب والعقاب فهو القول الاول وأما نبي ادراك الحكمة المناسبة للمدح والذم فهو المقابل للقولين (لنا) على ادراكه الاول (لولم يدركه لما طابقت الشرائع في الضروريات الخمس) حفظ النفس وحفظ الدين وحفظ النسب وحفظ المال وحفظ العقل ومكملاتها لانه مامن شرع الا وهو وارد بالذم على اضاعه الخمسة والمدح على حفظها كما قضى به العقل ولا يقال المطابقة اتفاقية لانا نقول ذلك كاف فانما ندعى الوقوع لا الوجوب (و) لنا أيضا لولم يدرك العقل وجه الحسن والقبح عند الله (لما صح نسبه حكم القياس بتخريج المناط الى الشرع) واللازم باطل باتفاق القائلين بصحة القياس بتخريج المناط من الأشعرية وغيرهم ولولا انه يجوز ادراك العقل لحكمة الله في الأصل لما جاز نسبة حكم الفرع الى الله (وان وقع التعبد بالقياس جملة) فان ذلك لا يكون معرفا لخصوص الحكمة الذي هو محل النزاع (و) لنا (على عدم ادراكه الجزاء) بالثواب والعقاب انه (لو استازم الحسن الجزاء لا تنقض بأفعال الله فانها حسنة بالاتفاق ولا يدرك العقل استحقاق الله عليها ثوابا لعباده وأما استحقاقه الشكر فهو المدح نفسه المتفق على ادراكه وليس بثواب وينتقض أيضا (بالأفعال الشرعية) فانها حسنة بالاتفاق ولا يدرك العقل استحقاق جزاء عليها (لأنها شكر أو لطف على القولين) المشهورين بين المتكلمين والشافعية لا يستحق عقلا جزاء على الشكر وان أثبتته السمع (لان الشكر نفسه جزاء ولا جزاء للجزاء والا تسلسل) وقد دفع بعض المحققين هذا الاشكال بان الواجب العقلي انما هو شكر مطلق لا معين

فلما عينه الشارع كان استحقاق الجزاء على امتثال المعين لكن ورد عليه ثانيا  
ان امتثال العبد أمر سيده لا يستحق عليه جزاء لان منافعه مستحقة لسيده  
وان استحق مدحا بالطاعة (وكذا الملطوف به لا يستحق عقلا زيادة على  
اللطف) به قيل وأما استحقاق العقاب على ترك الشكر وترك الالتطاف فيدركه  
العقل لان تركهما كفر نعمة وأجيب بأنه لو استلزم الفضل لم يكن فضلا اذ  
الفضل ما لا يستلزم منغصا ولا عوضا والا كان معاوضة ومحنة (قالوا ادراك  
الحسن والقبح فرع ادراك سببهما وهو رجحان مصلحة الفعل أو مفسدته  
عند الله ولا يعلم ذلك الا الله قلنا قد اعترفتم بادراكه علة حكم الفرع غير  
المنصوصة وبمطابقته في الضروريات) الحسن فلا يتجه منعه بعد ذلك وذلك  
كاف لنا فانا لا ندعي ادراكه وجه كل حسن وانما المدعى جزئيته

### باب النبوة

(مسئلة) (هي إحياء الله بشيء من الغيب الى بعض البشر) فيخرج  
الرمل والتنجيم لانها صناعة لا إحياء ويخرج السكينة لانها إحياء الشياطين  
ويخرج إحياء الله الى الملائكة لانها لا تسمى نبوة في العرف (فان كان فيه) أي  
في إحياء الله تعالى (أمر له بالدعوة الى جناب الحق فرسالة) فالرسالة أخص  
من النبوة

(مسئلة) ويعلم مشاهد صاحبها صدقه بالحدس وهو ضروري لان  
الحدس مفاجأة العلوم للذهن عند حصول مبادئها فيه بلا انتقال ففكر من  
المبادئ الى المناهى وما يقال من أن الضروري من فعل الله فيلزم قيام حجة  
الكافر على الله حيث يقول لم يخلق تلك الضرورة لى فذلك مدفوع بأن الحجة  
انما تقوم على الله لو كلف الكافر بما لم يقم عنده دليله وهو لم يكلفه به عند



المحققين كما (١) سيأتى وكما حققناه فى مؤلفاتنا بما لا يحصى عنه وإنما يحصل  
 الخدس للمشاهد (من العلم بمباينة أحوال النبى لأحوال السحرة والكهان)  
 كمضيه على نهجه وان خوف بالقتل وموافقته الأنبياء فى أقواله وأفعاله مع  
 ان عددهم كما أخرجه ابن حبان والبيهقى من حديث أبى ذر بسنتين حسنين  
 مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا يحيل العقل تواطئهم على الكذب ورضاه  
 عن الموجود منهم فى عصره كإبراهيم ولوط لا كالمتراحين على الرياسة ورغبته  
 عن الدنيا وعن أجر على أعماله وظهور عدم تعلمه من بشر واستواء الشريف  
 والوضيع عنده فى الحق واعتراف السحرة والكهان بقصور ما عندهم عما  
 عنده وكونه مجاب الدعوة وعدم تخلف ما أخبر به من الغيوب وبقاء معجزته  
 كالناقة (٢) والقرآن والصخرة وغير ذلك مما لا يجتمع لساحر ولا كائن  
 (و) يعلم (الغائب عنه) صدقه (بالتواتر) لهذه الأحوال (وهما) أى الخدس  
 والتواتر (ضروريان فيتهض) حينئذ (قوله حجة فى الالهيات مستقلة) بدون  
 نظر عقلى (ولادور) فى الاستدلال بقوله حينئذ لان صدقه ضرورى لانظرى  
 وإنما يرد الدور الذى صورته المتكلمون لو كان صدقه مأخوذاً من النظر  
 لظرف فى دلالة المعجزة على الصدق قالوا لان العلم بصدقه يتوقف على العلم  
 بان المعجزة لا يؤثر فيها غير القدرة القديمة فيلزم تقدم العالم بوجود القديم  
 وقدرته وعلمه وعدله بحيث لا يصح خلقه المعجزة على يد كاذب وغير ذلك  
 من صفاته فلو استدلل بالسمع على ذلك لكان دوراً بخلاف ما اذا كان العلم

(١) لعله الآتى له فى باب الايمان والاسلام والكفر من قوله فان ترك  
 لاعمداً فالمختار يأثم التارك ان قصر فى تحصيل المقتضى ونفى العذر مثل هذا  
 الوجه لا يتمشى فى أول نبى ولا فيمن بعده حتى يبلغوا حد التواتر اه  
 (٢) هذا لف ونشر مرتب اذ فسر ما أخبر به من الغيوب بالناقة وبقاء  
 المعجزة بالقرآن والصخرة اه

بصدق النبي حدسياً أو تواترياً فهو ضروري لا يحتاج الى كسب بالنظر بل هو مفاجيء للذهن بلا انتقال فكر وارتفاع الدور حينئذ ظاهر على ان الدور في دلالة السمع معارض بمثله في دلالة العقل اذا كانت نظرية .

توضيحه ان الدليل على الله تعالى هو العالم فلا يصح الاستدلال به عليه حتى يعلم انه لا يؤثر فيه غير قدرته ويتوقف على العلم بوجوده وصفاته كما ذكر في المعجزة بلا فرق وما أجيب به في دلالة العالم أجيب به في دلالة المعجزة اذ كل منهما خارق لعادة أفعال البشر وحققنا المعارضة بوجه آخر مذكور في مؤلفاتنا في الكلام والأصول .

(مسئلة) (والجنة والنار جزاء على الأعمال وقيل) هما لازمان طبيعيان للأعمال فالجنة لازم طبيعي لعمل البر . والنار لازم طبيعي لعمل الاثم كما يستلزم الغذاء اللذة والسم الألم فليساً بجزاء لان (الجزاء ما قابل نفعاً أو ضرراً للجازي وهما مستحيلان في حق الله تعالى قلنا مخالفة أمره ونهيه استخفاف به شبيه بالضر وطاعته تعظيم له شبيه بالنفع قالوا) الاستخفاف والتعظيم مبنيان على ان أمره ونهيه تعالى طالب وان الطلب انما يكون طلباً لارادة المطلوب وذلك ممنوع بل انما يكون الامر أمراً لارادة كونه أمراً كما علم من مذهب الأشعرى لان الارادة لا تتعلق بقول الغير ولو سلم فالطالب محتاج والله تعالى منزّه عن الحاجة (بل هما ارشاد للعباد فهما في المعنى خبر عما يستلزمه العمل من خير أو شر وان كانا في صورة الطلب) ولهذا قيل في حد الأمر والنهي انها خبر عن الثواب والعقاب كما نقله صاحب مختصر المنتهى وحققنا ذلك في شرحنا له (لان الطلب يناهى الغناء والتخيير الذي صرح به أمير المؤمنين على كرم الله وجهه في قوله انما أمر تخييراً ونهى تحذيراً) كما يدل عليه قوله تعالى « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » (قلنا قال تعالى جزاء بما كانوا يعملون) فسمها جزاء (قالوا مجاز بجامع الترتب جمعا بين دليلي العقل والعقل قلت وبذلك تضمنحل اشكالات) منها اشكال استحقاق الجزاء على الشكر

واللطف كما تقدم ومنها اشكال المغلبة لو حمل على حقيقة الطلب ومنها اشكال  
تكليف الكافر بالمحال لو حمل على حقيقة التكليف ولا يقال الاجماع على ان  
الأمر والنهي تكليف لانا نقول معنى التكليف فعل أسباب التكليف التي مرجع  
جميعها الى اللطف ولهذا تختلف التكالييف كما يدل على ذلك قوله تعالى « لا يكلف  
الله نفسا الا ما أتاها » فان اللطف شرط لارادة المكلف بحكم قوله تعالى  
« ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي منكم من أحد أبدا ولكن الله يزكي من  
يشاء » و ارادة المكلف شرط عقله لفعله لا يمكن صدوره منه الا بها ويستحيل  
المشروط بدون حصول شرط اتفاقا

﴿مسئلة﴾ (واختلف في الموصل الى النار ف قيل الشرك لا غير وقال الجمهور  
بل وغيره من المخالفات مع اتفاق الجميع على جواز العفو عقلا قيل (وشرعا) كما  
صرح به قول ابراهيم عليه السلام ومن عصاني فانك غفور رحيم وقول عيسى  
عليه السلام وان تغفر لهم فانك أنت العزيز الحكيم وقول نبينا محمد صلى الله  
عليه وآله وسلم اللهم اغفر لقومي فانهم لا يعلمون (واختلفوا فيه سمعا ف قيل  
ثابت بشرط التوبة) وهذا قول الوعيدية من المعتزلة (وقيل مطلقا للموحد بشفاعه  
أو توبة أو غيرهما) وهذا قول أهل السنة ومن تبعهم من الاشاعرة وغيرهم  
(وقيل بل ولغير الموحد بقطع دوام عذابه فقط) دون أصل العذاب فلا بد  
منه وهذا نص عليه الغزالي وصرح به ابن تيمية ومن تبعه فكانت المذاهب  
أربعة اختصاص عذاب النار بالمشرك اختصاص العفو بالتائب عموم العفو  
للتائب وغيره من الموحدين عمومها لهما ولو مشركا بقطع دوام عذابه الأول  
هو الارضاء قول مقاتل بن سليمان ومن تبعه والثاني هو الاقنات وكلا الأمرين  
افراط وتفریط ولهذا صح عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه انه قال الفقيه كل  
الفقيه من لم يؤيس الناس من عذاب الله ولم يقنطهم من رحمة الله والثالث رجاء  
وهو تردد بين الامن والخوف لتقييد المغفرة بالمشيئة المجهول من هي له وذلك  
معنى كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه والرابع رجاء أيضا كالثالث الا ان

متعلق الرجاء انقطاع العذاب لانفي وقوعه كما سيأتي (احتج الأولون ببشرى من قال لا اله الا الله بالجنة) وهي صحيحة كثيرة (وأجيب بان دخول الجنة لا يستلزم عدم دخول النار) لأحاديث دخول الموحدين لتطهيرهم بها كما يطهر بها السمنديل ثم الخروج منها الى الجنة بشفاعاة أو عفو أو استيفاء فقد صح الاستيفاء قد يكون في الدنيا بالمصائب وفي البرزخ وفي المحشر وفي النار كل ذلك نطق به السنة الصحيحة (احتج الثاني بعمومات الوعيد وأجيب بان تخصيصها بالتائب أبطل قطعية عمومها فجاز تخصيصه ثانيا بعمومات الوعد بالشفاعة والرحمة) لاسيما والرحمة سابقة للغضب بالنص النبوي وايتارها عفو وفضل لا خاف ولا كذب كتخلف الوعد (احتج الثالث بعمومات الوعد وأجيب بانها مطلقات تحمل على المقيد بالتوبة قالوا بل (١) من الحكم على الخاص (٢) بحكم العام (٣) ولا يخص به العام كما علم في الاصول ولو سلم فتخصيصه بمفهوم الصفة وعده العمل به في العلييات متفق عليه وأيضا لا يصح التقييد بالتوبة في أن الله لا يغفر ان يشرك به و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء لان السلب والايجاب مطلقان فان قيدهما كلاهما بطل السلب اتفاقا) للاجماع على ان توبة المشرك توجب المغفرة له (وبطل تقييد الايجاب بالمشيئة) للاجماع على تساوي التائبين (وان قيد الايجاب بها والسلب بعدمها كان تحكما مع فساد تقييد الايجاب بالمشيئة أيضا (٤) وان قيدهما كلاهما بعدمها كان ذلك هو المطلوب و به يصح تقييد الايجاب بالمشيئة ببقية لحكمة الخوف) فيجب عمل القرآن على ما به يصح دون ما به يفسد وتوهم بعض الناظرين (٥)

(١) أى من العفو عن التائب اه

(٢) وهو التائب اه

(٣) وهو العفو مطلقا للوحد اه

(٤) أى للاجماع على تساوي التائبين اه

(٥) المتوهم امام زماننا المتوكل على الله اسماعيل من خط المؤايف رحمه الله اه

في هذه المسئلة ان كل واحدة من الكبار المنصوص عليها أخص مما دون  
الشرك فيجب تخصيصه بها على ما هو مذهب البعض في تقديم الخاص على  
العام المجهول التاريخ وذلك التوهم غلط لان الكبار المنصوصة بلفظ الزاني  
والزانية والذين يأكلون الربا ونحو ذلك مما هو عبارة عن الفاعل المتوعد  
ومن شاء أخص من كل واحد من تلك العمومات وهو مجمل وقد خصت به  
وماخص بمجمل لا يكون حجة على العموم ثم توهم أيضا ان من يشاء تخصيص  
للمغفور فيكون المغفور مجملا لاجمال مخصصه وهو غلط على غلط لان الاجمال  
انما هو في المغفور له لا في المغفور أعني ما دون ذلك (احتج الرابع بان دوام  
العذاب ينافي التمدح باسمي الرحمن الرحيم ونحوهما) العفو الغفور من صيغ  
المبالغة المقتضية للنهاية في الرحمة (وبان النار تنفي لانها من عالم الفساد دون  
الجنة اذ هي رحمته) كما أطبق عليه المفسرون في قوله تعالى « في رحمة الله هم فيها  
خالدون » والرحمة لا تنفي (قلنا اجتهد في مقابلة النص بلا يغفر ان يشرك به  
قالوا يستلزم وقوع العقوبة ولا نزاع فيه وانما النزاع في دوامها) ولا دلالة  
للاية عليه (قلنا آيات الخلود والتأييد قالوا هما اللبث الطويل قلنا يلزم مثله في  
خلود الجنة قالوا منعه قوله عطاء غير مجذوذ) وهو خبر لا يكذب (ولان قطع  
الفصل صفة نقص) ولا تصلح صفة النقص حكمة غائية لحكيم وقد ثبت تخصيص  
العموم وتقييد المطاق بالعقل والعادة اتفاقا (قلنا لو سلم) ما أدعيتم (فهو سر  
منع الشرع من افشائه فيحرم)

### باب (الايمان والاسلام والكفر)

مسئلة (الايمان تصديق) قاي وهو الذي (يستلزم عمل المصدق بما  
علم بحجى الشرع به) لا ما لا يستلزم العمل فليس بتصديق فان التصديق عبارة عن  
اليقين العلي ولهذا اتحد مأخذ اشتقاق العلم والعمل فهما من الاشتقاق الكبير



ضرورة كون العاقل لا يعمل على غير ما يعلم وإنما يعمل على ذلك الجاهل  
فقولنا يستلزم الخ وصف كاشف لا مخصص وبذلك يبطل ما يقال ان الفاسق  
مصدق (والكفر تركه) أى ترك التصديق المستلزم للعمل بأن لا يكون هناك  
تصديق ولا عمل كالحرى أو عمل لا تصديق كالمنافق (فبين عينيهما ونقيضيهما تبين  
كلى والمسلم أعم مطلقا من المؤمن) فكل مؤمن مسلم ولا ينعكس كلية لقوله تعالى  
«قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في  
قلوبكم» وقوله «الاعراب أشد كفرا ونفاقا» (وأعم من وجه من الكافر)  
لوجود المسلم وحده في المؤمن العامل ووجود الكافر وحده في المنكر  
واجتماعهما (١) في المنافق (لحديث (٢) لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن  
ونحوه) لا ترجعوا (٣) بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض الا أن الكفر  
في مادة الاجتماع من وجه دون وجه لا كالكفر في مادة الافتراق فهو من  
كل الوجوه ولم تجر أحكامه على مادة الاجتماع تغليبا (٤) لما يصحبه من لوازم  
الايمان لحديث الاسلام يعلو ولا يعلى عليه (والفاسق أخص مطلقا من  
الكافر) فكل فاسق كافر ولا ينعكس كلية وذلك لان الفسق موضوع  
لغوى للفعل الخسيس فقط كالكذب والغدر والخيانة والزنا بحليلة الجار  
ونحو ذلك لا مثل القتل والنهب والشرب ونحو ذلك فانهم كانوا لا يسمونه فسقا

(١) أى الكفر والاسلام اه

(٢) دليل كون المسلم أعم مطلقا من المؤمن اه

(٣) دليل كون المسلم أعم من وجه من الكافر اه

(٤) علة لعدم جري أحكام الكفر في مادة اجتماعه مع الاسلام وحاصله

أنه قد اجتمع في المنافق جهة كفر وهى عدم الاعتقاد وجهة اسلام وهى  
العمل بالشرعيات الذى هو من لوازم الايمان فغلب جانب الاسلام على  
جانب الكفر للحديث الخ اه

في اللغة نعم المسلم الذي يفعل الكبيرة ناكث عهد ونكث العهد فسق في اللغة كالخيانة وكلاهما من الأفعال الحسيسة فالفسق اللغوي والشرعي يجتمعان في الغدر والخيانة ونحوهما ويوجد الشرعي بدون اللغوي في النهب والقتل بغيا واللغوي بدون الشرعي لا يوجد فيبينهما عموم مطلق من جانب الشرعي (وقيل اطلاق الكفر على الفاسق مجاز ورد بان المجازية تنبئ على أن الايمان قول بلا عمل) والا فانتفاء جزء (١) الايمان موجب لانتفائه وانتفاؤه وجود نقيضه ونقيض الايمان هو الكفر فقط لما عرفت من أن بين عنيهما وبين نقيضيهما تبين كلي فهما نقيضان (٢) لا ضدان . وأما أحاديث النهي عن تكفير من قال لا إله الا الله فمع أنها مخصصة بأحاديث تكفير الروافض والخوارج وتكفير المكفر أيضا مع كونهم قائلين لا اله الا الله متأولة بأن النهي متوجه الى أجزاء أحكام الكفر عليه تغليا للاسلام جمعا بين الأدلة (و) مبني أيضا على ان (الكفر ليس كالإيمان يزيد وينقص وذلك باطل) لانهما ونقيضيهما في طرفي نقيض فزيادة أحدهما نقص من الآخر والعكس (فان ترك) التصديق المستلزم للعمل (لا عمدا) بل جهلا أو لشبهة (فالمختار يأثم التارك ان قصر في تحصيل المقتضى ونفي العذر) وتحصيلهما انما يكون بنظر الانصاف (بعد تجويزهما وقيل مطلقا ورد بانه من تكليف غير المعلوم) كيف وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم اللهم اغفر لقومي فانهم لا يعلمون (وهل يطلق الكفر والفسق على الموحّد الذي استلزم اجتهاده مالمو تعمده) بغير اجتهاد (كان كفرا أو فسقا) بضرورة الشرع (قيل نعم) وهو رأي من يكفر بالتأويل المبني على قياس اللازم على الملزوم والخطأ على العمد وقيل لا وهو الصحيح) لان القائل بالملزوم جاهل للزوم اللازم بل منكر له متبرئ منه فغايتة مخط وقد علم افتراق أحكام العمد والخطأ بضرورة

(١) وهو العمل اه (٢) كلما ارتفع أحدهما وجدا الآخر اه

الشرع فلا يقاس أحدهما على الآخر ( وما ورد به الشرع من تكفير الموحدين ) كما ورد في تكفير الرواض من الأحاديث الصحيحة وفي مروق الخوارج من الاسلام وأحاديث تكفير من كفر المسلم ( محمول على تكفير متعمد المخالفة ) اتباعا للهوى وهو ما يدعى من كون متعمد الكبيرة كافر من وجه دون وجه ( وأما مخالف غير الضروري فلا يطلق عليه الكفر اتفاقا ) بين المصوبة والمخطئة وإن عد مخطئاً سواء كانت المخالفة ( عمداً أو خطأ )

مسئلة ( والموا الة ) في أصل اللغة من الولاء وهو اتصال أحد السببين بالآخر والقرب منه وفي عرفها الاتصال لرابطة نسب أو غيره من الأسباب وفي اصطلاح الشرع ( اتصال بالغير قلبي ) وإن تفارقت الأجسام ( لمشاركتة في دينه والمعاداة نقيضها فيتنايان في الفعل الواحد لا في الفاعل ) لقوله تعالى « فان عصوك فقل اني برىء مما تعملون » فأمر بالتبرى من العمل لا من العامل وأما قوله تعالى « إنا برآء منكم » فالمراد من فعلكم اذ لا يصح التبرى الا من الفعل ( وقيل بل ) يتنايان ( فيهما ) أى في الفعل والفاعل فالولى لا يصح أن يكون عدواً قط والعكس ( لنا انه يصح ) انه يكون في الرجل خصال خير وخصال شر فيكون ولياً عدواً ( بالاعتبارين ) وبهذا يسقط التكلف لوجه مواصلة بعض المتقين للظالم والكافر وأما وجوب الهجرة قبل الفتح فليمتاز حرب المؤمنين عن حرب الكافرين وعلى ذلك ورد حديث من كثر سواد قوم فهو منهم أى في الظاهر كما قال تعالى ( فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن ) الآية والا لما وجبت الكفارة على قاتله ولا سمي مؤمناً وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمن سب المحدود في الخمر لا تعينوا الشيطان على أخيك فأبقى له اسم الاخوة في الدين لبقاء بعض الدين فيه كما قلنا في صحة اجتماع اسم المسلم والكافر في الفاسق .

## باب الامامة

مسئلة (الامام) له المتقدم في خير أو شر واصطلاحاً (المتقدم فيما يرجع اليه حفظ الشريعة وهو) ثلاثة أحدها (دائماً احتداد) أي استنباط الاحكام الشرعية عن مأخذها لا عن تقليد والا كان المقلد بالفتح هو (١) الامام لانه المتقدم في أعظم ما يرجع اليه حفظ الشريعة وهو العلم (و) ثانيها (نحلة) أي شدة بأس يمتضى بها الاحكام (و) ثالثها (ورع) وهو القيام بالواجبات واجتناب المحرمات والمشتبهات ولا بد من كون النجدة والورع امتوسطين بين طرفي الافراط والتفريط) لان النجدة اذا بلغت حد التهور حاوزت العدل واذا ضعفت قصرت عنه والورع اذا أفرط يقيد صاحبه بالشكوك والأوهام فضاعت الحقوق واذا ضعف تجاوز الحدود الشرعية (والا) تجتمع فيه هذه الأوصاف (فلك) لا امام

مسئلة (ولها منصب من الناس مخصوص) هي حق لهم شرعى من بعدهم فيه صار باغيا (وقيل لا منصب الا التقدم المذكور لنا ماسياتى) من أدلة المختلفين في تعيين المنصب (واختلف القائلون بالمنصب فالخيار) ان منصبها (على وأولاده من فاطمة عليهم السلام وقيل قریش كلها لنا حديث استخلاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثقلين كتاب الله وعترته أهل بيته) بلفظ انى نارك فيكم ومخلف فيكم وفى لفظ خليفين من حديث زيد بن ثابت وفى لفظ فلا تقدموهما فتهلكوا من حديث زيد بن أرقم وله ألفاظ متقاربة من حديث على وابن عباس وأبي ذر وسلمة بن الأكوع وابن الزبير وأبي سعيد وأبي رافع وأم هانئ وأم سلمة وجابر وحذيفة والزيد بن وضمرة الأسلمى وخزيمة بن ثابت وسهل بن سعد وعدى بن حاتم وعقبة بن عامر وأبي أيوب وأبي شريح الحرأسي وأبي قدامة الانصاري وأبي ليلى وأبي الحثيم بن التيهان كل ذلك مفردا عند أئمة الحديث فى دواوينهم وبعضها فى صحيح مسلم ولا ينافيه ورود الحديث

(١) بناء على انه حى

في بعض الروايات بلفظ وسنتي لوجهين أحدهما ان صاحب ذخائر العقبي ذكر انه تكرر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مواقف متعددة بعضها وقع بلفظ العترة وبعضها بلفظ السنة واثنيهما انه قد صح وقوعه بلفظ العترة فهو سنة فيشملة لفظ وسنتي فيكون التمسك ثابتا بالخصوص وبالعموم ومثله أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك في جمهور دواوين أئمة الحديث من حديث علي وابن عباس وأبي ذر وسلمة بن الأكوع وابن الزبير وأبي سعيد وغيرهم وفي المستدرک للحاكم وقال صحيح الاسناد لفظه فاذا خالفتم قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب الشيطان وقد ثبت ان أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم هم أهل خبر الكساء المشهور الا أن المرأة خرجت عن الخلافة بالحديث الصحيح لن تفلح أمة وليت أمرهم امرأة (والكل) من تلك الأحاديث (ظاهر في ايجاب اتباعها) الذي هو معنى الائتمام بهما لان فيها النهي عن تقدمهما والاخبار بهلاك المتخلف عنها (قالوا أحاديث الأئمة من قریش) كثيرة صحيحة (قلنا) اخبار بما يكون لا بما يجب (ثم قریش مطلق يحمل على المقيد) بأهل البيت لما تقرر في الأصول من حمل المطلق على المقيد اذا كانا في حكم واحد كما في مقامنا وليس من الحكمة على الخاص بحكم العام حتى يقال لا يخصه اذ لفظ قریش مطلق لا عموم ولو سلم ففي أحاديث الثقلين والسفينة نهى غيرهم وتضليله بمخالفتهم وذلك ظاهر في التخصيص (كما ان الأئمة حملوا على ذوى العلم اتفاقا) اذ لم يقر أحد باستحقاق الجاهل ان يعقد له الامامة ابتداء انما خالف البعض فيمن فسق بعد العقد فزعم ان خلعه ان لم يكن الا بسفك دماء وهتك حرم لم يجوز وذلك رأى فائل لانه ظالم حينئذ وجهاد الظالمين مبنى على سفك الدماء ونحوه وانما حمل المطلق على ذوى العلم (لان أولى الأمر هم العلماء في تفسير ابن عباس وهو أقعد بتأويل التنزيل بالنص) من النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال اللهم عليه التأويل ودعوة رسول الله مجابة اتفاقا (والمتحقق



بالعلم هم من قرن بالقرآن) وليس الا أهل البيت المعينين بخبر أهل الكساء فتلك الاحاديث مع انتهازها لتخصيصهم بمنصب الامامة منتهضة على حجة اجماعهم

(مسئلة ١٠) (و) الامامة (هى شرعية) خلافا لابي الحسين وغيره فزعموا ان وجوبها عقلى وقد حققنا رد كلامهم فى ضوء النهار شرح الازهار والشرعية (نظرية) أى غير ضرورية الا انهم قسموا النظرى الى قطعى وظنى فكانت العلوم ثلاثة علم ضرورى وعلم غير ضرورى وظن واختص العلم غير الضرورى باسم القطعى اصطلاحا (١) وجمهور أصحابنا على كونها (قطعية أصلا) أى وجوبا فى الجملة محتجين بفرع (٢) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى نصب امام وأجيب بأن هذا رجوع الى كونها واجبة عقلا لان هذا استدلالى عقلى ثم حفظ الشريعة عبارة عن العلم بالحلال والحرام وتعليمهما فالامام هو حافظ أدلتها ومعلمها لا المجاهد لمخالفهما حتى قال ابن شبرمة وغيره ان الجهاد مندوب لا واجب والجواب عن ذلك وتحقيقه أشرنا اليه فى ضوء النهار (و) كذا هى قطعية (منصبا كليا) كقريش أو أهل البيت فان دلالة النصوص على الأمرين متواترة المعنى فهى قطعية متناً مطلقاً ودلالة فى أهل البيت (ظنيته) أى المنصب اذا كان (شخصيا) كالمنصب للقيام بها فانما يعلم استحقاقه اياها بالنظر والتحري المفيد للظن لا غير (الا عليا) عليه السلام فامامته قطعية لحديث عمار المتواتر لفظا ومعنى اجماعا بلفظ ويح عمار يدعوهم الى الجنة ويدعونه الى النار وذلك صريح فى أن عليا وأصحابه يدعون الى الجنة التى دعا الله اليها فى قوله تعالى « والله يدعو الى دار السلام » وذلك معنى الامامة فى الدين قطعا فلا تتحقق امامة الدين الا لمن سار سيرته فى المسلمين (والمقصود بها) أى الامامة وهو حفظ الدين ووجوبه (قطعى) لقوله تعالى « ان الذين يكتُمون

(١) فيظهر منه انها عندهم نظرية ظنية اهـ (٢) كذا بالأصل

ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله و يلعنهم اللاعنون » والجهاد سنام الدين ولهذا قال أمير المؤمنين كرم الله وجهه أما والله لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر وما أخذ الله على العلماء أن لا يصبروا على كظة ظالم ولا تبعه مظلوم لا لقيت حبلها على غاربها ولسقيت آخرها بكأس أولها ولا لقيتم دنياكم عندى كعقطة عنز في فلاة إلا أن كلامه عليه السلام ظاهر في أن وجود الناصر شرط وجوب الامامة وجوبا مطلقا بل مقيدا ثم يلزم ان لا يجب تحصيل الناصر لأن تحصيل شرط الواجب ليجب لا يجب كما علم وحينئذ يلزم أن يكون العقد أو الدعوة على المذهبين جائزا لا واجبا (وغاصب المنصب مخط آثم ان ظن الاختصاص من دليله لأن العمل بالظن واجب ومتعمد مخالفة الواجب ولو ظنيا آثم للاجماع على وجوب العمل بالظن الحاصل عن دليل شرعى (والا) يظن (معدور) غير آثم وان كان مخطئا اذا كان دليلا (١) قطعيا عند من جعل القطعي غير الضروري علما وأما من لا يثبت الاظنا أو ضرورة فلا ينبغي له أن يحزم بالخطأ لأن الظن لا يستازم المظنون ولا علة بينه وبينه الا أن يقلب من المخالف ظنه للمنصب فلا شك في تحطئة مخالفته ظن نفسه لوجوب العمل بالظن فهو ظن مخالف لواجب عنده

مسئلة (و طريقها العقد وهو تخصيص جماعة من أمكن حضوره قطره من أهلها) أهلية كلية (٢) أو شخصية (٢) اذ لا يصح أن يتصرف في الحق غير أهله فلا يكونون من غير أهل البيت ولا بمن لم يجمع شروطها منهم أيضا اذ لا يعرف الحق غير أهله فبدعنون (لواحد منهم بها فيلزم طاعته) من عقدها

(١) أى دليل وجوبها في الجملة اه

(٢) لعله المقدم فيما يرجع اليه حفظ الشريعة من ملكة الاجتهاد والنجدة

والورع المتوسطين (٣) لعله المتقدم في أحد الثلاثة اه

وغيره ممن لم يمكن حضوره من أهلها اذ العقد كالحكم وهو يصح على الغائب الذي لا يمكن حضوره موقف الحكم وبهذا صرح أمير المؤمنين على كرم الله وجهه حيث قال ولعمري لئن كانت الامامة لا تتعقد حتى تحضرها عامة الناس ما الى ذلك سبيل ولكن أهلها يحكمون على من غاب عنها قوله أهلها ظاهر في أنها لا تتعقد الا بعقد من هو أهل لها وفي أنها لا تتعقد الا بعقدهم (وقيل سبقه بالدعوة) للحق الى طاعته وهذا رأى بعض أئمتنا (وقيل غلبته عليها) تقطع حق غيره فيها (لنا عموم منصبها لأهلها) لأنها خاصة نوع والأصل انعكاسها وانما يجوز أن لا تنعكس لمانع أو عدم شرط ألا ترى أن الكتابة بالقوة وبالفعل خاصتان للانسان وان لم يكتب الاى لفوات شرط هو التعلم ومقطوع اليدين لوجود مانع هو القطع وغير المنعكس انما هو حصول الخاصة بالفعل اما بالقوة فمنعكسة دائماً وكذا الامامة عامة لافراد منصبها بالقوة منعكسة وان لم تنعكس بالفعل لعدم شرط كالعلم ونحوه أو لوجود مانع ولا مانع بعد حصول المقتضى الا المخصص (ولا مخصص الا بدليل ولا دليل غير اجماعهم) على اختصاص واحد وان لم يكن اجماعاً كاملاً فهو كحكم الحاكم وأيضاً تخصيصهم لواحد انما أسقط حتموتهم من التصرف فقط فلماذا بقى لهم على الامام حق المشاورة كما وجب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله تعالى وشاورهم مع عصمته وتأيدته بالوحي ونبه تعالى على وجوبها على غيره بقوله (وأمرهم شورى بينهم) وهو (ظاهر في قبح الانفراد) لأنهم مدحوا بالشورى فهى صفة مدح ونقيض صفة المدح صفة ذم قطعاً وصفة الذم قبيحة اتفاقاً (وحديث انا لا نولى هذا الأمر رجلاً سألته أو حرص عليه) متفق عليه من حديث أبى موسى فى قصة وله شواهد كثيرة منها حديث من أم قوماً وهم له كارهون فعليه لعنة الله وأحاديث انتهى عن سؤال الامارة كثيرة كل ذلك اضمثته دواوين الاسلام الستة والكل ظاهر فى أن من سأل الولاية لا يستحقها (١)

(قالوا فرض كفاية) اذا قام به البعض سقط عن البعض (قلنا بشرط وهو  
النصب فان اختلفوا) قبل العقد لو احد (حكموا أعرفهم بهم وأبعدهم عن  
الرغبة فيه) كما حكم أمير المؤمنين واحتج بآيتي التحكيم بين الزوجين وفي صيد  
المحرم وانما وقع الخطأ في تعيين أصحابه لأبي موسى وعمر بن العاص حكيمين  
وهو انما عين ابن عباس وأما المخالف بعد العقد فالمخالف باغ ولا مرية لحديث  
اذا بويع لخليفتين فاضربوا عنق الآخر منهما ونحوه لأن عقد أعيان أهلها حجة  
(مسئلة) (ويجوز تعددهم مع تفاصل الاقطار وعدم قيام الواحد  
بمصلحتها وقيل لا لنا انها فرض بتعاق كل صالح لها فلا يمنع منه الا لمانع  
وليس الا خوف مفسدة التعدد) كما قال أبو بكر رضى الله عنه للانصار لما قالوا  
منا أمير ومنكم أمير. سيفان في غمد لا يصلحان والغمد الواحد ليس الا القطر  
الواحد (ولا مفسدة مع التفاصل) بحيث يعجز المنصوب عن تولى ما في المنفصل  
بنفسه وربما يقال نصبه لو ال فيه ينوب منابه وهو مردود بأن استحقاقه التولية  
فرع استحقاقه التولى بنفسه فاذا عجز عن التولى بنفسه كانت التولية حقاً لأهلها  
في ذلك القطر المنفصل لاله لاسيما وقد علم بالاستقراء التام تولية الأئمة  
الفساق الذين ليسوا بأهل للقيام بثمرة الامامة (فان تعاطى أحدهما قطر  
صاحبه الناهض بما فيه فباغ لا امام)

(مسئلة) (و ينقطع حق غيره منها ما استقام ونهض والا عادت عموما  
وقيل لا تعود) قاله النووي وغيره اذا لم يمكن خلعه الا بسفك دم وهتك  
حرم (لحديث) انه قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في أمراء السوء الذين  
حذر منهم أفلا تنابذهم يارسول الله قال (لا ما أقامو فيكم الصلاة قلنا معارض  
بقوله تعالى «فقاتلوا التي تبغى» والظالم باغ (قالوا عموم والحديث خصوص)  
مختص بالأمراء والخصوص مقدم (قلنا وفي الحديث المذكور ما أقاموا فيكم كتاب  
الله ونحوه) استقيموا لقرش ما استقاموا لكم وغيرهما وتلك زيادة في المعنى  
مقبولة على ان الحكم على الخاص بحكم العام لا يخصه كما علم وأما حديث أبي

بكرة - عند مسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كن خيرا بنى آدم يبوء باثمه  
واثمك فيكون من أصحاب النار وهو نهى عن قتال المتأول - فهجور الظاهر  
بالاجماع على جواز المدافعة عن النفس والمال و بالاجماع الصحابة على قتال  
مانعى الزكاة من بنى حنيفه وغيرهم وقتال على عليه السلام لمن بغى عليه ويشهد  
لصحته حديث عمار المتقدم فالتمسك بحديث أبي بكرة في مقابلة تلك القواطع  
هو س لا اجتهد (هذا ما أردنا جمعه من أصول العقائد وأما فروعها وتفصيلها  
فستوفاة في البسائط) التي ألفها أئمة علماء الكلام وفيما ذكرناه وفاء بالمهم وتمام  
والحمد لله ولى الرحمة والالعام ولا حول ولا قوة الا بالله وصلى الله وسلم على  
سيدنا محمد وآله

تمت الرسالة والحمد لله

وهو  
هم عن  
صيد  
حكمين  
حديث  
حجة  
واحد  
لمانع  
لما قالوا  
القطر  
نفصل  
التولية  
لأهلها  
الأئمة  
ما قطر  
عموما  
وهتك  
الذين  
مارض  
وص  
كتاب  
المعنى  
ث أبى





# مَجْمُوعَةُ الرِّسَالِ الْمُنِيَّةِ

١٣٤٨ هـ

الرسالة الرابعة

فيض الشعاع ، الكاشف للقناع ، عن أركان الابتداع

تأليف

السيد الامام المجتهد المفضل ، الحسن بن احمد بن محمد الجلال

الحسنى البني المتوفى بجراف صنعاء سنة ١٠٨٤ هجرية

كما أثبتنا ذلك بترجمته في أول الرسالة الثالثة

من هذه المجموعة رحمه الله تعالى

وإيانا والمؤمنين آمين

---

(تنبية) في آخر النسخة التي بخط المؤلف من هذه الرسالة مانصه  
فرغ لتاريخ شعبان من شهور سنة ١٠٥٨ ثمان وخمسين وألف

---

طبع بالقاهرة

على نفقة بعض علماء آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سنة ١٣٤٨ هجرية

ادارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها : محمد منير الدمشقي

## تنبيه

أثبت المحي الدمشقي صاحب خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر  
في ترجمته للمؤلف السيد الحسن الجلال نبذة من قصيدته التى بنى عليها كتابه  
(فيض الشعاع) هذا ونسب الى المؤلف زيادة على ما هنا من القصيدة هذه  
الأربعة الآيات :

ياسيد الرسل الكرام دعاء من • أودى به الهجران من أحبابه  
ولك الشفاعة والكرامة عنده فاشفع بجاهك ماله منجا به  
سل لى وراثه كنز عليك فالفتى • يبغي نفيس الكرز فى اعقابيه  
وقد انفردت عن الرجال ومؤنسى • قرب اليك أعود جلس جنابه  
وقال فى أثناء ترجمته له ما نصه :

الامام العلامة الذى بهر بتحقيقه واعترف الفضلاء بتدقيقه له المؤلفات  
الشهيرة والمحاسن السائرة المنيرة واختار اختيارات مخالفة لعلماء الأصول  
وله بديعية وشرحها شرحا لطيفا وله شعر طيب النفس فى فنون كثيرة  
وبالجملة فهو من أفراد اليمين وفور فضل وأدب وكثرة تأليف وتصنيف  
وكانت وفاته فى منزله بالجراف من أعمال صنعاء سنة ١٠٧٩ تسع وسبعين  
والف انتهى :

وقد غلط فى تاريخ وفاته فان المتوفى فى السنة المذكورة بالجراف هو  
صنوه السيد الامام الهادى بن أحمد الجلال مؤلف ضوء السراج وشرح  
أسماء الله الحسنى وغيرهما

وأما صاحب الترجمة فوفاته بالجراف فى ٢٢ ربيع الثانى سنة ١٠٨٤  
عن تسع وستين وتسعة أشهر رحمه الله تعالى  
حرر هذا بالقاهرة محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسنى الصنعائى غفر الله  
تعالى له ولوالديه وللمؤمنين آمين :

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المختص بالحكم المطاع البريء عن المشاركة في حسن الابتداء  
مرسل الرسل بصفات كبريائه وموفق من شاء لمعرفة من أصفائه والصلاة  
والسلام على من ساد بالعبودية ولد آدم وعلى آله وصحبه نظام العالم  
﴿وبعد﴾ فإن الدين لما غرب عن أهله وقومه وقرب بعاد أجله  
وانكشاف يومه وشنت البدع عليه الغارات وخوف أهله حتى أصبحوا  
رهون الغارات فعادت ربوعه عشاشا لليوم ومغانيه الآنسة محاشا للوحشة  
والهموم خلف لا يكسبك عن سلفه علما ولا يشبهه إلا شبه السراب  
للباء (حملني) الوقوف على تلك الدمن الخالية على البوح وهيجنى لمبارات  
نوحها بالشكاية والنوح

ولقد أشكو فما أفهمها \* ولقد تشكو فما تفهمنى

غير أنى بالجوى أعرفها \* وهى أيضا بالجوى تعرفنى

فظلمت آياتا لتعريف المتعرف تلك الرسوم وتنبيه المتنبيه لما أصابها من أيام  
تلك البدع الحسوم رجاء معونة مشتاقها بدليله لا طمعا فى عود من تفرقت  
به السبل عن سبيله ولما كان النظم لا ينفى بالتفصيل والحاجة ماسة الى  
توضيح السبيل أخذت فى شرح المهم من معانى الآيات بقدر احتياج  
المنصف لا بقدر الاحتجاج على المتعسف تحقيقا لما وقع الحث عليه من  
ترك جدال أهل العمائة وتصديقا لقوله تعالى (ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب  
بكل آية) ومن الله أستمد منح التوفيق والهداية

## مقدمة

اعلم أرشدنا الله وإياك أن هذه الآيات مصوغة للنهي عن البدعة في الدين وأنه قد وقع الاجماع من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم على تحريم البدعة فيه فلا حاجة بنا الى ذكر أدلتها العريضة الطويلة لكفاية الاجماع عن ذلك وإنما اختلف أهل الاجماع في جزئيات البدع فادعى كل منهم أنه لم يبتدع وإن قوله هو السنة والشرعة.

ثم اعلم ثانيا أنه قد وقع الاجماع على حرمة التفرق في الدين بصراح نصوص القرآن المبين وإنما اعتذر كل واحد من أهل هذا الاجماع بأن التفرق لم يحدث من جهته لأنه على الحق وخصمه على الباطل ولا يجب عليه الرجوع الى الباطل كما يجب العكس فثبت كل على ما هو عليه وحصل بذلك التفرق وإذا قد علمت الاجماعين على حرمة البدعة والتفرق لزم حرمة كل ما أوصل اليها من ذرائع الايصال المعلوم إيصالها إجماعا وكذلك المظنون عند المالكية وغيرهم وإنما نازع قوم في تحريم ما إيصاله مجوز فقط أما بعد ظن الايصال فوافق. وعلى ذلك من الأدلة ما لا يحصى مثل حديث النهي عن المراء خوف التفرق، وعن قراءة القرآن عند الاختلاف فيه وحديث لا يقضى القاضى وهو غضبان. وحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقفن مواقف التهم ولا يخلون بأجنبية. وحديث من وقع في الشبهات وقع في الحرام، وغير ذلك مما دل على كون قبح الوسيلة الى الحرام معلوما من ضرورة الدين، فضلا عن أن يفتمر الى استدلال عليه؛ إذا استيقظت لذلك (فاعلم) أن الذرائع التي قد علم إيصالها الى البدعة فتناولها الاجماع على الحرمة وحقق أطباق علماء العصر (١) الأخيرة على مقارفتها ما ذهب (٢) اليه بعضهم من

(١) جمع عصر، والأخيرة وصف له (٢) فاعل حقق



أن اجماع المتأخرين ليس بحجة أربع : الاولى العمل بالقياس . الثانية تأصيل الحكم النظرى للغير . الثالثة الجدل بالحاصل من ذلك . الرابعة تقليد الميت في حكم الاجتهاد ، واسلم الاربع هى الاولى لامكان وقف حكم القياس على قايسه لو وقف عليه وكذلك الاجتهاد عن غير القياس وأما الثلاث الأخر فانها منيع الفتنة ، وقد ثبت عن جماهير السلف رحمهم الله تعالى ان الفتنة وقعت بين الصحابة رضى الله عنهم وما لها سبب الا اختلافهم في الفهم ، نعم لو وقف كل فهمه على نفسه فيما يتفاوت فيه الفهم لكان الامر ولكن حاول الزامه الغير فصل الجدل وتشيعت الشيع ، ثم لو اكتفى المتشيعون بالتشيع للاحياء لانقطعت الفرقة بموت المتفرقين ، وفقى من أقوال المفترقين ما كان بدعة ولكن حفظها الجاهلون بتقايد الأموات وقطع نفيس الأوقات بكتب أقاويل الرفات فخرموا بذلك مباشرة بصائرهم لانوار التنزيل وخذلوا عن البلوغ الى شئ من حقائق التأويل فاستبدلوا الأدنى بالذى هو خير . وكان حظهم من سيول الحقائق هو الزبد الذى يذهب جفاء لا غير ( ولقد ) سحبت رواهس هذه البدع أذيالها على مسالك أصول الدين والفروع ، وحالت دونها فرسان طعن يكشف عن سواعدها الدروع لولا جرائق على أسنة تلك الهمم ووثبتى الى ما بين البهمة وسنانه بقلب أصم ، وعضب حطم

ولقد أرانى للرماح درية \* من عن يمينى مرة وامامى

ثم أنشيت وقد أصبت ولم أصب جذع البصيرة فادح الاقلام

حتى انفرج الزحام عن أعيان تلك المسالك المعينة واتضح هداها ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة ، ونحن نشرع ان شاء الله تعالى فى هدم كل واحدة من الذرائع الأربع فى أخص الآيات بها بمعونة الله وتوفيقه

( العلم علم محمد وصحابه \* ياهائما بقياسه وكتابه )

اعلم ان هذا البيت قد أشار الى الاولى من الأربع وهى القياس مراعاة لبراعة الاستهلال على ألطف وجه والكتابة وان كانت مما ترجع الى بدعة

التأصيل فهي مستقلة بيت سيأتي ان شاء الله تعالى فلنا على نفى حكم القياس الشرعى بتخريج المناط ان الغرض ان المطلوب به حكم شرعى أصلى أوفرعى أما القياس العقلى أعنى قياس واجب الوجود على ممكنه فالخلاف فى صحته لجماهير أهل الاسلام القائلين بالقياس الشرعى أيضا لتسويغه مثل قول الملاحدة ان كونه تعالى على صفة دون صفة يقتضى أن يكون كالممكنات التى تحتاج فى مثل ذلك الى تخصيص مخصص ومثل ان كونه عالما يقتضى سبق المعلوم ليتعلق به العلم قياسا على علمنا وأمثال تلك المجارات والأجوبة البينة السقوط وغاية ما دل عليه الشرع الأمر بالنظر والتفكر وهو ينبه على الاستدلال بالأثر على المؤثر ودلالته تلازمة لاقياسية فلا اشتغال لنا به ولنعد الى ما نحن بصدده فنقول الحاكم بحكم القياس الشرعى بتخريج المناط إما المجتهد وحده وليس بشارع أو الشارع وحده وهو كذب اذ الفرض ان الشارع لم يتعرض له والا لما احتيج الى قياس ولا نص على علة حكم أصله بشىء من طرق النص والا لثبت الحكم فى جميع محال العلة بالنص كما ذهب اليه المحققون وحققناه فى شرح المختصر لنا والنزاع انما هو فى قياس بعلة أثبت القياس عليها للحكم فهى من المناسب المرسل ولا نسلم ثبوت حكم الأصل به حتى يقاس به الفرع (لا يقال) قد وقع منه اذن عام هو التعبد بالقياس جملة فنسبته الى الشرع بواسطة ذلك الاذن العام ولا حاجة بعد ذلك الى اذنه فى كل جزئ جزئى (لأنا نقول) لو سلم اذن الشارع به فأنما هو اذن بالقياس على الأصل الذى نص على علة حكمه وليس بقياس عند المحققين والنزاع انما هو فى القياس على ما لانص على علة على ان الاذن العام ممنوع لبطلان جميع أدلته بابطال أئمة القياس القائلين به واقرارهم بذلك الا ما ارتضاه صاحب مختصر المنتهى وامام شراحه عضد الدين رحمهما الله على مانعى الوقوع الذى هو المدعى وهو فعل الصحابة رضى الله عنهم ثم استشعر على ذلك اعتراضات ستة نظمها بقوله فان قيل اخبار أحاد فى قطعى سلمنا لكن يجوز أن يكون عليهم بغيرها سلمنا لكن بعض الصحابة سلمنا أن

ذلك من غير تكثير دليل لكن لا نسلم نفي الانكار سلمنا ولكنه لا يدل على الموافقة سلمنا لكنها أقيسة مخصوصة : الجواب عن الأول انها متواترة في المعنى كشجاعة علي وعن الثاني القطع من سياقها ان العمل بها وعن الثالث شياعه وتكراره قاطع عادة بالموافقة وعن الرابع ان العادة تقضى بنقل مثله وعن الخامس بما سبق في الثالث وعن السادس القطع بان العمل لظهورها لا لخصوصها كالظواهر انتهى

ونحن نقول وبالله التوفيق اذ قد وقع الاقرار بسقوط ما عدا هذا الدليل فقد كفيينا مؤنة الرد عليه ولم يبق سقوط القول بوقوع القياس متوقفا الا على بيان سقوط أحد الأجوبة الستة فكيف اذا بان لك سقوطها أجمع بمعونة الله تعالى على أمان لا ينجهل ان انتفاء الدليل مطلقا لا يوجب انتفاء المدلول فضلا عن انتفاء الدليل الخاص غير ان الشرع لما ورد بأن ما لا دليل فيه لا حكم فيه كان عدم الدليل لعدم الحكم مدركا شرعيا سيما بعد ركوب المثبتين له الصعب والذلول لاثباته فلم يأتوا بغير ذلك أما الدعوى فجملة ما أورده الشارح لتصديقها خمس صور منها رجوع الصحابة في قتال مانعي الزكاة الى أبي بكر قال الآمدي قاسوا خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رسول الله في أخذ الزكوات لأرباب المصارف الدفع انما عملوا ذلك بدلالة الاقتضاء أعنى اقتضاء دليل الخلافة الكلي له فهو بما قصد بايجاب الخلافة وتوقف عليه اذ لا معنى للخليفة لغة وعقلا وشرعا الا القائم بما قام به المخلف وإلا لم تصح الخلافة كاعتق عبدك عني في اقتضاء طلب العتق طلب التمليك لتوقف صحة العتق عليه بل ما نحن فيه أولى لتوقف الصحة عقلا وشرعا ولغة والعتق انما يتوقف فيه صحة بعضها فالخصص للخلافة بشيء دون شيء مفتقر الى الدليل ولهذا صمم أبو بكر رضي الله عنه وقال والله لو منعوني عقال بغير مما كانوا يؤدونه الى رسول الله لقاتلتهم عليه بقاء من على مقتضى وضع دليل الخلافة ومنها اعتراض بعض الانصار لأبي بكر في توريث أم الأم دون أم الأب

بقوله تركت التي لو كانت هي الميثة لورث الجميع فشارك بينهما في السدس . الدفع  
ان هذا من تنقيح المناط أي الغاء الفارق بين جدة وجدة لا قياسا لأم الأب  
على الميت والا لكانت عصبية ولم يرد ذلك ولا على أم الأم والا لوجب لها  
سدس آخر لامشاركة في السدس ومنها ان عمر ورث المبتوتة في مرضه بالرأى .  
الدفع ان هذا من غير محل النزاع لانه من الغريب المرسل ومنعه اتفاق لان  
كلامنا في الحاق فرع بأصل لثبوت مثل علته فيه لا في مطلق الاجتهاد ودعوى  
كونه قياسا على قایل من يرثه للمعاملة بنقيض القصد لم يرو عن عمر وقياس غيره  
لا يفيد ومنها ان عمر شك في قتل الجماعة بواحد فقال له على عليه السلام أرأيت  
لو اشترك جماعة في سرقة أ كنت تقطعهم قال نعم قال فكذا هنا فرجع الى  
قول على الدفع ان محل النزاع هو عمل الصحابة بالقياس وحده بلا تكير وعلى  
عليه السلام لم يكن عمله به انما عمله بعموم من في من قتل نفسا وعموم الجنس  
المعرف في أن النفس بالنفس فانهما علمان للواحد والجماعة وتنبه عمر على  
نظيره لم يكن للعمل بل كأرأيت لو كان على أيك دين وقد وقع الاتفاق على  
بطلان الاستدلال على ثبوت القياس بمثل ذلك ومنها ميراث الجد بعضهم  
أحقه بالأب وبعضهم بالآخ . الدفع قد عرفت أن لا حجة الا فيما وقع منهم  
العمل عليه بلا تكير وتخطئة البعض للبعض كافية في عدم الاحتجاج به  
فهو لنا لا علينا لا يقال التخطئة ليس لمحضر كونه قياسا بل لكونه فاسدا لأننا  
نقول هذا احتمال لا دليل عليه غايته أن يحمل الأمرين وذلك كاف في عدم  
الانتهاض على المدعى فان قيل ان لم يكن ميراثه بالقياس فما الدليل عليه من  
النقل قلنا شمول اسم الأب لغة له حقيقة على الصحيح لا مجازا وان سلم فمن  
عموم المجاز وهو نقل من الخصوص الذي يراد به العموم كلا تقل لهما أف  
وأما اختصاصه باسم الجد فكاختصاص الناطق باسم الانسان ولا يمنع اطلاق  
الأعم الذي هو الحيوان عليه كما حققناه في غير هذا الموضع  
وأما الجواب الاول أعني دعوى كونها متواترة في المعنى كشجاعة على

فالمتمواتر عنهم هو مدلول هذه الصور وأمثالها والكل منها ليس بقياس كما عرفناك  
وأما الثاني فغاية ما قرره الشارح به دعوى القطع بأن عملهم إنما كان بها  
وقد أوضحنا لك في كل الجزئيات المذكورة أنها ليست بقياس :

وأما الثالث فهو بعد بطلانه بما تقدم - من عدم وجود صورة من القياس  
كان عمل الصحابة عليها لا غير - مناوش للمخلص من رية لا خلوص منها لان  
غاية ما حصل به مجرد دعوى لاجماع سكوتى وقد قرر أئمة الاصول منهم  
الشارح المحقق في باب الاجماع كونه لا يفيد الا الظن والظن غير مفيد في مثل  
هذا الأصل الأعظم عند غير أبي الحسين منهم المصنف والشارح وسائر أئمة  
الأصول وسيأتى الرد على أبي الحسين فكيف وقد صح النكير أيضا كما سيأتى  
في الجواب الرابع :

وأما الرابع فأبين سقوطا من الفلق اذ قد روى ذم الراى عن على وعثمان  
وابن مسعود وابن عمر وغيرهم ممن رواه الشارح وغيره وانما تفصى عنه بانهم  
انما أنكروا ما كان في مقابلة النص وما يعدم فيه شرط وأسندها بأن عدم  
الذم في الصور غير المحصورة مقطوع به ولا يخفى أن هذا التخصيص يفترق  
الى دليل لأن الصور غير المحصورة من الراى على قوله بكونها أقيسة ودخول  
الأخص تحت حكم الأعم ظاهر لا يخرج الا بدليل فانكار الأعم انكار للأخص  
وكاشف عن كون عمل المنكرين بما يتوهم كونه رأيا ليس عن رأى وانما هو  
عن نقل كما أوضحناه في دفاع صور الدعوى وعند ذلك لا ينتهض قياس غير  
المنكرين منفردا حجة والحمد لله :

وأما الخامس فقد أحاله على الثالث وقد علمت ما فيه :

وأما السادس فلا ن حاصل دليل مانع الزكاة فيه هو ان العمل بالأقيسة  
المخصوصة لا توجب العمل بكل قياس كما هو المدعى الا أن يقاس عليها بقية  
الأقيسة وهو مصادرة ودور . وحاصل ما أفاده الجواب استنباط عليا العمل  
بها أعنى الظهور ثم قياس ما حصلت فيه العلة من بقية الأقيسة عليها وهو تحقيق



للمصادرة والدور . وأما قياسها على الظواهر فدور أيضا اذ لا يثبت صحة هذا الجزئي من القياس الا بعد ثبوت أن القياس حجة وأيضا عليه الظواهر والعمل بها هي الوضع الشرعي النقل لا الظهور بمجرد فلو لا الوضع العمل بها مع الظهور وتحقيقه ان خبر العدل ظاهر في صدق الخبر فلو لا النقل بالعمل به ان سلم أيضا لما كان دليلا شرعيا وكذلك سائر الأدلة **تنبيه** القياس يطلق بالاشتراك على معنيين أحدهما مساواة فرع لأصل في علة حكمه وهذا مسماه عند الأصوليين وهو محل النزاع . الثاني قول مؤلف من قضايا يلزم عنه قول آخر وهذا مسماه عند أهل المنطق ويسمون الأول تمثيلا فكما يجب أن يعلم ان النزاع في حجة الأول يجب أن يعلم ان لا نزاع في حجة الثاني بل مدار الاجتهاد عليه لان موضوع الصغرى فيه خصوص وموضوع الكبرى عموم واندراج الأخص في الأعم بعد كمال المادة والصورة أمر ضروري يديه في الأول واستدلال في الثلاثة الآخر ثم قد يظن بالمستدل بالاقتران انه يستدل بالتمثيل كما فعل صاحب المختصر وشراحه وغيرهم فظنوا مسئلتى الجدة والجد المتقدمين وقول على اذا سكر هذى واذا هذى افترى فأرد عليه ما على المفترى وغير ذلك قياسا تمثيلا . واحتجوا بقول على عليه السلام على جواز القياس في الحدود يريدون انه قاس المظنة على المثنة وليس شئ من ذلك بتمثيل اذ تلك تنتظم في الاقتران هكذا أم الاب جدة وكل حسب ترث فأما الاب ترث . والجد أب والاب يسقط الأخوة فالجد يسقط الأخوة وتبين الكبرى في الأول بالغاء الفارق المسمى بتقييح المناط والصغرى في الثاني بمنزلة أيكم ابراهيم كما أخرج أبو يكم من الجنة والسكران مفترى والمفترى يجلد ثمانين فالسكران يجلد ثمانين غير ان شرط الصغرى في هذا القياس بحسب الجهة أعنى فعليتها فانت فنتجها المازعة فيها ويحاج باستقراء ربط الشارح للأحكام بالمظنة لا بالمثنة والسكر مظنة الافتراء الموجب للحد كالسكر مظنة المشقة الموجبة للفطر والقصر . وأما التمثيل فلا ينتظم اقترانيا قط مثلا لو قيل

في النيز هذا مسكر وكل مسكر حرام فان سلمت كلية الكبرى بطل التمثيل  
لأن الحرمة قد ثبتت لعموم المسكر فلا يكون النيز مقيسا عليه لشموله له  
وشرط حكم الأصل أن لا يكون شاملا لحكم الفرع كما علمت وان منعت كلية  
الكبرى بطل كونه اقترانيا لان الأشكال الثلاثة انما يتحقق انتاجها بالرد الى  
الأول وشرط انتاجه كلية الكبرى . مثال آخر لتتقيح المناط لوقيل في المواقع  
في رمضان هذا مواقع وكل مواقع يجب عليه الكفارة فهذا يجب عليه الكفارة .  
فيقال لك من أين لك كلية الكبرى ودوامها وانما ورد ذلك في اعرابي مخصوص  
وشهر مخصوص فنقول خصوصية الاعرابي والشهر ماغاة اما باستقراء ان  
تخصيص الاحكام في نظر الشارع انما غلب في المحكوم فيه دون المحكوم  
عليه والازمنة والأمكنة . أو بمثل حكمي على الواحد حكمي على الجماعة .  
واما بان القرائن كما تصحح أن يراد بالعموم الخصوص تصحح أن يراد  
بالخصوص العموم ويسمى هذا عموما عرفيا كحرمت عليكم أمهاتكم . ومن  
ذلك العمل بعموم المجاز وهو يكفي دليلا بدون العموم اللغوي سيما والحقيقة  
العرفية مقدمة على اللغوية باتفاق وقد ذهبت الحنفية والحنابلة في الخطاب  
لواحد في نحو يا أيها المزمّل ولئن اشركت الى أن ذلك عام وقرر  
عضد الدين عدم انتهاض منعه بما أشرنا اليه . واما بأن النص على العلة وضع  
عليها كوضع سبية الزوال وموانعة الابوة عن القصاص وشرطية النصاب  
للزكاة وقد علمت وجوب عموم أحكام الوضع وان لم يكن عموم لفظي ولا يلزم  
من ذلك في قول غير الشارع ممن ليس بأهل لوضع الاحكام الوضعية كما  
لا يلزم قوله في التكليفية فيندفع بهذا ما قيل في اعتقت غانما لحسن خلقه لان  
انماط العقود خبر والتعليل في الخبر بخارجي يستحيل فيه العموم لتشخصه  
بخلاف الطلب فالتعليل فيه للتعلق والتعلق بكل محل للعلة ممكن فلو قال أعتق  
غانما بلفظ الأمر لالتزمنا عموم الطلب لعتق كل حسن الخلق بل هو مدعانا  
وحديثه فليكن الحكم في الكبرى كليا وانه ثابت لغير الاعرابي بغير قياس

فليكن ما ثبت بتنقيح المناط ووضع العلة والآلات بالايماء والاقتضاء ونحوهما من طرق الاجتهاد ثابتا لا بالقياس بل بتعميم الدليل . فان ادعيتم عمل الصحابة بغيره لم تجدوا شيئا لم يتكرر الا منه وانه وفاق . وان سميت ذلك قياسا فنزاع لفظي ثم محصل ما اخترناه هو عين ما اخترتموه في مسألة تخصيص العموم بالقياس من أن العلة اذا كانت منصوصة جاز والا فلا . قال عضد الدين في تقريره لانها كالنص ولرجوعها الى حكمي على الواحد حكمي على الجماعة فاذا ثبتت العلة أو الحكم في واحد ثبت في حق الجماعة بهذا النص ولزم تخصيص العام به وكان بالحقيقة تخصيصا بالنص لا بالقياس انتهى .

﴿ تنبيه ﴾ ان قيل إن القياس والاجتهاد في دلالات النصوص كلاهما منيع الفرقه والبدعة فلم وقع التعرض لابطال أحدهما دون الآخر . قلنا قد حكمنا بابطال تأصيل أحكام الاجتهاد لا مأخذها من مأخذها لان حكم القياس لم يثبت نسبته الى الشارع فهو في نفسه بدعة لما قدمنا في صدر الايات فيبطل كسائر البدع اذ هي ذرية بعضها من بعض . وأما حكم الاجتهاد في دلائل النصوص فمتسبب الى الشارع بأى الدلالات الثلاث أعنى المطابقة أو التضمنية أو الالتزامية ولا يصح أن يكون لفظ الشارع منشأ مفسدة بنفسه فان وقعت فانما أتى فيها المكلف من جهة نفسه أما لعدم وقوفه عند قدر نفسه من القصور عن مرتبة الاجتهاد المبنية على اساس أحكام المعقول والمنقول الآخذ كل منهما بحجزة الآخر ضرورة دينية كما أحكم قوم من المحدثين علم النقل وقصروا في علم المعقول فحملوا آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها فوقعوا في التشبيه ونحوه وأحكم قوم من المتكلمين علم المعقول وتقصروا في المنقول فوقعوا في مخالفة النصوص المتواترة الكاشفة عن خطأ ما توهموه حكما عقليا . وأما لزيع في قلبه كما كان من ابن الزبيرى في احتجاجه بعموم ما تعبدون على دخول الملائكة والمسيح وهو لا ينكر أن لفظ ما لما لا يعقل وان سلم استعمالها لما يعلم فان استعمال ألفاظ العموم في الخصوص لا نزاع فيه وانما وقع نزاع

المجتهدين في أيهما هو الحقيقة فمن قطع بالحقيقة بغير التفات الى قرائن المجاز  
المعلوم كثرته في اللغة فوق كثرة الحقيقة فقد أضاع النظر فضلا عن الاجتهاد  
تأثيراً لنصرته لزيغ قلبه وعلى هذا عمل من تمذهب في أصول أو فروع اه  
(ولآله منه الخلاصة كلها ارثا تنوسخ عن هدى أصلا به )

أما معنى صدر هذا البيت فقد بلغ التواتر المعنوي وكفانا في الاستدلال  
عليه من جميع فضائل أهل البيت عليهم السلام حتى صح أن اجماعهم حجة  
الاجماع وما ذاك الا للعصمة التي شهدت بها الأدلة وهي خلاصة العلم المدعى  
اختصاص جماعتهم بها وان شذ من أفرادهم من غلب عليه خلطة أهل البدع  
ولولم يكن منها لجماعتهم الا آية التطهير وخبر السفينة وانى تارك فيكم ولأيهم  
على كرم الله وجهه الا حديث انه باب مدينة علم النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وحديث أفضاكم على وحديث المنزلة وحديث الراية لكفى ذلك دليلا  
على أنهم المصاصة ولهم من علم النبوة الخلاصة وأما مجزه ففيه اشارة الى حديث  
فأين يتاه بكم عن علم تنوسخ من أصلاب أصحاب السفينة حتى صار في عترة  
نبيكم وهو صريح في وراثتهم لعلم النبوة الاولى والاخرى

( وقضوا بمحكم كل آى كتابهم فحنوا به الايمان بالمتشابه )

هذا البيت يرجع بالاخرة بعد التحقيق الى براءتهم عن الذريعة الثالثة التي هي  
تأصيل حكم النظر والاجتهاد لادفع مايرد على النفوس من معاني المتشابه فانه  
ضرورى ولا منع العمل بما رجح منها غير منتبه الى انتفاء الفتنة الذي سبق  
الدم في الآية اليه وحاصله كون العمل بما رجح للنظر رخصة ينتفى بها الاثم  
الذي هو حرارة القلب وليس له رخصة في تأصيل ظنه على غيره مع امكان  
أن يقوى عنده أو عند غيره خلافه اما صدر البيت فهو جملة معطوفة على الجملة  
الاستثنائية التي وقعت بيانا لصدر الاول بواسطة دعوى أن العلم هو العمل فقد  
ثبت عند أئمة الاشتقاق أن العلم والعمل يجمعهما اشتقاق واحد كالحمد والمدح  
وكل لفظين يجمعهما اشتقاق فعنى أحدهما من الآخر وان سلم تغايرهما فليكن

العلم علة موجبة للعمل وتسمية المسبب باسم السبب أمر لا نزاع فيه بيان  
 العلية أنه كثر في القرآن نفى العلم لانتفاء العمل ، من ذلك قوله تعالى (ولقد علموا  
 لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون)  
 وغيرها وقد صح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام حتى ورمت قدماء وأنه  
 لما قيل له في مثل ذلك ان الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال :  
 أفلا أكون عبدا شكورا وكفاك أن الله تعالى لم يضرب الكلب الذي هو المثل  
 في الخساسة والجمار الذي هو المثل في الجهل مثلا لغير العالم الذي لم يعمل فقال  
 تعالى (واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانساخ منها) الى قوله (فشله كمثل الكلب)  
 وقال تعالى (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجمار يحمل أسفارا)  
 ومن المشاهد أن قوما يقرؤون العلوم القانونية مثل النحو والصرف والأصول  
 وغيرها ويقطعون فيها بعض الأعمار ثم اذا ورد عليهم جزئ من تلك القواعد لم  
 يبلغوا الى القدرة على تطبيقه على قانونه وهذا هو العمل فقوته دليل على أنهم لم  
 يعملوا ومن الصريح في ذلك ما أخرجه الدارمي وابن ماجه والترمذي وقال حديث  
 حسن غريب من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم فشخص ببصره الى السماء وقال هذا أوان يختلس العلم من الناس حتى  
 لا يقدروا منه على شيء فقال زياد بن ليلى الانصارى يا رسول الله كيف يختلس  
 منا وقد قرأنا القرآن فوالله لنقرأه ولنقرينه نساءنا وأبناءنا فقال ثكلتك أمك  
 يا زياد ان كنت لأعدك من فقهاء أهل المدينة هذه التوراة والانجيل عند اليهود  
 والنصارى فماذا تغنى عنهم قال جبير فلقيت عبادة بن الصامت فقال ألا تسمع  
 ما يقول أخوك أبو الدرداء ؟ وأخبرته بالذي قال فقال صدق أبو الدرداء ان  
 شئت أخبرتك بأول علم يرفع من الناس الخشوع يوشك أن تدخل مسجد  
 الجماعة فلا ترى فيه رجلا خاشعا

(وتحقيق) (ذلك) أن مرجع كل نوع من أنواع الأعمال الى التخاق  
 باسم من أسماها الله تعالى الحسنى فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم



تخلقوا بأخلاق الله حتى نظم ابن أبي الحديد في ممدوح أمير المؤمنين كرم الله وجهه وان كان قد غلا في عجز البيت

تقيلت أخلاق الربوية التي عذرت بها من شك انك مربوب ووقع لي ثم رأيت سبقي اليه غيرى أن المراد باحصائها في قوله صلى الله عليه وآله وسلم أن الله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة . هو العمل بها لا سردها وان جاز تسعة رحمة الله أن يكون سردها سبياً لدخول الجنة كالنطق بالشهادتين وقد سرد منها جهابذة العلماء رضى الله عنهم مما يرجع الى الذات والأفعال والصفات ما يزيد على ألف اسم . واذا كان مرجع العمل الى التخلق المذكور توقف على معرفة كل اسم أولاً ولن يحصى ألفاظها أولاً عن غير تقليد الا جهنم قد نخل مواردنا من الكتاب والسنة ثم لم يبلغ الى ما هو المراد منها . الا جذيلها المحكم . وعذيقها المرجب

امام تحاماه العواذل في الهدى . كما يتحامي رياض الخيل حازمه

قد قادت يد الاتباع لآثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى هجمت به على حقيقة الأمر فاستلان ما استوعره المترفون واستأنس بما استوحش منه الجاهلون . عرف التوسط في التخلق بين ما هو صفة الجاهل من الافراط والتفريط . وتغلغل قاف قلبه الى الاحاطة بذلك البحر المحيط . وهذا كاف في بيان أن العلم هو العمل ( وأما تفريع عجزه ) الذي هو الايمان بالمشابهة تألفاً على العمل فلا به قد تقرر عند أئمة العلوم كلها ان الوقف انما يكون عند تعارض الأدلة . والتعارض لا يقع الا لمجتهد لو جوب احاطته من حيث كونه ختهدا بكل ما يمكن تعلقه بالحكم ونقيضه من مقتضى كل واحد منهما ومناعه ومشته وسنده ودلالته وامكان الجمع بينهما أو استحالة وغير ذلك مما لا يمكن استحضاره من وجوه تصحيح النظر وههنا بحر يعز ملاحه . وقفر يذهب في رشده خريته البادى فلا حه . يوجب الحيرة والابلاس . ولا يحصل معه المنصف على غير الظفر باليأس . وعند ذلك يضمحل ما كان فيه يمل . ويرجع

مشتاقا الى الايمان الجملى . منجياً على نفسه بالملامة . قائلاً قول أبى القاسم فى العامة . هنيئاً لهم السلامة . وقد أكثر جهابذة العلماء رحمهم الله تعالى من نظم هذا المعنى فأنشد ابن أبى الحديد \*

وأسائل الملل التى اختلفت \* فى الدين حتى عابد الوثن  
وحسبت أنى بالغ أملى \* فيما طلبت ومبرى شجنى  
فاذا الذى استكثرت منه هو الج \* انى على عظام المحن  
فظللت فى تيهه بلا علم \* وغرقت فى يم بلا سفن  
وأنشد الامام نحر الدين ابن الخطيب :

العلم للرحمن جل جلاله \* وسواه فى جهلانه يتعمعم  
ماللتراب وللعلوم وانما \* يسعى ليعلم أنه لا يعلم  
وأنشد الشهر ستانى فى نهاية الاقدام \*

وقد طفت فى تلك المواطن كلها \* وأعملت طرفى بين كل المعالم  
فلم أر الا واضعاً كف حائر \* على ذقن أوقارعا سن نادم  
وذلك كله صريح فى معنى البيت الذى هو تفريع الحيرة على العلم حتى  
صارت الحيرة سمة العارفين وأنشد بعضهم \*

حيرة عمت وأى فتى \* رام عرفانا ولم يحمر  
وأما الجاهل فانه يكره رؤية كاس ذلك الشراب قبل أن يذوفه  
فيسطو بشربه على أهل حضرته فيكون ذلك سبباً لطرده . ولأمر ما ظهر  
تفاوت القدمين الشريفين . قدمى محمد وموسى صلوات الله عليهما فمدح الله  
محمدًا بقوله « مازاغ البصر وما طغى » وقيل فى غيره « نخذ ما آتيتك وكن من  
الشاكرين » مع ما جرت اليه نشوة ذلك القرب من تلك الصعقة واقتقر صاحبها  
بعدها الى تجديد التوبة ولهذا أنشدوا .

اذا صحبت الملوك فالبس \* من التوقى أعز ملابس  
وادخل اذا ما دخلت أعمى \* واخرج اذا ما خرجت أحرس  
لا يقال هذا فيما المطلوب فيه العلم وأما ما المطلوب فيه العمل فالمطلوب

فيه أمر بخارجي لا بد منه ولا تقتضيه الحيرة لا بما نقول بل هذا إنما يستقيم فيما المطلوب فيه العمل ويكون المطلوب عند الحيرة هو الوقف كعند التباس الناسخ بالمنسوخ وأما الوقف في المعقولات فلا معنى له لأنه فرع التعارض وحكم العقل واحد قاطع والقواطع لا تتعارض والا لاجتمع النقيضان كما علم في القواعد . فمن ادعى أن عنده قاطعا غير عبارات القرآن فقد أ كذب نفسه بالوقف أو أكذبه من رجوع الى الوقف من اقرانه الذين زاحموا في ورده وصدره كما شنع به ابن أبي الحديد المعتزلي وغيره من أئمة الكلام على قول أبي هاشم ان الله لا يعلم من ذاته غير ما يعلمه هو (واذ قد وقع ذكر المحكم والمتشابه) فلا بد من بيان معناهما ومعنى التأويل أيضا على اختلاف العلماء في ذلك

أما المحكم والمتشابه ففهم من قال المحكم ما لا يحتمل الا معنى واحدا فهذا لا يشمل الا النص الجلي وعزاه الامام يحيى الى أكثر طوائف المتكلمين والحشوية . ومنهم من قال المحكم ما كان الى معرفته سبيل فلا يكون المتشابه على هذا الا معرفة قيام الساعة والحكمة في عدد حملة العرش وخزنة النار ونحو ذلك مثل الحكمة في خلق العصاة ودوام عذاب الكافر مع سعة الرحمة ومنهم من قصر المتشابه على آيات مخصوصة هي الحروف المقطعة في أوائل السور أو آيات الشقاوة والسعادة أو القصص والأمثال أو المنسوخ أقوال أربعة ومنهم من قصر المحكم على آيات الحلال والحرام فهذه سبعة أقوال المحكم في كل منها خلاف المتشابه والعكس

(وأما التأويل) فمعانيه ثلاثة . أولها ترجيح المرجوح ظاهراً على الراجح لدليل أوجب ذلك وهذا كلام الأصوليين . وثانيها التفسير للمعنى المحتاج الى التفسير وهذا رأى المفسرين . وثالثها نفس الحقيقة التي يؤل اليها معنى الخطاب ونضرب لك بيانا للثلاثة في مثل يداه مبسوطتان . فاما الترجيح فهو ان المراد باليد النعمة وان كان مرجوحا ظاهراً لقيام الدليل على انه تعالى ليس بذى يد وهذا يعتمد من نصر بابه في علم البيان فيكون اليد مجازا مرسل . وأما التفسير

م - ٣ - فيض الشعاع ،

فهو ابقاء اليد والبسط على موضوعهما ولكن المراد ببسط اليد الكناية عن الجود وان لم يكن هناك يد ولا بسط لان الكناية لا تستلزم صحة ارادة المعنى الاصلى فالبقاء على الحقيقة ليس أمراً مرجوحاً وفهم هذا يفتقر الى كمال أهلية في علم البيان . وهذا نحو ما فرق به التفتازاني بين التأويل والتفسير أعنى دعوى ان التأويل مضمون والتفسير مقطوع . وأما نفس الحقيقة فهي مدلول هذا الخبر أعنى كثرة النعمة والكرم في الخارج

إذا عرفت هذا فقد دل قوله تعالى (وأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه) على أن ليس المراد بالمتشابه في الآية هو الذى لا يفهم منه معنى رأسا لان الاتباع مستلزم لمتبوع ضرورة فمن دفع الوقف على الجلالة بان الخطاب بما لا يفهم بعيد وانه خطاب العربى بالعجمية فقد زاع سهم احتجاجه عن الرمية اذ لا قائل بأن في القرآن ما لا يفهم منه معنى رأسا حتى الحروف المقطعة فانها أسماء لمسمياتها المعروفة انما النزاع في أنه هل المراد بالتأويل الترجيح أو التفسير أو الحقيقة . ثم ان كان المراد أحد الأولين فهل مارجح أو فسر به هو مراد الله فانما الترجيح والتفسير كلاهما بيان المراد حتى يصح أن يوصف المرحح أو المفسر بأنه عالم بالمراد لان العلم يشترط فيه مطابقة الواقع أو لا يعلم انه مراد الله فلا يكون عالما بل غايته أن يكون ظانا فقط والظن رخصة كافية له ان سلمت من معارض في جواز العمل كما علم لا موجه لوصف الظان بالعالمية أو غاية ما يلزم من اخفاء المراد ما يلزم من اخفاء لية القدر والصلاة الوسطى وساعة الجمعة والاسم الأعظم مع الأمر بطلب فضيلة ذلك كله فأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وعليهم أجمعين وصحابته رضى الله عنهم خافوا أن يكون مراد الله غير ما فهموه تحقيقا لقدر علم ربهم وتحقيقا بمعرفة قدر علمهم فافتنعوا بالايمان الجلى بما أراد الله ورأوا أن فهم المراد شرط في وجوب العمل فتيقنوا سقوط وجوب العمل لعدم حصول القدر المعبر من شرطه كما يسقط العمل على المحتهد عند تعادل الامارات وعدم

المرجح ولم يكن الله في زمانهم مكلفا بالسته التكليف التي كلفته بها المعتزلة ومضوا على ذلك في العمل كما هو القياس وفي العلم لفهمهم ان قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) مصدر مضاف فهو عام للدين العلم والعمل ولم يروا احداث دين بالعقل من عند أنفسهم غير ما نطق به الكتاب والرسول حتى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما خاضوا في تفسير معنى الآب في قوله تعالى (فاكهة وأبا) نكت بقضيه الارض غضبا وقال هذا لعمر الله هو التكلف وضرب صبيح بن عسل وطاف به على قتب لما سأل عن الذاريات وقال له والله لو وجدتكم مخلوقا لضربت عنقك وعند هذا يتحقق لك براءتهم عن الذريعة الثالثة التي هي تأصيل الاجتهاد وأما غيرهم فرأى ان رجحان ظن أحد معاني المتشابه موجب عليه العمل ثم المحتاط اما واقف للحكم على نفسه ولم يوصله ان رجح له غير حكم الاصل أو راجع الى حكم الاصل ان رجح أو ساوى والرابع ابتغاء الفتنة بتأصيله ما فهمه على الغير وبالجدال بظنه الحاصل له كما سيأتى تحقيقه ان شاء الله تعالى في ترك الجدال

(وان كان المراد من التأويل هو الثالث من وجوه فاضهره في اختصاص الله بعلمه اذ لا يعلم بسر كيفية سجر النار وشرب الجنة وأنهارها ولا كيفية الميزان والصراف والحساب وأحوال يومه التي هي التأويل في قوله تعالى (يوم يأتى تأويله) وان دل مثل قوله تعالى (لترونها عين اليقين) على امكان عين اليقين فان ذلك مبلغ علم الانبياء وعين اليقين غير حق اليقين الذي هو التأويل كما سنوضحه ان شاء الله تعالى وقد ثبت في وصف الجنة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر

(ما ضرهم والعلم كل فتونه الله غنيتهم بآمناء به)

في البيت اشارة الى قول أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه في النهج في خطبة الأشباح وأما الراسخون في العلم فهم الذين أغناهم الله عن تقحم السدد المضروبة دون الغيوب الاقرار بحملة ما جهلوا تفسيره من الغيب



المحجوب فمدح الله تعالى اعترافهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علما وسمى  
 تركهم التعمق فيما لم يكلفهم البحث عنه رسوخا انتهى وهو صريح في كون  
 ذلك منتهى الفضائل التي ينبغي المحافظة عليها فكيف يكون مضرة ثم فيه دليل  
 على ان الوقف على الجلالة كما هو المروى عن أبي وابن مسعود وابن عباس  
 وهؤلاء الأربعة هم أربعة أركان علم الكتاب والسنة وعلى ذلك جماهير السلف  
 ولان يقولون آمنا به على تقدير الوقف على الراشخين في العلم يكون حالا  
 منهم فيفسد المعنى من وجهين . الاول ان القول حينئذ يصير قيذا للعلم على  
 ما هو المعلوم من كون الحال قيذا في عاملها فيكون المعنى لا يعلمونه الا حال  
 كونهم قائلين آمنا به وهو ظاهر السقوط . والثاني أنه لا معنى للايمان الذي  
 هو التصديق بالمعلوم انما التصديق بالمجهول ضرورة عرقية وهذا الفساد انما  
 يتم على تقدير كون الضمير في به راجعا الى التأويل لا على تقدير رجوعه الى  
 المتشابه كما يشهد به قوله كل من عند رنا فانها مذكورة لسند الايمان . وأما  
 توهم أن الضرر فيه هو لزوم كونه خطابا بما لا يفهم فهو خطاب العربي بالعجمة  
 فقد عرفت فسادا بما قدمنا لك في شرح البيت السابق لهذا (وزيدك بيانا) أن  
 مواضع الرية قد تواتر النهي عنها وهي أحاديث سد الذرائع للفساد الدينية  
 والدينية مثل نهى القاضي عن القضاء وهو غضبان والنهي عن الخلو بالاجنبية  
 والنهي عن سفر المرأة وحده وان يبيت على سطح ليس عليه حائط وغير ذلك  
 مما بلغ معناه الكلي التواتر المعنوي وهو مستلزم للعلم بالنهي عن كل مفسدة  
 مجوزة وسقوط طلب المصاحبة المقترنة بها كما سقط الأمر بالقضاء عند حصول  
 تجويز الخطأ . اذا علمت ذلك فقد تقرر أن الكذب على الله وعلى رسوله مفسدة  
 من أكبر المفاسد وعظيمة من أكبر العظائم بصريح قوله تعالى « ولا تقولوا  
 لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب »  
 و « ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة » الآية وقوله صلى الله عليه وآله  
 وسلم « ان كذبا على ليس ككذب علي غيري » وانه من كذب على متعمدا

فليتبوأ مقعده من النار » والمجتهد في نقل حكم الاصل المعلوم في مواضع الرية المنهى عنها متعمداً للكذب ومثله راوى الحديث الذى لم يبلغ الصحة والحسن بغير تنبيه على ضعفه . وسيأتى قول على عليه السلام قاتلهم الله أى عصابة بيضاء سودوا وأى حديث من حديث رسول الله أفسدوا حيث صرح بأن خاظمهم لا كاذبهم بقول رسول الله افساد لحديثه ولا معنى لافساده الافساد العمل به كما قال ابن عباس فيما أخرجه مسلم لما ركب الناس الصعب . والذلول لم نأخذ من الناس الا مانع عرف . اذا تحققت ان الحكم عند التشابه مظنة لهذه المفسدة العظمى ضرورة وان التوقف عن الحكم عند التشابه كتوقف الحاكم عن الحكم وهو غضبان سواء فى أن تجوز مخالفة المراء مانع من الحكم (علت) أن القول بالترجيح عند التعارض بما لا يعلم به انتفاء المعارض قول معارض بما تواتر معنى من النهى عن ذرائع المفساد المجوزة وأنه غير مفيد أيضاً لأن المرجح مادام ظناً لا يرتفع الشك عن أحد مقابله اذ لا علة بين الظن وبين شيء من الحقيقة كما تقرر فى علم الاستدلال فيكون الشك فى أحد المتقابلين شكاً فى الآخر كما ثبت فى علم الاستدلال أيضاً فلا ينبغى الشك عن المرجح بالفتح ومع الشك لا يجوز العمل به اجماعاً .

وأما بقاء حكم الطهارة مع الشك فى الحدث ونحوه فمخصص بدليله من عموم ذلك وعموم حديث « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » حسنه الترمذى والنووى وغيرهما من حديث الحسن بن على وحديث « الاثم ماحاك فى النفس وتردد فى الصدر وان أفتاك المقتون » حسنه النووى وغيره أيضاً من حديث الثواس بن سمعان . فلا شك أن الترجيح بقواعد الترجيح ليست الا فتوى المقتين الذين قعدوها ثم سكون النفس بعد الترجيح لا ينتهض دليلاً على الحق لأنه فرع للاختيار وتابع له ولهذا سكنت نفوس الفلاسفة والقائمين بقدم العالم وغيرهم الى ما اختاروه والخطر المنبه الذى هو حجة الله أمتع من أن يقيده هو من المختارين فى المقام الذى نهى الله عن الاختيار فيه . وأيضاً قواعد

الترجيح أدلة تثبت بها الأحكام وكون الشيء دليلاً حكم شرعي وضعي لا يثبت الا بخطاب الشارع النص لا القياس اذ الدليل سبب للحكم ولا قياس في الأسباب كما أوضحنا بطلانه في الأصول بما لا مدفع له والله الحمد .

وبهذا أيضاً تعلم أن الحكم بعد التعارض ليس الا الوقف والبقاء على حكم الأصل وبرائة الذمة من الحكم الناقل عنها (ومن ههنا) ذهبت الظاهرية الى أن حكم البرائة الأصلية لا ينتقل الا بدليل مفيد للعلم لكن حكمها معلوم وامتناع نسخ المعلوم بالمظنون : فلهذا لم يقبلوا من الحديث الا ما أفاد العلم كالمتواتر والمشهور ومن ذلك البقاء على حكم الطهارة المتيقنة عند الشك في الحدث ونحو ذلك مما كان الحكم الشرعي معلوماً فطراً الشك في نقيضه وانما النزاع فيما لم يعلم الاصل من المتعارضين بل ظن أو لم يعلم ولم يظن وهذا لازم لا يحصى لمن منع نسخ المعلوم بالمظنون عنه . وأما مثلنا ممن يقول استمرار الحكم أصلياً كان أو عارضاً مظلون فلا يمتنع نسخه بمظنون وان كان المنسوخ معلوماً فهو بمتنع عن هذا المضيق . وبما حققنا لك تعلم ان الأدلة الدالة على العمل بالظن انما ينتهض على ظن سالم عن المعارض منتسب سببه الى الشارع ولا كذلك الحكم عند التشابه لان كل واحد من المحكم والمتشابه العلم به متوقف على العلم بصاحبه . فالأشعري يرى المحكم « الى ربها ناطرة » والمتشابه « لا تدركه الابصار » والمعتزلي على العكس والراسخ يؤمن بما أراد الله من الآيتين لعله ان كلا من عند ربه . لا يقال هذا التجويز الذي جعلته مانعاً عن الحكم حاصل في خبر الآحاد السالمة عن المعارض أيضاً وفي المفتي لتجويز كذبهما لانتفاء العصمة لأننا نقول قد التزمه غيرنا من الظاهرية وغيرهم وحققنا لهم الفرق بين العمل بالظن من الدلالات الظنية في المتن القطعي وبين العمل به في المتن الظني بما حاصله ان الطالب في المتن القطعي متحقق فدلالة اقتضائه الامتثال ضرورية ولا امتثال الا بالعمل بالظاهر بخلاف ظني المتن فلا تحقق للطلب ولا ضرورة مقتضية للعمل به . وأما نحن فنقول ان لم نلتزمه ان ذلك لهما

امكان لا تجوز اذ العدالة مانعة من التجوز والا لبطل ظن العدالة وانقلبت  
شكا والعمل عنده ممتنع باتفاق فيجب عليك أن تعرف الفرق بين الامكان  
والتجوز فان تصور خلاف حكم خبر العدل مثلاً وهم ان لم يستند الى معارض  
والوهم لا يعتبر اجماعاً وان استند الى معارض صار شكاً والشك يمنع العمل اتفاقاً  
وتوضيحه ان أئمة الكلام قرروا ان الله تعالى قادر على القبيح تعالى  
عنه لأن من قدر على شيء قدر على جنس ضده . ولم يجوزوا وقوعه منه وهذا  
من ذاك وهي مسألة أحيل السؤال (١) وان كان الحق ان المحال يستلزم المحال .  
وأيضاً انما عمل بالاحاد والمفتى لورود التعبد بهما شرعاً معلوما لا مظنوناً  
فيكون تخصيصاً للنهي عن ذرائع المفساد المجوزة لو سلم التجوز أو كاشفة عن  
عدم المفسدة رأساً لان نص الشارع لا يكون منشأ مفسدة راجحة ولا مساوية  
لما علم من وجوب حكمته وقد قال « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأداها  
كما سمعها » الحديث . فان قيل هذا اثبات أصل بظن ودور قلنا بتواتر معنوي  
منه تواتر بعثة الاحاد الى النواحي لتبليغ الاحكام . قالوا للفتيا لا للرواية .  
قلنا كلاهما نقل للحكم اعموم « فاسئلوا أهل الذكر » والواحد الجامع للشروط  
أهل مخبراً كان أو مفتياً حتى تقع الريبة فيما نقله فترفع الأهلية اذ يكشف  
وقوعها عن وجود معارض كما أنكر عمر خبر فاطمة بنت قيس لقوله لاندع  
كتاب ربنا لقول امرأة وعائشة خبر ابن عمر في تعذيب الميت بكاء أهله  
لقوله (ولا تزر وازرة وزر أخرى) أو اتقاء شرط كما كان من على عليه السلام  
في استحلاف من توهم نقصان أهليته من رواية الحديث . ولهذا كان لا يستحلف  
أبا بكر . وفي فعل هؤلاء الأعيان من الصحابة وغيرهم ما يدفع قول المحدثين  
انه لا يسأل عن حال الصحابة فانه ظاهر في تعلق الريبة بهم كغيرهم الا أبا بكر  
أو مثله وكل ذلك يشعر بما أردنا من أن جواز العمل مختص بحالة عدم  
الارتياح الذي هو التجوز وان القول بغلبة ظن خلاف المجوز مع بقاء تجويزه  
قول من لا يعرف الفرق بين الامكان والتجوز فان التجوز فرع عن حصول

سبب المجوز . والجزم بانتفاء السبب مع وجود سببه أمر لا يصدر عن عاقل فضلا عن فاضل ولا كذلك الامكان فان معناه كون الشيء مقدورا .  
لا يقال المانع لك عن الترجيح خوف مخالفة مراد الله وهذا انما يلزم على رأى المخطئة كقولهم بأن الله حكما معينا وأما المصوبة فلا حكم لله الا ما حكم به المجتهد .

لانا نقول . التصويب مستلزم ترك الترجيح أيضا بيانه انه لا مراد لله تعالى معين قبل اختيار المجتهد فنصبه للامارتين المختلفتين . اما للدلالة على تخيير المجتهد في مدلوليهما والتخيير مناف للترجيح لان معنى التخيير تساوى المخيرات في تحصيل كل منها للقدر الملطوف فيه وترجيح أحد المتساويين تحكم . وإما لبيان اختلاف المحكوم عليه واختلافه كاختلاف المحكوم فيه فكما لا معنى لترجيح حرمة الخمر على حل العسل مثلا لا معنى لترجيح التحريم على زيد على التحليل لعمره .

ولا يقال . هذا من تكليف بعض غير معين وهو غير معقول كما في عرف أهل الاصول

لانا نقول . قد فوض التعيين الى اختيار المجتهد كما فوض الى الحائث أحد خصال الكفارة وهذا عذر من قال بجواز تعارض القواطع . وتحقيقه ان الحكمين ان تساويا في تحصيل القدر الملطوف فيه بالنظر الى كل مكلف فهو الواجب المخير . وان لم يتساويا فهو الواجب المعين ولا ثالث لهما . ثم المطلوب من المجتهد . اما الظن غير متعلق بشيء وهذا باطل لانه من الاضافات التي يستحيل تعقلها غير متعلقة بشيء أو متعلقا بشيء وهو المخير أو المعين فيكون ذلك هو حكم الله وقد قال عضر الدين في دفعه انما يتعلق الظن بالأليق والأنسب بالأصول المعينة وهذا لا يستلزم تقدم حكم الله قبل الظن . وهذا الدفع ساقط لان حكم الله تعالى في الأصول متعين اجماعا فاذا كان الظن في الفرع مطلوبا من المجتهد ومتعلق الظن المطلوب هو الأنسب بالاصل وجب أن



يكون الفرع متعيّناً وإلا لم تتحقق المناسبة بينه وبين أصله . وإن هذا معنى تعين حكم الله قبل الاجتهاد : ثم إن كان المطلوب الانسب في الواقع فهو عين الاقتضاء المستلزم للتخطئة أو في نظر المجتهد فهو عين التخيير المستلزم لانتفاء الرجحان في الواقع أعني تفاوت قدر الملطوف فيه إذ لا يراد بالواجب المخير ما لا يترجح للمجتهد رأساً بل ما لا يترجح فيه في نفس الامر وإن ترجح المكلف بعضه دون بعض كما يترجح له في الجماعة الاطعام وفي الخصب الكسوة ونحو ذلك فإن هذا ترجيح ملغى في الكفارة ونحوها فيلغى مثله في الاحكام المخير فيها . وغاية ما يمكن الفرق به ان التخيير هنا بين الاحكام كما هو أحد أجوبة الجمهور على أدلة الفائلين بالتفويض ، وفي نحو الكفارة التخيير في نحو الكفارة بحرف التخيير مطابقتها وههنا باختلاف الامارتين الرامية ولا قائل باهمال الدلالة الالتزامية في العلوم النظرية وهذا معنى التفويض الذي قال به القاضي موسى وغيره وأنكره الاكثر وقد استلزمه القول بالتصويب كما حققنا لا محيص للصوبة عنه ولا معنى للترجيح معه لما عرفناك . ثم هذا مورد لم تقع عين بصيرة أحد من أئمة النظر على عينه ولا اثره حتى اختصني الله وله الحمد باظهار خبره وخبره

ورددته والذنب يعوى حوله مشتك سم السمع من طول الطوى  
بحيث لا يهدى اسمع بناء الا بنم اليوم أو صوت الصدى  
فان قيل الوقف على الراسخين في العلم أولى من وجوه : الأول ان  
لايمان يكون الكل حقاً من عند الله يحصل بايسر نظر وهو حاصل لعموم  
المؤمنين فيبقى الوصف بالعموم ضائعاً .

(الجواب) أن المراد من الايمان به عدم ابتغاء تأويله لأن الراسخين  
في قوة (وأما الراسخون) لأن جماعة من محققى النجاة صرحوا بكون أما لازمة  
تفصيل مذكوراً أو مقدراً سيما حيث ترتبط بمجمل قبلها كهذه الآية وسمى  
ترك ابتغاء التأويل ايمانا لأن مصدق الخبر لا يبتغى التفيش عنه ولا كذا  
م - ٤ فيض الشعاع .

مبتغى التأويل فسمى اللازم باسم الملزوم . وأيضا ما تريد بقولك عموم المؤمنين :  
فان أردت من يبتغى تأويله ومن لا يبتغيه فمنوع اذ مبتغى التأويل زائغ قلبه لا مؤمن  
وفي مضيق من الشك لافسحة كفسحة الراسخين المتحققين بقول القائل  
اذا صحبت الملوك فاليس . من التوقى أعز ملبس  
وادخل اذا مادخلت أعمى . واخرج اذا ما خرجت أخرس

أو من لا يبتغى التأويل من المؤمنين فذلك هو الراسخ . لا يقال فيلزم على  
هذا أن يكون من لا يقرأ القرآن راسخاً لأننا نقول ابتغاء تأويله وعدم ابتغاء  
تأويله فرع عن معرفته أو لا ومعرفته فرع عن معرفة الحكم لما أن الأشياء لا تتبين  
الا باضدادها ومعرفتهما متوقف على أدوات وعلوم آخر تكاد أن تستغرق العمر  
ومن لا يقرأ القرآن بمراحل عن ذلك على أن أكثر الصحابة رضى الله عنهم لم يجمع  
القرآن كله فان العلم ليس علم كتابته ولا استغراقه بالسرد فان جمهور من يسرده  
لا يجاوز حنجرته ولا العلم المبتدع بالقوانين الاصطلاحية والعبارات الجدلية  
فان الوقوف عند ذلك نفس الحجاب عن حقيقة العلم الذى جاء به محمد صلى  
الله عليه وآله وسلم ورزق الظفر به خير القرون الذى هو قرنه صلى الله عليه  
وآله وسلم بل ذلك محل النزاع وعين الابتداع اللذان نحن الآن على بطلانهم  
ندندن (الثانى) أن مقتضى علم الرسوخ أن يكون علماً بحقيقته والا فالحكم  
والمتشابه سواء فى وجوب الايمان بكون كل منهما من عند الله فلا تخصيص  
للمتشابه (الجواب) القلب بأن الايمان هو التصديق والتصديق عند أئمة  
المعقول هو اذعان النفس للنسبة وحصول ذلك عن الخبر انما يكون حيث  
لا يعلم مدلول الخبر بغيره من طرف العلم لما تقرر فى علم البيان من أن قصد  
الخبر بخبره افادة المخاطب فائدة الخبر أو لازمها . فاذا كانا معلومين للمخاطب  
كان الخبر لغواً فضلاً عن أن يكون مفيداً للتصديق . وان سلم فالفضيلة الممد  
بها فى القرآن هى الايمان بالغيب كما ورد فى غير آية وحديث . لأن الايمان  
بما هو معلوم . كيف وأكثر الشرع تعبد محض لا طريق للعقل الى العلم بوجوبه :

أما تخصيص المتشابه فلزيادة العناية بمحل الرتبة كما لا يشتغل الميت بأكثر من الوصية بأولاده الصغار ( الثالث ) أن التذييل بما يتذكر الا أولو الألباب تأكيد للرسوخ لا للاعتراف بالجهل ( الجواب ) القول بالموجب والاعتراف بالجهل هو غاية الرسوخ ونهاية التذكر لأنه معرفة قدر النفس وأى علم لمن لا يعرف قدر علم نفسه بين يدي علم ربه فان عدم معرفة قدر النفس هو غاية الجهل وموجب للملكة بحكم مفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ما هلك امرؤ عرف قدر نفسه ومن عرف نفسه فقد عرف ربه » فمعرفة قدر النفس من قدر الرب هو نهاية العلم الراسخ ( الرابع ) ان معنى كون المحكم أم للكتاب ان المتشابه يرجع اليه كما يرجع الولد الى أمه ( الجواب ) ان اضافة أم الكتاب كما حققه محققو المفسرين بمعنى في والا أدى الى كون الكتاب هو ما عدا المحكم بحكم ما تقتضيه الاضافة من تغاير المضاف والمضاف اليه واذا كانت الاضافة لا بمعنى اللام لم يتعين كون المحكم أم للمتشابه بل للأحكام الشرعية المتولدة عنه لأن أم المتشابه التي يرجع اليها هو الايمان به وبالمراد منه وان سلم كون الاضافة بمعنى اللام تعين أن يكون الكتاب مصدراً بمعنى المكتوب لا اسماً لما بين الدفتين للفساد المذكور بل هو نحو كتاب الله عليكم أى حكمه المكتوب فتعاضد مدلول الاضافتين على ما قررناه . ويتعين أن المتشابه ليس بأمر لشيء من الأحكام الشرعية التي هي الكتاب بمعنى المكتوب بحكم اختصاص الحكم بالامومة لطاهر الآية . واذا ثبت أن أمه هي الايمان به وانه ليس بأمر لشيء من الأحكام انما هو أمر للفتنة . وجب أن لا يكون منشأ حكم شرعى رأساً لا موقوفاً على الناظر ولا موصولاً للغير وهذه طليعة جيوش الأدلة التي سنبعثها ان شاء الله تعالى لهدم الذريعة الثالثة التي هي تأصيل أحكام النظر والاجتهاد . فان الذى ندعيه في المتشابه انما هو عدم كون الحاصل للاجتهد منه أصلاً يلزم الغير العمل به كما سنوضح في وجوب ترك الجدال ان شاء الله تعالى وانه ليس بدليل قطعى والا لما تشابه فيبقى أن يكون ظنياً اذ لا واسطة في الدلالة بين الضرورة والظن

كما يدعى بعض أئمة الكلام من اثبات قطعي استدلالى كما أنه لا واسطة بين التواتر  
والأحاد فى المتن فلا واسطة بين مدلوليهما

(هجم الوقوف على طريقته بهم عين اليقين فاسكروا بشرابه)

فى البيت إشارة الى قول أمير المؤمنين على كرم الله وجهه فى حديث كميل  
ابن زياد النخعى رضى الله عنه فى وصف الربانيين هجم لهم العلم على حقيقة  
الأمر فاستبانوا منه ما استوعر منه المترفون وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون  
وأما علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين فعبارات ثلاث وردت فى القرآن  
«لوتعلمون علم اليقين لترونها عين اليقين» وانه لحق اليقين «(فعلم) اليقين هو القطع  
الذى لا شك فيه قيل هو علم الاستدلال القطعى فالإضافة بيانية (وعين) اليقين  
معناه متعلق اليقين بغير الحواس (وحق) اليقين نفس متعلق اليقين فالأول  
لالبس فيه بشى من الآخرين والفرق بين الآخرين ان عين اليقين يوجد بدون  
حق اليقين ولا عكس فعين اليقين أعم مطلقا كما فى رؤية عمر رضى الله عنه من  
فوق منبر المدينة لانهزام جيوش المسلمين فى نهاوند حتى صرح من فوق المنبر  
ياسارية الجبل الجبل فالحاصل عين اليقين لاحق اليقين لأن حق اليقين هو  
نفس ما وقع فى نهاوند والمعلوم ضرورة ان عمر فى المدينة فهو عن حق اليقين  
بمراحل . وأما وجود حق اليقين الأخرى فملا يظفر به الا من انفصل عن  
لوث الصلصال . ومن عين اليقين ما وقع لبعض الصحابة مع عثمان رضى الله  
عنه قال دخلت على عثمان وكنت رأيت امرأة حسناء وقعت فى عيني فلما  
مثلت قال : أما يستحي أحدكم أن يدخل وأثر الزنا فى عينه ؟ وأبلغ من ذلك كله  
الحاصل للأنبياء والأولياء صلوات الله عليهم أجمعين مثل حديث رؤية النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم للجنة والنار وغيرهما ورؤية على بن أبى طالب كرم  
الله وجهه فى الجنة لمتعلقات علوم الجفر حتى قال لو كشف الغطاء ما ازدادت  
يقيناً (إذا عرفت ذلك) فسبب بلوغهم اليه هو محبة الله لهم وسبب محبة الله  
لهم هو اتباع آيات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التوقف على ورده

وصدره وهو صريح مدلول قوله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) فجعل اتباعهم آية محبتهم لله وآية محبة الله لهم فالاطلاع على شيء من الغيوب صفة أنبياء الله وورثة علومهم من العلماء الربانيين قال الله تعالى (وما كان الله ليطلعكم على الغيب ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء) وقوله (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً الا من ارتضى من رسول) وفاض على علماء الوراثة كل بقدر اتباعه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المقتضية لمحبة الله تعالى ولما كان أمير المؤمنين على كرم الله وجهه متحتمقاً بالاتباع خصوصاً لحديث لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كان حظه من علم المغيبات أكمل حظ لم يفته بعده الا النبوة وكل من علماء الوراثة فاض عليه فسطه بقدر اتباعه ومحبته بصرائح نحو قوله تعالى «والذين اهدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم» «أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها» وضد ذلك كله طمس أعين المخالفين لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والطبع على قلوبهم وأسماعهم وأضلأهم وغير ذلك مما صرح به القرآن . فما أجدر الحازم بالحذر من اتباع غير آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أقوال أهل البدع في أصول دين أو فروعه فلم ينقل أنه كشف شيء من الغيب لابن سينا ولا غيره من تلوث بيدع علم الكلام أو اشتغل بتتبع آثار الرجال . كما نقل الكشف لجماعة من الصحابة والتابعين ومن سلك مسلكهم في خدمة القرآن الكريم وتفهم مقاصده بغير التفاسير المبنية على المذاهب التي هي عين البدعة بل صح عن بعض العلماء أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله عن ابن سينا فقال له ذلك رجل رام الوصول من غير طريقى فقطعته وروى بعض الأكابر من العلماء عن الثقة عمر بن محمد جهمان الشافعى رحمه الله انه رأى الفقيه عمر بن محمد الفنى رحمه الله فى المنام وعليه ثياب مغبرة جدا قال فقلت له يا سيدى ما ثيابك مغبرة؟ فقال لا اشتغالى بالارشاد وتركى لكتاب الله (قلت) وحق ذلك لتاركة وكيف لا وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: «انها ستكون فتنة» قالوا



فما المخرج منها؟ قال « كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وفصل ما بينكم فبه  
 الفاصل بين الحق والباطل من ابتغى الحق من غيره أضله الله الى قوله ومن  
 قال به صدق ومن عمل به أجر ومن حكم به عدل ومن دعى اليه فقد هدى الى  
 صراط مستقيم » خرجه السيد أبو طالب في الأمالى من طريقين احدهما عن  
 علي والآخر عن معاذ بن جبل رضى الله عنه وهو في الترمذى من حديث علي  
 وفي جامع الترمذى من حديث عمر بن الخطاب فهو مع شهرته في شرط أهل  
 الحديث متلقى بالقبول

﴿ وأما قوله - فاسكروا بشرابه فهو معنى ما قدمنا من أن الحيرة صفة  
 الراسخين حتى استشعر العلماء رضى الله عنهم سؤالاً يريد في أن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم يوم بدر حين رفع يديه بالدعاء حتى بدا بياض إبطيه قائلاً « اللهم  
 ان تحذل هذه الفئة فلن تنصر بعدها » قال له أبو بكر حسبك يا رسول الله فقد  
 ألححت على ربك والله منجزك ما وعدك . وتحقيق السؤال أنه كيف يكون  
 يقين أبي بكر بصدق وعد الله أقوى من يقين النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟  
 سيما وقد أراهم مصارع القوم فما عدا أحد منهم مصرعه . وأجابوا رضى الله  
 عنهم بأن ذلك من أبي بكر دليل على قصور علمه عن علم النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجوز أن يكون وعده باحدى  
 الطائفتين كوعد يونس بعذاب قومه فانه يجوز تأخر الموعد به لتأخير شرط  
 من شروط الحكمة في وقوعه ويجهله المخاطب كما كشف تأخره عن قوم يونس  
 بأنه كان مشروطاً بأن لا يؤمنوا وكشف هلاك ابن نوح وقد وعده بنجاة أهله  
 انه ليس من أهله ولم تزل الحيرة سمة الراسخين وقد قرئ قوله تعالى « حتى اذا  
 استأسّر الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا » بتخفيف كذبوا ومثله قول لشعيب « وما  
 كان لنا أن نعود فيها الا أن يشاء الله » وتفسيره بغير ظاهره قول من ادعى أن  
 حكمة الله واقفة على رأيه فقد سمعت أمثاله وهناك غيرها ولنسابد التطويل .

(ورأوا حقيقة أمر أمرهم به \* فتجاهلوا ذلًا لعز جنابه)

هذا البيت اشارة الى أن صفات العلماء الربانيين الاقتداء بقول الملائكة صلوات الله عليهم « سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا » وقد عرفت أن الحيرة انما تنشأ من تعارض مقتضى أسماء الله الحسنى وأن مرجع الوجود كله الى مقتضى الأسماء الفعلية وأن الحكمة فيها دائرة بين الاسم ونقيضه كاسم الباسط مع القابض واسم العفو مع المنتقم واسم الرحيم مع الجبار الى غير ذلك اذ لو تعطل مقتضى أحد اسمين لتعطل النظام اذ رؤية استحقاقه تعالى للوصفين هو حقيقة أمره ومنته - عز جنابه وقدره - فالمكلف اذا جزم بمقتضى أحد الوصفين على الخصوص فقد عطل الآخر لا لدليل واذا لاحظته كما هو الواجب لم يحصل من الجزم على كثير ولا قليل اذ يظهر عند ذلك تقاوم الوصفين ويرجع الأمر الى اقتسامهما للبصيرة بنصفين : ومن هنا قال الرازي في تفسيره مفاتيح الغيب ان اثبات الاله ياجي الى القول بالجبر واثبات الرسل ياجي الى القول بالقدر فكان هذه المسئلة وقعت في حين التعارض بحسب العلوم الضرورية وبحسب العلوم النظرية وبحسب تعظيم الله نظرا الى قدرته وبحسب تعظيمه نظرا الى حكمته وبحسب التوحيد والنبوة وبحسب الدلائل السمعية . فلهذه المأخذ التي شرحناها والأسرار التي كشفنا عن حقائقها صعبت المسئلة وغمضت . فنسأل الله أن يوفقنا للحق اه

فهذا امام علم الكلام بلاريب منغمس في بحر حيرة علم الغيب وقد أضربنا عن نقل كلام اضرابه واكتفيناه به مع ما تقدم حذرا من تطويل الواضح واظنا به . فليتهم اذا بلغوا من النظر الى هذه الغاية علموا أنها أول ما أهدهه المقتدين بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم يد العناية فاريحوا من وعناء السفر ونقلوا بعد ذلك من ظفر الى ظفر

(وتبادروا الأعمال حين تيقنوا \* أن النفيس أهم ما يعني به)

(اعلم أن الأعمال تعلق وتخلق وتحقق وان مرجع الاولين الى أسماء

الله الحسنى كما قدمنا لك وان مرجع الاخير الى نقائضها وان مرجع التعلق  
ليس الا واحدا منها هو اسم الذات المستجمع لكال الصفات . والعمل المتعلق  
به شهادة أن لا اله الا الله وهذا هو معنى التعلق لا غير فقد ورد في الصحيح  
الايمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا اله الا الله وأدناها امانة الاذى  
عن الطريق وتسمية ما يتعاق به من العمل تعلقا لانه ليس لمخلوق أن يتخلق  
بمدلوله تعالى عن الشركة فيه . وأما التخلق فمعناه الاقتداء بفعل الله تعالى من  
الكرم والرحمة والعلم وغيرها كما ورد تخلقوا بأخلاق الله وقد قدمنا ذلك الا  
العظمة والتكبر فقد ورد اختصاصه تعالى بهما في حديث قدسه على لسان  
نبيه «العظمة ردائي والكبرياء ازارى فمن نازعنى واحدا منهما قدفته في النار» ومع  
ذلك فهو تعالى لم يخل عبده من بذلها وهو العزة قال تعالى «ولله العزة  
ولرسوله وللمؤمنين» ولذا يخفى الفرق بينها وبين الكبر والعظمة على غير  
الراسخين في العلم . وأما التحقق فهو معرفة المخلوق حقيقة نفسه فمن عرف  
نفسه فقد عرف ربه وبذلك يسلم من الهلكة فما هلك امرؤ عرف قدر نفسه  
وحيثئذ يتحقق عند حصول شيء من العلم له انه باق في مرتبة نفسه من الجهل  
وعند حصول شيء من الكرم انه باق في مرتبة نفسه من الشح فيتحقق بالاول  
صدق قوله تعالى «والله يعلم وأتم لا تعلمون» والثانى صدق قوله تعالى «قل  
لو أتم تملكون خزائن رحمة ربى إذن لأمسكنم خشية الانفاق وكان الانسان  
قتوراً» وهلم جرا في مدلولات الاسماء الحسنى ونقائضها فقد تقرر أن صفات  
العبد نقيض صفات الرب وانما فيض كرمه تعالى أكسب عبده منها شيئاً لا يعد  
العبد فيه مشاركا كما ثبت في الصحيح عن الخضر عليه السلام . أنه قال لموسى  
عليه السلام وقد رأى طيراً يشرب من البحر ما مقدار على وعليك وعلم جميع  
الخلايق في جنب علم الله تعالى الا كما أخذ منقار هذا الطائر من البحر وهذا تمثيل  
والا فقد ثبت عن السلف رحمهم الله ان نسبة علم المخلوقين الى علم الله تعالى  
كنسبة لاشيء في جنب مالا نهاية له وجعل اكسابه ذلك بواسطة استقامته في

مرتبة العبودية التي هي كلها تذلل وخضوع لا تطاول فيها بنعمة ولا تضجر من نقمة ولا فتور عن خدمة ۞

(إذا عرفت) ذلك كله فهو مرجع الاستقامة التي هي العمل بالمعلوم ولن يبلغ اليها الا من اصطفاه الله فجعل كتابه امامه . ولهذا لما قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أسرع فيك الشيب قال شيبتي هود قيل ما فيها من قصص الأنبياء واهلاك قومهم . قال بل قوله تعالى « فاستقم كما أمرت » فاستيقظ لهذه اللفظة من القرآن الكريم كيف ربطت العلم بالعمل . فأهل بيت رسول الله وصحابته لما فاضت أشعة التنزيل الى حجورهم وأهلهم للعمل بشرح صدورهم أراد أن يظهر بهم دينه ويجعلهم أعمدة وأساطينه فرق فيهم ما اجتمع في امامهم واختص بالحظ الأوفر من شاء منهم فظهر تفاوت أقدامهم وقداجتمعو من العمل على نصاب الاِصطفا فحسبنا من تفضيله ما نطق به القرآن وكفى (وتجنبوا في الدين داء جدالهم ۞ حذراً لما علوه من أوصابه)

هذا البيت هو الإشارة الى الذريعة الثانية

(فاعلم أولاً) أن الجدال على خمسة أقسام : جدال بالباطل . جدال بحق معلوم لمريده . جدال بحق مظنون لمريده . جدال بحق معلوم لمن لا يريده . جدال بحق مظنون لمن لا يريده . فكما أن الاول معلوم قبحه وتحريمه من ضرورة الدين . فالثاني والثالث وقوعهما والترخيص فيهما معلوم من ضرورة الدين ولا ينطاق عليهما اسم الجدال الذي هو المراء الا مجازاً لان محصلهما تفهم وتعلم يحصل فيهما من المتفهم والمتعلم تنبيه على ضعف الدليل واستنهاض ديصحه أو يتضح سقوطه فيقع الاجتماع على مراد واحد وهذا هو المسمى بالبحث والنظر . ولعدم انفكاكه عادة عما صورته صورة الجدال سمي جدالاً وحصاماً ولذلك وقع بين الملائكة المعصومين قال تعالى « ما كان لى من علم ملائكة الأعلى اذ يحصمون » وصح ان ملائكة الرحمة وملائكة العذاب احتضمت على قبض نفس قاتل المائة بعد توبته بل وقع بينهم وبين ربهم (م - هـ فيض الشعاع)

تعالى قال « أتجعل فيها من يفسد فيها » استيضاحا للحكمة لا ممانعة للحق كيف وهم  
القائلون « سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا » ومثله وقع بين الأنبياء وبين ربهم  
تعالى « فلما ذهب عن ابراهيم الروح وجاءته البشري يجادلنا في قوم لوط -  
وكذا « لو شئت أهلكتهم من قبل وأياي أتهلكنا بما فعل السفهاء منا ان هي  
الا فتنتك » ووقع بين النبيين كما وقع من موسى مع الخضر عليهما السلام مع  
بقائه من النصفة والاذعان للعلم الذي توجه له على ما كان عليه ولهذا قال في  
الثالثة « ان سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني » ووقع بين المؤمنين ورسولهم  
« قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها » ومجادلة سعد بن الربيع للنبي صلى الله  
عليه وآله وسلم يوم بدر على المنزل قال ان كان هذا منزلا أمرك الله بنزوله  
لم يبق لنا رأى وان كان رأيا رأيتك فليس برأى قال بل رأى رأيتك فوقه الرجوع  
الى رأى سعد رضى الله عنه وأنكر صلى الله عليه وآله وسلم على علي وفاطمة  
نومهما حتى طلعت الشمس فقال له على عليه السلام أرواحنا معلقة بيدينا  
ان شاء أمسكها وان شاء أرسلها أخذه من قول الله تعالى « الله يتوفى الانفس  
حين موتها والتي لم تمت في منامها » الآية ومن قول النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم حين لم يوقظه وأصحابه في الوادى الا حر الشمس « أرواحنا معلقة بيد  
الله » فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبحان الله « وكان الانسان اكثر  
شيء جدلا »

إذا عرفت ذلك علمت انه ليس محل النزاع لانه وسيلة الى تصحيح  
النظر لتحصيل الاجتماع مع الانصاف حتى يظهر طلائع الاصرار من كل على  
ما لديه وعند ذلك ينقلب جدالا حريا باسم المراء ومثل ذلك لم يقع من عالم  
فضلا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألا تراهم لما بلغ الأمر  
في مسألة العول الى قول ابن عباس من باهلنى باهلته اعرض كل منهم بعه  
ذلك عن حديث صاحبه فيها ولم يعقدوا مجلسا للمناظرة كما أسسه أئمة الجاهل  
وأما الخامس فقد عرفت انه من يريد الحق لا يكون محلا للجدال لوجوب



اتباع كل فيه ظنه فما ظنك عن أن يكون محالاً له مع من لا يريد الحق فالمجادل به سفيه لا يعرف العلم فضلاً عن كيفية الجدل . وأما الرابع وهو الجدل بالحق المعلوم لمن لا يريده فهو رمية سهم البيت وميدان فرسان الاقتداء الذي يتضح فيه المجلي من السكيت ولا يذهب عنك أن أهل المذاهب قد صاروا كأهل الأديان المختلفة القطع حاصل بان كل ملتزم لمذهب لا يريد مذهب غيره فجداله بجدال اليهودي للنصراني لا يمكن رجوع أحدهما وإن ادعى أنه متوقف على النصفة فجداله من الجدل الذي تضمنت الأدلة النهي عنه إلا أن يتبرأ من التذهب جملة فعند ذلك يفتح الله عليه أبواب الهدى للحق .

إذا عرفت ما فصلنا (فاعلم) أن العلماء الربانيين ورثة كاصح ذلك واشتهر عقلاً وشرعاً فيجب على الوارث اتباع أثر الموروث وقد قال الله تعالى « وإن جادلوك فقل الله أعلم بما تعملون . وإن حاجوك فقل أسلمت وجهي لله . لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم » وهذا صريح في الاضراب عن الجدل وبيان للتي هي أحسن في قوله تعالى « وجادلهم بالتي هي أحسن . ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن » ومن السنة ضمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمن ترك المراءى بيت في الجنة وحديث « اقرؤا القرآن ما تلتفت عليه قلوبكم فاذا اختلفتم فيه فقوموا عنه » صحيح وإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم وإن أبغض الرجال إلى الله تعالى إلالد الخصم صحيح ماضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل صححه الترمذي من حديث أبي امامة وعند الدارمي من طلب العلم ليباهي به العلماء أو يمارى به السفهاء أو يريد أن يقبل بوجوه الناس عليه أدخله الله جهنم ، ومفاسد المراءى كثيرة تضمنتها الآثار الجمة عن الصحابة رضي الله عنهم ابن عباس وابن مسعود وغيرهما حتى امتلأت بذلك دواوين الشعر فضلاً عن دواوين العلم

فاياك اياك المراء فانسه ٥ الى الشر دعاء وللشر جالب آخر لا ينطقون عن الفحشاء انطقوا ولا يمارون ان ماروا باكثر

من تاق منهم تقل لا قيت سيدهم . مثل النجوم التي يسرى بها السارى  
بل علم بالعقل ان الاصغاء الى السفية مما يزيده سفاهة حتى قال تعالى « خذ  
العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين » وقال في صفة المؤمنين « واذا  
سمعوا اللغو أعرضوا عنه » وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم سلام عليكم لا نبتغي  
الجاهلين » واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما » وحتى ترفع أكابر الشعراء عن  
ممارسة من لا يعدونهم مثلاً لهم قال حسان :

لا تسبني فلست بسبي \* ان سبي من الرجال كريم  
ما أبالي أنب بالحرن تيس \* أم لحاني بظهر غيب لثيم

فلو أنى بليت بهاشمي \* خولته بنو عبد المدان  
لحان على ما ألقى ولكن \* تعالوا فانظروا بمن ابتلاني  
غيره . ولقد أمر على اللثيم يسني \* فضيت ثمت قلت لا يعنني  
(فان قيل) قد ادعت أئمة الكلام انه واجب لحماية الدين بقطع شبه  
المللحين لان السمع لا يتنضر عليهم لانهم منكرون صحته فالاستدلال به  
استدلال بنفس محل النزاع .

(قلنا) أولا وما الدليل الموجب لاختصاص المسلم بالفلج والغلة  
في المناظرة فان ابن الزبيري قد تعرض لمناظرة رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم وقال حججت محمداً ورب الكعبة حتى نزلت « ان الذين سبقتم لهم منا  
الحسنى أولئك عنهام بعدون » . وفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أبي سفيان  
يوم اسلامه مثل ذلك ومع الوليد بن المغيرة حتى أجاب عليه بسورة السجدة  
حتى وصفهم الله بالخصومة في قوله تعالى « بل هم قوم خصمون » ولم يصف  
رسوله بها وكذا ما جرى له مع نصارى نجران من الاعراض عن مناظرتهم  
وطلب المباحلة . فاذا كان الجدل واجبا لحماية الدين فلم لم يتبادر صاحبه الذي  
هو أغير عليه الى حمايته بالجدال ولم يقل أحداً انه واجب عقلي ولا شرعي ،  
(وثانيا) ان العلماء اذا كانوا ورثة الأنبياء فليس للوارث الا ما كان للبورث

عليه وقد تقدم ما للأنبيا وعاليهم وما على الرسول إلا البلاغ «وانما أنت منذر من يخشاها» وهذا قصر بأداته فالاجتهاد لتصحيح الجدال اجتهاد في مقابلة النصوص أما النصوص على ما يجب على المجادل ان كان متشعرا فقد تقدمت وان كان كافراً فهو اما حربى أو ذمى أو مرتد الحربى غير المستأمن والمتردد حكمهما السيف . والمستأمن لا يعقد له أمان على التلبس بالجدال فاذا فعله فقد بطل اعتبار أمانه ورجع الى حكم اخوانه والذى كذلك »

﴿لا يقال﴾ هذا فيما لو أرادوا الجدال لنصرة دينهم . وأما ان أرادوه لاستيضاح الحق ليؤمنوا به فتوضيحه بحل مآلديهم من الشبه واجب لانه وسيلة الى الايمان الذى هو أكبر فوائد الجدال .

﴿لانا نقول﴾ قد تقرر منع المشرع عن الجدال فلا بد له من التزام أحكام الشرع وارادة نقضها برأى اجتهاد في مقابلة النص . وأما الطالب لتوضيح الحق فان كفاه ما كفى مؤمنى أمة محمد لم يحتج الى جدال وان لم يكفه فهو دليل كونه معاندا لامتناع القول لضعف الموجب لايمان المؤمنين على انه ليس الا محض الخصوصية بالهداية لقوله تعالى «ومن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام» وضده كما قال تعالى «ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك - ولو فتحنا عليهم بابا من السماء فظلوا فيه يعرجون لقالوا انما سكرت أبصارنا بل نحن قوم مسحورون» وأما الحكاية المصنوعة فى ان الروم أرسلوا الى هرون ليسألوه المناظرة فبعث اليهم محدثا فاحتج عليهم بحديث «بنى الاسلام على خمس» الحديث . فسخروا به وأرسلوا الى هرون يعلمونه فبعث اليهم متكلم فبعثوا من تلقاه الى الطريق ليعلموا حذقه فوجدوه كما يخافون فسموه قبل وصوله فلوا كتمى المدعون لمصلحة الجدال لمصلحة هذه الحكاية التى اصطنعوها حيث حصلت السخرية بأهل الاسلام وقتل عالم من علمائهم وكشفت عن عناد الطالبين للجدال لكان فى ذلك ما يزع ويردع ففسأل الله السلامة من عمى أهل البدع . ولو كتبوا اليهم كتاب رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم الى سلفهم . ولفظه من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم  
 أما بعد فاسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين فان توليت فان عليك أثم الاريسيين  
 «ويا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد الا الله  
 ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فان تولوا فقولوا  
 اشهدوا بأنا مسلمون» لكان في رسول الله أسوة حسنة وسلامة من تلك  
 المفاسد المستهجنة ولكن هيات ان تنشأ مصالح الدين والهدى عن آراء أئمة  
 الضلال والهوى \*

(لا يقال) أتت بصدد النهي عن الجدال وأنت الآن فيه تخوض فهاذا  
 (لأنا نقول) قد قسمنا لك أقسام الجدال الى الخمسة التي عرفت ان  
 اثنين منها جائزان جاريان بين الأنبياء والملائكة وأهل النصفة من المؤمنين  
 وهذا منهما اذ لم يقصد به الاتوضيح طريق الحق المعلوم لمريده فقط وأما من  
 لا يريده فهو أبعد من أن يقصد بتوجيه الخطاب اليه  
 (ان أبهم القرآن حكماً أبهموا \* حذرا ابتداع خوفوا بعقابه)

هذا البيت يرجع بالآخرة الى الايمان بالمتشابه وعدم الجزم في موضع  
 الرية وهو اشارة الى قول ابن عباس رضى الله عنه لما تذاثروا في اعتبار  
 قيد الدخول بالنساء في تحريم أمهات الزوجات كما اعتبر في تحريم الربائب  
 فقال أبهموا ما أبهم الله فكانت عندهم تسمى المهيم ولو ذهبوا الى قياس الأم  
 على البنت كما هو قاعدة جواز تخصيص العموم بالقياس أو القول بأن القيد بعد  
 متعدد يرجع الى الجميع اذا كان صالحاً للرجوع كما هو القاعدة المشهورة في  
 مثله على الأكثر لم يفرق بينهما في اعتبار الدخول ومن ذلك أن ابن عباس  
 أيضاً لما سئل عن الاستثناء في قوله تعالى «والمحصنات من النساء الا ما ملكت  
 أيما نكم» سكت ولم يجب كل ذلك وهو الخبر البحر الذي قال فيه النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم اللهم عليه التأويل . وقال ابن مسعود لو بلغ أستاننا ما عاشره  
 منا أحد ومن ذلك غضب عمر رضى الله عنه من التكلف لتفسير (أبا) كما تقدم

وقوله هذا لعمر الله هو التكلف المنهى عنه ، ومن ذلك ردهم لخبر فاطمة بنت قيس المتقدم مع أن تخصيص العموم بالسنة هو القاعدة المشهورة وغير ذلك مما يطول تعداده ويقضى بأن استصحاب الحكم وترك الاجتهاد المخرج عنه هو الواجب حتى يثبت الخروج عنه بما يفيد العلم والظن السالم عن الريبة ولهذا قلنا \*

(وبقوا على حكم الأصول لفقده \* وكذاك من يجرى على آدابه)  
أما على أصل من يرى أن للفعل حكما فذلك ظاهر وأما على غيره فلان الحكم فيما لا دليل عليه نفى الحكم ونفى الدليل دليل على نفى الحكم لما ورد الشرع بان ما لا دليل عليه لا حكم فيه فكان عدم الدليل لعدم الحكم مدركا شرعيا ولم يلزم اثبات حاكم غير الشرع وكذا قرره امام المحققين عضدالدين .  
(تنبيه) الاتفاق بين الجماهير من العلماء على الرجوع الى حكم الاصل لعدم الدليل وانما خلافا وياهم في تعيين مرتبة الرجوع التي يصح عندها فعندنا هو قبل القياس والترجيح وعند غيرنا بعدهما (تنبيه آخر) لا يذهب عنك ان العلمين لا يتعارضان وكذا العلم والظن وانما يتعارض الظنان وحيث لا تذهب الريبة بالترجيح لما قدمنا من أن الشك في أحد المتقابين شك في الآخر فلهذا قدمنا حكم الاصل عليه لتعلق الشك بكل من الجانبين وامتناع العمل بالشك اجماعا

(لا يقال) قد وقع الاتفاق على تقديم بيينة الاثبات على بيينة النفي مع أن بيئته معتزدة بحكم الاصل فلم يتم لك ما ذكرت \*

(لا نأقول) ذلك عمل بالبينتين معا فوجب المصير اليه بيانه أن حاصل بيينة النفي ما علمنا ولا ينافي الاثبات لما تقرر في علم الاستدلال أن التناقض انما يتحقق باتحاد المتناقضين في الثمان الوحدات ولا كذلك هنا وأما حكم دليل النفي فلم يكن الحاصل منه نفى العلم بل اثبات نقيض الحكم فكلما الدليلين مثبت ولو كان مثل ذلك في البينتين لرجحت موافقة حكم الاصل وايضا انما عمل



بذلك في الشهادات لوقوع التعبد به قطعاً فان كان المراد قياس الدليلين على  
الشهادتين فقد قدمنا بطلان القياس وان سلم فالفرق ما قدمنا من أن العمل  
لمثبته عمل بهما بخلاف الدليلين

(ما أصلوا قول الرجال ولا أتوا ذاك المحال ولا ارثوا بسراره)

هذا البيت اشارة الى الذريعة الثالثة

(اعلم) أن من أدرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أهل  
بيته وأصحابه لانزاع في انه لم يؤصل غير كتاب الله وسنة رسول الله وإنما هذا  
البيت تعريض لمن صدر منه ذلك بعدهم ولم يكتفوا بما اكتفوا به فاصل بنظره  
واجتهاده أصولاً للأصول والفروع (إذا عرفت هذا) فتأصيل الشيء جعله  
أصلاً يرجع بغيره اليه والمراد به هنا ما يرادف القانون والقاعدة والضابط :  
ورسموه بأنه حكم على كل بحكم يتعرف منه احكام جزئياته ولكونه معرفاً  
لاحكام الجزئيات دليلاً أيضاً ولما كان دليلاً يستلزم مدلولات من الجزئيات  
لا تنتهي ذهب جماهير أئمة الاصول الى أنه لا يثبت بالظن لأن الظن من حيث  
هو ظن لا علاقة بينه وبين شيء من الحقيقة فاذا فرض خطأ الاصل استلزم مالا  
نهاية له من الخطأ فكانت المفسدة كلية والمغتفر لطلب المصالح انما هو المفسدة  
الجزئية كقتل الترس خشية استئصال اقطار المسلمين ونحوه والعمل بالظن في  
جزئ معين فان المفسدة على تقدير الخطأ جزئية مغتفرة ولهذا منع جماهير أئمة  
الاصول أيضاً القياس في الاسباب والشروط ونحوهما بما لا يثبت الخطاب  
الوضع لأنه لا يرسل أو منتفية فيه علة الاصل عن الفرع او متحد ان كانت  
علة الاصل حكمة أو ضابطاً لها بل لان السبب أصل والقياس لا يفيد الاظنا  
والاصول لا تثبت بالظن وكذا نقول أيضاً في اثبات العلية فممنع القياس على  
المستنبطة والمنصوصة أيضاً بغير مفيد للعلم (إذا عرفت) أن كون الشيء أصلاً  
لا يثبت بظن وان القياس والاجتهاد لا يحصل منهما غير الظن - تيقنت أن الاصول  
لا تثبت الا بضرورة أو بنص متواتر وان قول الغير ان كان مرجعه الى احدهما

فالاصل هو المرجع لاقوله وان لم يكن مرجعه الى أحدهما لم يصح تأصيله وهو نفس ماندعيه

لا يقال : هذا انما ينتهض لك على منع تأصيل الشرعيات المحضة بغير الثلاثة وأما تأصيل العقلية الكلامية فالحصر ممنوع اذ ثبت بقاطع غير نقل ولا ضروري

لأننا نقول القاطع ان كان ضروريا فالضرورة هي الاصل لا غيرها وان لم يكن ضروريا فهو ظني ولانسلم الواسطة أعني قطعيا غير ضروري به ان الخبر ينقسم الى متواتر وآحاد والمتواتر دلالة ضرورية على الصحيح والآحاد ظنية ولا واسطة ولان القطع ان أريد به الجزم فلا يكفي في حصول ماهيته العلم لوجوده في الاعتقاد الفاسد وان أريد به مطابقة الواقع فلاطلاع على الواقع بدون الحواس ممنوع ولهذا قال أبو الحسين وغيره ان العلم النواتري استدلال لا ضروري فمن ادعى القطع بغير ضروري فقد قطع بغير تقدير

لا يقال : الحدسيات والتجريبيات والمتواترات مما يختلف الناس فيها فهي قطعية استدلالية لا ضرورية

لأننا نقول : من أثبت ضرورتها منع كونها استدلالية بل هي ضرورية لا يتوقف حصول الضرورة على غير الالتفات الى سبب الضرورة فان عنيتم بالاستدلال انها ليست بديمية فسلم والضرورة كافية كضرورة المتواتر المتوقعة عن سماع أخباره وان ادعيتهم قطعيا غير ضروري فمحل النزاع فان قيل : لانسلم عدم جواز التأصيل بالظن كيف وقد قال أبو الحسين وهو امام المحققين

الجواب : هو مبنى على أن العمل بالظن في تفاصيل معلوم الاصل واجب عقلا وهو ممنوع وان سلم ففي اجتناب المقاصد اذ طلب المصلحة لا يجب عقلا وان سلم ففي العقلية فقط فمن أين يجب في الشرعيات ولا يجوز قياسها  
م - ٦ فيض الشعاع

عليها لعدم التماثل بينهما من حيث انها تعبدات على خلاف أحكام العقول  
ثم انه يلزم العمل بالظن في تفاصيل المعرفة لانها معلومة الأصل فما كان  
جوابكم فهو جوابنا

لا يقال لو سلمنا ذلك في الشرعيات لان التأصيل فيها وضع تعبدى  
والتعبدات الى الشارع فلا نسلم امتناعه في العقليات لا بد منه بيانه ان المعرفة واجبة  
فحصولها اما بشرع أو عقل . الاول باطل لانه دور اذ لا يثبت الشرع الا بعد  
العلم بأن الرسول صادق ولن يعلم صدقه الا بعد العلم بأن مرسله عدل لا يخلق  
المعجزة لتصديق الكاذبين والعلم بالعدل متوقف على العلم بوجوده ثم على  
أكثر صفاته فلو توقفت تلك المعارف على الشرع لوقع الدور قطعاً (الثاني)  
اما بضرورة أو استدلال (الاول) باطل لان العلم الضروري انما يكون من  
فعل الله فيلزم صحة عذر الكفار وقيام حججهم على الله تعالى والله الحجة البالغة  
حيث يقولون انما كفرنا لانك لم تخلق لنا ضرورة المعرفة (والثاني) بظن أو  
علم (الاول) باطل لعدم حصول المعرفة بالظن فيتعين الثاني وهو المطلوب  
أعني الحاجة الى تأصيل أصل على غير شرعى ولا عقلى ولا ضرورى ولا ظنى  
لانا نختار أول كل من المنفصلات الثلاث (أما أول الثالثة) فلا نسلم  
ان القدر المعتمد من المعرفة أعني سكون النفس كما هو رأى أكثر المعتزلة  
لا يحصل بالظن كيف وقد ذهب أبو القاسم وروى عن القاسم وغيرهما ان  
مقلد الحق ناج (قالوا) مظنة خطر (قلنا) ومثله النظر كيف وقد تفاوتت فيه  
أنظار الموحدين وكفرت كل طائفة بها أخرى وكلهم يدعى القطع فلو كان  
كل منهم على قطعى لتعارضت القواطع وانه محال (قالوا) المخطئ في العقليات  
آثم (قلنا) منزع اذ ليس باجماع ولو سلم فسواء نظر أو قلد (قالوا) المعرفة  
واجبة لطفاً أو شكراً على القولين والتقليد لا يوصل اليها (قلنا) تقليد غير الحق  
(قالوا) لو علم الحق لكان بالضرورة أول دليل والاول باطل والثاني خلاف  
المفروض (قلنا) يكفي لسكون النفس اشتهاً أصلحيتها

(أبو الحسين) وابن الملاحم والرازي وغيرهم لا يكفي سكون النفس بل لابد من أن ينتهي النظر الى الضرورة لئلا يؤدي الى التسلسل أو التحكم (الجواب) أن الضرورة ان ثبتت لكل مقدمات النظر فهو مانديه في المنفصلة الثانية من كون المعارف ضرورية وان ثبتت لبعض منها دون بعض لم تكن النتيجة التي هي المطلوب ضرورية لما تقرر في علم الميزان من أن النتيجة انما تتبع أخس المقدمتين كما لا ينتج العلم عن معلومه ومظنونه وحيث لم تكن النتيجة التي هي نفس المطلوب مسلمة بحكم الضرورة يلزم التحكم أو التسلسل بلا ريب فلا انفكاك عنه الا بدعوى كون المعارف ضرورية أو كافيها الظن كما نقول (وأما أول الثانية) فلا أن حجة الكفار انما تنتهض لو أردنا بالضرورة البديهية وأما اذا قلنا انها ضرورة متوقفة على شرط عادي هو الالتفات الى دلالة الأنفس والآفاق والمعجزات كما يتوقف العلم التواتري على سماع أخبار التواتر فلا يلزم ذلك لانهم انما يؤتون من جهة أنفسهم في عدم تحصيل الشرط المعتبر المقدور (وأما أول الاولى) فيصح بمعارضة وحل وعقد (المعارضة) هي أن دليلكم جار في حكم العقل تقريره ان العقل حاكم كالشرع فلا يصح الاستدلال بحكمه حتى نعلم ان خالقه عدل لا يخلقه للحكم بخلاف الحقيقة الذي هو الكذب ولا يعلم كون خالقه عدلا الا بحكمه فيدور وتترجح معارضتنا أيضا بان كذب العقل في أحكامه شائع بسببه كل فائل الى حكم صاحبه بخلاف حكم الشرع فلم يثبت من متشرع تكذيبه فان ادعيت ضرورة انه لم يخلقه الا بالحق وللحق ادعينا ضرورة انه لم يخلق المعجزة للنبي الا بالحق وللحق وبالحق أنزلناه وبالحق نزل ولئن كان لكم دليل أو دفع غير ذلك فهو لنا وهو أيضا اما شرع فلا ينتهض بدليلكم أو عقل فلا ينتهض بدليلنا فيعود الجميع بلا عقل ولا ميزان (الحل) لانسلم ان العلم بكون المعجزة دال على الصدق يتوقف على العلم بكون فاعلها لا يخلقها الا للصادق وسند المنع هو ان دلالة المعجزة لذاتها أعني لكونها معجزة ولهذا منعتم ان تخلق للكاذب

لدلائلها على تصديقه لمجرد كونها معجزة للبشر لا للنظر الى كونها من فعل الله  
 قال أولوجئتكم بشيء مبين قال فأت به ان كنت من الصادقين « فجعل الصدق  
 لازم الاتيان به لان كونها من فعله لم يعلم الا من كونها معجزة للبشر فلو توقف  
 العلم بكونها معجزة على العلم بكونها من فعله للزم الدور وادا كان العلم بكونها  
 معجزة لا يتوقف على العلم بكونها من فعله مع ان العلم بكونها من فعله علم أعم  
 من كونه فعلها للصادق والكاذب وهذا أخص منه و فرع عليه بعدم توقف  
 الدلالة على الأعم موجب لعدم توقفها على الأخص لانها لو توقفت على الأخص  
 لتوقفت على الأعم ضرورة لعدم حصول الأخص بدون الأعم وأيضا لو فرضت  
 ان الأنبياء عليهم السلام يدعون وحاشاهم ان الله يفعل القبيح ثم يأتون على  
 ذلك بمعجزة على شروطها هل كانت تدل على صدقهم فيجب اتباعهم بما  
 ادعوه أولا ، أما احالة السؤال لخالصها انقطاع عن الجواب والخطأ فان أجز  
 بما أجاب به أبو الحسين من أن ذلك يدل على عدم العدل والمحال يحوز  
 يستازم المحال وقلتم بأنها تدل كان نقضا واضحا لما اشترطتم في دلائلها نفسها  
 من كون فاعلها لا يفعل القبيح وان قلتم بأنها لا تدل كان للبراهمة أن يقولوا  
 ذلك لما ادعوه من قبيح ما جاءت به الأنبياء من جواز ذبح البهائم ونحو ذلك  
 فلا تكون المعجزة دليلا عليهم ولا حجة لله ولا لرسله والاجماع منعقد على  
 انها حجة بالغة على المؤمن والكافر . وأما قولكم في دفعه ان الشارع لما أباح  
 ذبحها علمنا انه قد ضمن لها عوضا يقابله فيرتفع حقيقة الظلم عنه فانما ذلك  
 منكم مجرد تصديق للشارع في تحسين الذبح وهو غير مستند الا الى مجيئه بالمعجزة  
 الموجبة لتصديقه وهو وان كان كافيا كما هو الحق ولكنه محل نزاع البراهمة  
 اذ محصل الاستدلال بفعل القبيح العقلي على كونهم حسنا وهذا محل نزاعهم  
 اذ يلزم أن يحسن من الشارع فعل كل قبيح حتى أنواع الكفر لحكمة مغية  
 ولا وجه لاستحسان قبيح دون قبيح وذلك يوجب أن لا يكون للعقل حكم  
 مثبت وأنت تمنعون ذلك حين لا يلقون مقاليد الأحكام كلها بيد الشرع



وأبضا لو منع تجويز كون فاعل المعجزة يفعل القبيح عن دلالتها على الصدق  
 منع تجويز كون العالم ليس من فعل الله كما تقوله المفوضة والباطنية والمنجمة  
 والطبائعية عن دلالة على وجوده تعالى فان قتم قد بطلت هذه التجويزات  
 لدليل قلنا وكونه يفعل القبيح قد بطل بالشرع. وفي المقامين لا يلزم تقدم  
 نقيض المطالب على الجزم بالمطلوب عن دليله وذلك لان الموصل الى المطالب  
 انما هو دليله لا ابطال ما عداه

وتحقيق المقامين أيضا ان تصور خلاف المطالب في نفسه كثيرا  
 ما يتأخر عن الجزم بالمطلوب وان ابطاله يتوقف على تصوره فكيف يتوقف  
 الجزم بالمطلوب عن دليله على ابطال شيء لم يتصور اذن لوجب أن لا يحزم  
 مدلول عند وجود دليله قط لتجويز معارض لم يتصور أو تصور ولم يعلم  
 تمام معارضته وكل ذلك رجوع الى مذهب السوفسطائية من قبول الشك  
 في العلوم كلها (العقد) لدليل المطالب وتصحيحه بأمرين (أحدهما) بيان كون  
 دلالة المعجزة على الصدق لا يتوقف على غير العلم بكونها معجزة وقد اشتمل  
 على بيان تحقيق الحل (ثانيهما) ان المعلوم ان ايمان من آمن من الأنبياء من  
 الكفار الخاص لم يتوقف الا على العلم بالمعجزة من دون نظر الى كونها من  
 فعل الله أو فعل غيره فضلا عن كونها من عدل لا يفعل القبيح من ارسال  
 الكذابين وخلق المعجزة لتصديقهم وهذا مما علم ضرورة بين أهل الاسلام  
 ومن ادعى أنهم لم يؤمنوا الا بعد تصحيح النظر والحكم أو لا بعدل الله وانه  
 هل يجوز من العدل تصديق الكذابين بالمعجزة توجهت اليه سهام التكذيب  
 بالنسبة موارد الكتاب والسنة فان ايمان السحرة عقيب لقاء العصا وايمان  
 فرعون عند انطباق اللجة عليه بعد اعتقادهم لعدم إله غير فرعون فضلا عن  
 كونه عدلا أو غير عدل وايمان كفار الجن حين سمعوا القرآن وايمان قوم  
 بنس لما رأوا ما وعدهم به من العذاب وايمان بلقيس عند رؤية تلك المحرقات  
 مع سليمان وغير ذلك مما يطول تعدادده كل ذلك مما يدل على ان الايمان بمجرد

رؤية المعجزة لعدم المهلة المتسعة للنظر في أنه هل يجوز من الله تعالى خلق المعجزة على يد الكاذب أو لا يجوز؟ (وأیضا) لو سلم بقاء تجويز الكذب عند رؤية المعجزة على بعده فهو تجويز مرجوح بأن الخوف معه والأمن مع ترجيح خلافه وهو الصدق كما يشير اليه قول مؤمن آل فرعون «ان يك كاذبا فعليه كذبه وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم» وقول ابراهيم عليه السلام «وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا فأى الفريقين أحق بالأمن» وإذا كان الكذب تجويزا مرجوحا كانت المعجزة دالة على الصدق دلالة راجحة والدلالة الراجعة هنا توجب الطمأنينة للأمن ولا يزيد من الدليل غير ما يوجب الاعتقاد الثابت المطابق بالطمأنينة وإذا ثبت دلالتها على صدق من جاءها ثبت الاستدلال بما جاء به في على أو عملي وهذا هو المطلوب من كفاية السمع عن التأصيل (وقد طال هذا البحث ولكنني أحببت أن أوضح به طريقا طال ماتكها المتكلمون وأوصدوها وهى الطريق المستقيم للسالك والنهج الذى يلزمه الأمن من جميع المهالك وما أظن سداده بتصوير الدور الذى دفعناه للأمن دسيس الملاحدة وصادف من هو غافل عن معرفة ما يجب في شرعه في مقابلة مثله فالتزمه وجعل كتاب الله وسنة نبيه واقفة صحتهما وفسادهما على حكم نظاره فحصل نبذهما وراء ظهره من حيث لا يدري ففسأ الله السلامة وقد صنفت فيما اخترناه كتب نفيسة منها كتاب النبوات للجاحظ ومنها تهذيبه للمؤيد بالله ومنها في التمهيد للإمام يحيى ومنها الشفاء للقاضى عياض وغيرهم ومن كان بمعزل عنها لصفه وعجبه بنظره فجدير أن لا يشتغل به

(ولابد) أن نختم طول هذا الاستدلال بعبارة بقصرها يتضح فصل الشغب وهى أن مدعانا ان العلم بالمعجزة وحده علة العلم بالصدق كما أن سماع أخبار التواتر علة العلم بالمتواتر والمعتزض يقول العلة ما ذكرتم مع العلم بأن فاعلها لا يفعل القبيح فحصل اعتراضه معارضة غير مستقلة بعض الجدلين

على أنها لا تقبل وان سلمنا قبولها فقد جعلوا لها أجوبة كثيرة منها بيان كون  
لعلة مستقلا بالتأثير بدون ما اعتبره المعترض ونحن قد بينا استقلال المعجزة  
بالدلالة على الصدق فيما تقدم من الاستدلال بطوله والحمد لله

(قد كان لأدرى لهم في علمهم ثلثية أو كانت عمود نصابه)

اعلم أن هذه الكلمة الشريفة لم تزل حلية المقرين من الملائكة والجنة  
والناس أجمعين أما قول الملائكة « سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا » وأما قول رؤس  
الجن « فانا لا ندرى أشد أريد بمن في الارض » وأما قول الأنبياء « فان أدرى  
لعلة فتنة لكم ، وان أدرى أقرب ما توقعون . ما أدرى ما يفعل بي ولا بكم » وأما  
فراد المؤمنين فما من امام الارو يت عنه واستقصاء النقل عن كل فرد من  
الأئمة متعسر ولكن أئمة المذاهب الأربعة اشتهر عن مالك أنه سئل عن نيف  
وأربعين مسألة فأجاب عن أربع وقال في البقية لا أدرى ، وأجاب أبو حنيفة في  
ثمان مسائل بلا أدرى وقال الاثرم عن أحمد سمعته يكثّر من لا أدرى  
وسأل ابن عبد الحكم الشافعي عن المتعة أكان فيها طلاق وميراث فقال لا أدرى  
وقد صرح أن موسى عليه السلام لما قام في بني اسرائيل خطيباً سئل عن أعلم  
الناس فقال أنا فكتب الله عليه اذ لم يرد العلم الى الله تعالى وهو انما أخبر عن  
طه فدلّه الله على الخضر وكان من قصتهما ما عرف ، ولما أجاب أبو يوسف في  
مسئلة بلا أدرى قال له بعض الجهال المدعين للعلم أتأخذ كذا وكذا من بيت  
هل المسلمين على فتياهم ثم تقول لا أدرى فقال انما أخذ ذلك بقدر علمي ولو  
أخذت بقدر ما جهلت لم يكفني بيت المال واشتهر عن الساف أن من ترك  
لا أدرى أصيبت مقاتله وكان الشعبي يقول لا أدرى نصف العلم (١) كل ذلك منهم

(١) وقد نظم ذلك بعضهم بقوله :

أيها المسئول عما ليس في علمه لا تعد عن لا أعلم  
من يقلها فهو من خير الورى ومن الناس جميعا أعلم

رضى الله عنهم نتيجة الظفر بالسلامة من داء الكبر الذي وعت ضرره  
آذان قلوبهم من قوله تعالى « سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض  
بغير الحق » ولهذا قلنا

( اذ لم يريدوا منه نصب مناصب \* حتى يعودوا عابدي انصابه )

لأن عابد المنصب لما كان توقي ما يثله بنصب عينه ورأى أنه لم ينتصب له  
الاباسم الفضيلة العلمية ظن أن لا أدري جهل وهو من غير أعمدة منصبه  
فأسقطها وتكلف في مواضع جهله تصوير ما ليس له الى العلم نسبته علما فتحقق  
بمشابهة أهل الكتاب « الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من  
عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا » هو حفظ تلك المناصب وما يحتنونه من سحت  
ثمراتها الفاتنة وهذه قد أشرف ضررها في هذه الأمة على العلم والعمل ولأمر ما  
جاء مدح الاحفيا. الاتقياء على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنسأل  
الله أن يحول أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ويتولى أدواء دائنا منه بمزيد النعم  
ويرزقنا الوقوف عند مقادير أنفسنا انه الجواد الكريم

( بل آثروا حث الكتاب لهم على ترك السؤال تخوفا لمآب به )

البيت اشارة الى قوله تعالى « لا تسألوا عن أشياء ان تبدلكم تسوكم » وفي  
المتفق عليه من حديث أبي هريرة « ذروني ماتركم فانما أهلك الذين من قبلكم  
كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم » وعند الدارقطني وغيره وحسنه النووي  
من حديث أبي ثعلبة الخنسي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إن الله  
فرض فرائض فلا تضيعوها وحدودا فلا تعتدوها وحرم أشياء فلا تنتهكوها  
وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبجثوا عنها » وغيرهما ، وكفى  
بالقرآن في ذلك وقد ثبت عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
انهم كانوا يفرحون بالاعرابي يفد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ليسأله عن شيء من الدين وثبت عن جماهير من السلف انهم كانوا لا يفتون  
في مسألة قبل حدوثها حتى ان بعضهم ربما استحاف السائل على وقوفه

وهذا والله هو التوقف عن مناهي الكتاب والسنة والعمل الكاشف عن ظفرهم  
بالمثنة والمظنة \*

( فالمرء يلزم غير حكم نفسه فيعود حكماً لاصقاً بثيابه )

معنى البيت ظاهر وهو ان سائر عقود المعاملات من النذر والهبات  
والعهود والبيوع وغير ذلك مما يدخل المرء فيه باختياره لم يجب عليه الوفاء به  
تم الاجتهاد لحكم حادثة لا وقوع لها مما يخاف الجازم بفعله ضعف اسلامه  
حديث « من حسن اسلام المرء تركه مالا يعنيه » فهذا الحديث أحد أركان  
الدين الأربعة التي نظمها بعضهم بقوله >

عمدة الدين عندنا كلمات \* أربع قالهن خير البرية

اتق الشبهات وازهد ودع ما \* ليس يعينك واعملن بنيه

( قد أبدع الرهبان رهبانية \* بأواشؤم بديعها وصابه )

هذا البيت اشارة الى قوله تعالى « وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة  
ورحمة و رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم الا ابتغاء رضوان الله فما رعوها  
حق رعايتها فأتينا الذين آمنوا منهم أجرهم وكثير منهم فاسقون » سجل  
عليهم سبحانه بالذم بعدم رعايتها واستجر لهم ذلك اسم الفسق وناهيك أن الله  
تعالى أنزل آخر سورة البقرة كنزاً من كنوز الجنة ( ربنا ولا تحمل علينا اصراً  
فحملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر  
لنا وارحمتنا ) والباحث فيما لم يتضيق عليه وجوبه متعرض لحمل تلك الآصار  
بقيد بسلفه الذين سجل الله عليهم بذلك العار :

( وكذا بنو اسرائيل لما شددوا في الذبح شدد ما اعتنوا بطلا به )

الذبح هو البقرة التي أمر الله بنى اسرائيل على لسان موسى عليه السلام  
بذبحوها ويضربوا القتيل الذي جهلوا قاتله ببعضها ليعود حياً فيخبرهم بقاتله  
سأ زالوا يقولون ما هي مالونها حتى حتمت عليهم بقرة لم يجدوها الا بملء  
سكها ذهباً حتى قال ابن عباس لو ذبحوا أى بقرة لأجزأتهم ولكن شددوا

( م - ٧ فيض الشعاع )



فشدد الله عليهم وصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال انه لن يشاد أحد هذا الدين الا غلبه فأوغلو فيه برفق فان المنبت لا أرضا قطع ولا ظهر أبقي (وأبو حنيفة اذ رأى الايجاب في • نفل يياشر من هنا أفتى به)

مذهب أبي حنيفة رضى الله عنه ان النفل بالدخول فيه ينقلب واجباً ولم يوافق غير الا في نفل الحج وذلك لأن المصلى عقد مع الله بالنية والدخول في النفل عهداً ونقض العهد لا يجوز وصح عن جميع أهل المعاملة ان قطع الرواتب النفلية زيغ قلب بحكم قوله تعالى « ان الذين ارتدوا على أديبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى لن يضروا الله شيئاً وسيجذب أعمالهم - ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا » وتارك ما تلبس به من الطاعات مرتد على دبره لا محالة وقد ورد في أدعيته صلى الله عليه وآله وسلم اللهم انا نعوذ بك من الحور بعد الكور الكور التقدم والحور الرجوع يقول نعوذ بك من الرجوع بعد التقدم ( تالله ما عجزوا ولا من دونهم أن يكتبوا الآراء كتب خطابه )

هذا البيت يرجع الى البدعة الثالثة التي هي التأصيل لغير عبارة الكتاب

والسنة •

فاعلم أنه ثبت في صحيح مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا تكتبوا عني شيئاً الا القرآن من كتب عني شيئاً فليمحجه وعلى ذلك درج جرير وغير منهم عمر وابن مسعود وزيد وغيرهم من الصحابة والتابعين الى زمن ابن جريج وابن أبي عمرويه وكانا أول من كتب ودون في صدر المائتين وعملوا النهي بخوف اختلاط القرآن وغيره حتى زال الخوف وعارضوا أدلة المنع • ثبت عند أبي داود من حديث ابن عمر كتبت كل شيء سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهني قريش فقال اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه الا حق وأشار بيده الى فيه وعند الترمذي أن رجلاً من الأنصار شكى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوء الحفظ فأمره بالكتابة وفي الصحيح أيضاً اكتبوا لأبي شاه - مهملين - واثتوني بدواة وقرطاس اكتب

لكم مالا تختلفون فيه بعدى وحديث على في الصحيفة وكان فيها العقل وفكاك  
 الأسير وان لا يقتل مسلم بكافر ( وأجيب عن التعليل ) لمنع كونه هو العلة  
 انما العلة خوف اختلاف الأمة كما سيأتى في مرسل ابن أبي مليكة عن الصديق  
 ( وعن المعارضة ) بأن لا تعارض لأن تلك خاصة ولا تكتبوا على عام ولا  
 تعارض بين عام وخاص لاستعمال الخصوص في محله والعموم فيما عدا ذلك  
 والمطلوب هو جواز كتب غير ما أذن فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا دليل  
 عليه الا القياس وقد قدمنا بطلانه . وأيضاً يلزم القول بأن العموم بعد  
 التخصيص ليس بحجة وان سلم التعارض لحديث غير صحيح لا يعارضه وما في  
 الصحيح في شأن أبي شاه ظاهر في الوقف عليه واثبتوا بدواة وقرطاس من  
 جملة كتبه الى الآفاق ولا نزاع فيه وحديث الصحيفة موقوف أو فعل النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم وهو غير محل النزاع ومع ذلك فقد قال كرم الله  
 وجهه فيما روى سفيان عن الأعمش عن ابراهيم التيمي عن أبيه عن علي عليه  
 السلام ما كتبنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا القرآن وما في  
 هذه الصحيفة في كلامه لمح الى منع غير ذلك وان سلم فالنهي أرجح من الأمر  
 وبذلك يتضح سقوط دعوى الاجماع على النسخ لأن النسخ انما يصار اليه  
 عند عدم امكان الجمع والاجماع ممنوع وان سلم فالاجماع الذى هو حجة لم  
 يسبقه خلاف مستقر وقد علمت الخلاف فيه في خير القرون وقول بعضهم  
 بأن الاجماع المتأخر ليس بحجة في قوة ذلك

اذا تحققت استقرار الخلاف في جواز كتب كلام رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم الذى لا ينطق عن الهوى مع الاجماع على انه حكم الله وعدم  
 انتهاز أدلة جوازه في طرق الاجتهاد فما ظنك بجواز كتب خيالات الرجال  
 ونصورات وساوس أهل البدع والجدال استيقنت براءة أهل بيت رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بعده عن تلك البدعة وصونهم واستحقاقهم  
 خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وحكى صاحب سيرة المؤيد

يشاد  
أبقىجبا ولم  
ندخلن قطع  
رهم منع قلوبنا  
لة وقد

الكوز

م  
(

كتاب

أنه قال

ج جم  
من ابن

وعالوا

المنع بما  
ول اللهما يخرج  
ار شكيبة وفي  
كتب

بأنه عليه السلام عنه أنه قال وددت أني أتمكن مما افقت به فأحرقه ، وفي تذكرة الحفاظ للذهبي قال يحيى بن يحيى التميمي سمعت أبا يوسف يقول عند وفاته كذا افقت به فقد رجعت عنه الا ما وافق الكتاب واجمع عليه المسلمون انتهى  
 (لا يقال) كيف تنكر الكتابة وأنت تمتط ثبجها وخائض لججها فما  
 أجدرك بقول القائل

لاته عن خاق وتأتى مثله ٥ عار عليك اذا فعلت عظيم

لانا نقول لا ينكر مسلم أن الكتابة من أعظم النعم التي بين الله بها  
 على عباده وجعلها وظيفة المقربين من ملائكته لاصداره وإيراده انما المنكر أن  
 يكتب بها المعنى الذي اشتمل عليه قوله تعالى ( ولا تقولوا لما تصف السنكم  
 الكذب هذا حلال وهذا حرام ) وقوله ( فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم  
 ثم يقولون هذا من عند الله ) وهذه أحكام الاجتهاد والترجيح التي لا تنفك  
 عن ملاسة الرية المشاكلة لقياس « انما البيع مثل الربا » ولا جهاد تحريم السوائب  
 ونحوها تقربا وانت اذا تصفحت نقات أقلامى واستيقظت لمواقع سهامى لم  
 تر لها الا هدم حكم غير من له الحكم مرمى ولا ظفرت لها في مواضع الرية  
 باثر حكم شكا ولا جزما

( أو يدعوا نقص النصوص ليخطوا في كل وسواس أتى بعجابه )  
 اعلم أن المبتدعين بفرض المسائل والمستقصين لعبارات الكتاب  
 والسنة في الدلائل والباحثين عما سكتا عنه من دقائق الخيالات والجلال  
 ادعوا ان الكتاب والسنة لم يفييا بالاحكام المتجددة في الحوادث وأجابوا عن  
 الاحتجاج عليهم بـ ( ما فرضنا في الكتاب من شيء - واليوم أكملت لكم دينكم )  
 بالقول بالموجب وانهما قد نها على استعمال القياس والاجتهاد والنظر جملة  
 وبقي للنظر المجتهد تفصيل ذلك المعلوم جملة وتفصيل الدين دين فانفتح لهم  
 بذلك باب التحيل المستلزم لمفاسد التفرق والجدال ومعارضه كتاب الله وسنة  
 نبيه باقاول الرجال وقد قدمنا رد هذا التعلل في البيت القائل وبقوا على حكم

الأصول وفيما قبله وبعده أيضا أما القياس فلأنهم لم يستنهضوه بغير فعل الصحابة كما تقدم وقد قدمنا عدم اتهاضه وأما الاجتهاد والنظر فأنما به الكتاب على استخراج الحكم بهما من محله الذي نصبه الله ورسوله دليلا عليه وجعله أصلا يرجع بالحكم اليه لا تأصيل غير ذلك الأصل ولا زيادة محل لذلك الحكم غير المحل الذي أحله فيه صاحب الحكم الفصل ولا العمل أيضا بما لم يعلم العلم أو الظن به من الرتبة بل قد نهى عنه بصرائح مثل قوله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم - ان يتبعون الا الظن) فان الذي لا مأخذ له منهما ولم يكن ضروريا وكذا ماله مأخذ وعورض كلاهما بما ينتفي العلم به شرعا فيتناوله النهي فضلا عن أن ينه الكتاب أو السنة على استعماله ولذا تبرأ أبو يوسف من فتاويه والمؤيد بالله من كتبها ولا تاتين الطبيعة وتردها عن دعاويها الا يد التوفيق ومعاينة الموت

( ففرقوا دينا لأمة احمد \* لمذاهب اشفت على اذهابه )

ثبت في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه « لتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه فلنا يارسول الله اليهود والنصارى ؟ قال فمن » وثبت عند أبي داود وابن ماجه والترمذى وقال حديث حسن غريب انه قال صلى الله عليه وآله وسلم « لياتين على أمتي ما أتى على بني اسرائيل حزنو النعل بالنعل حتى ان كان فيهم من أتى أمه علانية كان في أمتي من يصنع ذلك وان بني اسرائيل افترقت على اثنتين وسبعين ملة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين كلهم في النار الا ملة واحدة قالوا يارسول الله من هي ؟ قال ما أنا عليه وأصحابي » وغيرهما مما يبلغ الى تواتر المعنى الى زيادة الهلاك فان فيها كلاما من جهة النقل حتى أنكروا الحفاظ من المحدثين وجزم ابن حزم بأنها موضوعة من دسيس الملاحدة

( حاكت بنا أهل الكتاب كما أتى في سوء ما صنعوا وسبة عابه )

( أما الكتاب مما أتوه فزاجر والصم لا تدرى بزخر عبايه )

(والسنة البيضاء كل مصحح : دارت بصحته رحي أقطابه)  
 أما الكتاب فمثل قوله تعالى « ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء - وماتفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله يحرفون الكلم عن مواضعه : ليس علينا في الأميين سبيل » ولسنا بصدد احصاء فضائهم . وأما السنة فشملة على ما أشارت اليه الأحاديث المذكورة في البيت الاول من قيسح أخلاقهم وتخطيهم في الدين وخبث اغراقهم على ما لا ينبغي التصدي له في هذه الإشارة وكفى بما ورد في صحيح البخاري وغيره « بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج »

(وكذا مقالة باب علم محمد \* في ذاك نص واضح في بابه)

(علم الشريعة نقطة قد كثرت مقالة الجهلاء من خطابه)

هذا الكلام مشهور عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورواه عنه بصيغة الجزم امام النقل والنقد السيد الامام محمد بن ابراهيم في صدر كتابه المسمى بايثار الحق على الخلق بلفظ العلم نقطة يسيرة كثرها الجهلاء وامام الشيعة الأعظم محمد بن الحسن الديلمي في الصراط المستقيم وتقدم قوله ما كتبنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا القرآن وما في هذه الصحيفة ، وأخرج الذهبي في تذكرته من طريق شريك عن أبي اسحاق قال سمعت خزيمة بن نصير قال سمعت عليا يقول بصفين قاتلهم الله أي عصابة يضاء سودوا ؟ وأي حديث من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم افسدوا ؟ وعند مسلم من طريق الأعمش عن أبي اسحق قال لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي قال رجل من اصحاب علي قاتلهم الله أي علم افسدوا انتهى ، قال النووي أشار بذلك الى ما أدخله الروافض والشيعة في علم علي رضي الله عنه وحديثه وتقولوه عليه من الأباطيل وخلطوه بالحق فلم يتميز ما هو صحيح عنه مما اختلقوه



ولهذا ثبت من طريق ابن أبي مليكة كما أخرجه مسلم في صدر صحيحه أنه لما كتب إلى ابن عباس رضي الله عنه يستحضره أن يكتب له ما يختاره قال فدعى ابن عباس بكتاب فيه قضاء على عليه السلام فجعل يكتب منه أشياء ويمر به أشياء فيقول والله ما بهذا قضى على إلا أن يكون ظل وذلك من دسيس المستعنين بالباطل حتى نسبوا إلى جعفر الصادق القول بالرجعة فقال فيدي بن سعيد في نفسه منه شيء وهو برئ مما نسب إليه غير أن عليا رضي الله عنه والصدر الأول من أولاده لم يفتروا بنفاقهم وأما المتأخرون من أولاده فقد استحلوا نفاق أولئك المبتدعين حتى ازروا بمذهب أهل البيت القدماء من علي رضي الله عنه والصدر الأول من أولاده حتى صار المتأخرون تبعاً للجهال المقلدين من مدعى التشيع مع أنهم إنما تشيعوا للسيف وللحطام في الحقيقة ولهذا أكثروا من التكبر على من ثبت على السنة من متأخري أولاد علي المجتهدين لما لم يكن لهم شوكة فصاروا في زوايا الخنول تصديقا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بدأ الدين غريبا وسيعود كما بدأ

(وعن الحديث نهي العتيق وجملة \* كتبت فخرها حذار كذابه)

العتيق هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه كان يقال له العتيق لفرط جماله روى ابن أبي مليكة عنه مرسل أنه جمع الناس بعد موت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال انكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافا فلا تحدثوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه. ونقل الحاكم من طريق موسى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم أجمعين وعن إبراهيم بن عبد الله التيمي حدثني القاسم بن محمد قالت عائشة جمع ابن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكانت خمسمائة حديث فبات ليلة يتقلب كثيرا قالت فغمي فقلت انتقلب لشكوى أو شيء بلغك؟ فلما أصبح قال أي بنية هلمى الأحاديث التي عندك فجئت بها فدعا

بنار فاحرقها فقلت لم احرقها قال خشيت ان أموت وهي عندى فيكون فيها  
احاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت به ولم يكن حديثا فاكون قد نقلت  
ذاك انتهى . وقال الذهبي في التذكرة هذا لا يصح قالت يريد الصحة الاصطلاحية  
والا فرسل ابن ابى مليكة شاهد لمعناه وكذا ما ياتى عن عمر وابن عباس فان  
أعجاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما قال تعالى « المؤمنون والمؤمنات  
بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » اه  
(وكذا المحدث ربما انحى على \* اهل الحديث بزجره وعتابه)

المحدث بفتح الدال هو عمر بن الخطاب رضى الله عنه اشارة الى قول النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم « ان فيمن قبلكم محدثين وان يكن فى امة احد فان منهم عمر بن  
الخطاب » روى شعبة وغيره عن بيان عن الشعبي عن قرظة بن كعب قال لما سيرنا  
عمر الى العراق مشى معنا وقال أتدرون لم شيعتكم ؟ قالوا نعم تكرمه لنا قال  
ومع ذلك فانكم تأتون اهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فلا تصدوهم  
بالاحاديث فتشغلوهم جردوا القرآن واقلوا الرواية عن رسول الله وانا شريككم  
فلما قدم قرظ قالوا حدثنا قال نهانا عمر ، وروى الدراوردي عن محمد بن عمر  
عن ابى سلمة عن ابى هريرة وقلت له اكنت تحدث فى زمان عمر هكذا ؟ فقال  
لو كنت أحدث فى زمان عمر مثل ما أحدثكم لضربنى بمخفقتة وروى معن بن  
عيسى القزاز قال نا مالك عن عبد الله بن ادريس عن شعبة عن سعد بن ابراهيم  
عن ابيه ان عمر حبس ثلاثة ابن مسعود وأبا الدرداء وابا مسعود الانصارى قال  
قد اكثرت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وروى ابن علية  
عن رجاء بن ابى سلمة قال بلغنى أن معاوية كان يقول عليكم من الحديث بما  
كان فى زمن عمر فانه قد كان اخاف الناس عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم . وذكر الذهبي فى ترجمة سعيد بن المسيب وغيره أنه كان يقول وددت  
انى خالست من الحديث لا على ولا لى ، وصح عن يحيى بن معين وابن سعيد أنه قال  
ما الصحيح فى الحديث الا كالشعرة البيضاء فى الثور الاسود فالعجب ممن يقع

له جزم بغير حديث مجمع على صحته وقد صرح أئمة النظر بان الظن لمصادقة واحد لا بعينه من اثنين أظهر من مصادقة واحد بعينه .

(وعن ابن مسعود مقال مقسط . وبطول بسط القول من أضرابه)

روى شريك عن ابن أبي العميس عن مسلم البطين عن أبي عمر الشيباني قال كنت أجلس الى ابن مسعود حولاً لا يقول قال رسول الله فإذا قال قال رسول الله استقبلته الرعدة وقال هكذا أو نحو ذا أو قريب من ذا أو أو ، وروى أبو الأحوص عن عبد الله قال كفى بالمرء اثماً أن يحدث بكل ما سمع وهو عند مسلم من حديث أبي هريرة وغيره مرفوعاً كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع . قيل لأن جميع ما سمعه الرجل لا يكون صادقاً فمن يحدث بكل ما سمع لا بد أن يكذب والجازم لا يتقرب بمظنة الكذب ، ومن طريق حماد ابن سلمة عن أنوب عن أبي قلابة قال ابن مسعود عليكم بالعلم قبل أن يقبض وقبضه ذهاب أهله فإن أحدكم لا يدري متى يفترق اليه وستجدون أقواماً يزعمون أنهم يدعونكم الى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم فعليكم بالعلم وإياكم والتبدع وإياكم والتنطع والتعمق وعليكم بالعتيق . ومن طريق الأعمش عن عمارة ومالك بن الحرث بن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله الاقتصاد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة .

قلت . لعمرى ان هذا هو الورع الشحيح والهدى الصحيح ولا امر ما كان هؤلاء الأربعة أركان الحق الأربعة ، على باب مدينته ، وأبو بكر صديقه ، وعمر فاروقه ورضي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لامته بما رضى لها ابن أم عبد . وكيف لا والأسد أمنع لغابها . وأهل مكة أعرف بشعابها ولذا قلت علم الخ وأما القول من أضرابه فمثل ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أنس رضى الله عنه أنه قال انه ليمعنى أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من تعد على كذباً فليتبوأ عقده من النار » وما أخرجه مسلم أيضاً عن ابن عباس من طرق أنه قال انا كنا نتحدث عن رسول الله « م - ٨ - فيض الشعاع »

صلى الله عليه وآله وسلم اذ لم يكذب عليه فلما ركب الناس الصعب والذلول  
تركنا الحديث عنه .

( علم الى أرماحهم وسيوفهم \* نيطت بلا نكر عرى أطنابه )  
( وبالا جتهاد قضاوا ولكن رخصة \* لمكلف يدريه عن أسبابه )  
( دفعا لحادثة تضيق دفعها \* والميت عنها من وراء حجابها )  
( فالحكم عن نص وحكم موهل \* وسواهما لا وجه في إيجابه )  
( واذا استدل له برأى غيره \* سقط الدليل وعاد أصل شغابه )

هذا البيت اشارة الى الذريعة الرابعة أعنى تقليد الأموات وتحقيق هذا  
الدليل أن كون قول الميت حجة بعد موته حكم مفتقر الى الدليل كما فتقار  
حجية اجتهاد الحى اليه فالدليل عليه ( إما نص ) وهو عنه بمراحل لأنه لم  
يكذب ينتهز النص أعنى مثل « فاسئلوا أهل الذكر » وبأيهم . اقتديتم اهتديتم على  
تقليد الحى لما ورد عليه من أن المراد استلوهم عن النصوص بدليل « بالبينات  
والزبر » واقتدوا بهم فى عملهم على موجبها وانما نهضة الاستدلال بعمل الصحابة  
وقوله تعالى « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » وهم العلماء فى  
تفسير ابن عباس وغيره فضلا عن أن ينتهز على تقليد من ذهب أهليته للسؤال  
والعمل والطاعة والأمر ( وأما قياس ) على اجتهاد الحى لكن اجتهاد الحى  
انما ثبت التعبد به رخصة له عند فقدان النص كما علم وبموته انقطع تكليفه  
الذى هو سبب الرخصة فكيف يبقى حكم الرخصة مع انتفاء سببها ، وأيضا بقاء  
ظن الحكم الاجتهادى شرط فى جواز عمل المجتهد ومقلده به اجماعا وليس  
ذلك الا للحى اذ الميت لا ظن له وكيف يقال ؟ الأصل عدم ما يدفع الظن وقد  
تحقق ارتفاعه ومقلده ليس بأهل لاستصحاب ظن الحكم فكيف يبقى الحكم  
مع انتفاء شرطه . وبذلك يعلم بطلان قياس اجتهاده على وصيته وشهادته  
وروايته فى البقاء بعد الموت وكذا قياس اجتهاده على اجماع العصر الأول  
لأن تلك عزائم والاجتهاد رخصة وقياس الرخصة على العزيمة فى الاستمرار

خلاف موضوع الرخصة فإن الانقطاع من خواصها ، وأيضا يلزم كونه مثلها  
حجة على المجتهد والمقلد وذلك لا يقول به عاقل فضلا عن عالم .

(لو كان ديننا كل فتوى عالم \* ما خوف الهادي اليم عقابه )

(هل خيف في دين الاله عقوبة \* لا بل جنى فيها عظيم ثوابه )

(فعليك ديننا كان دين محمد \* فاحرص عليه وذوق مقال نقابه )

(رشدا أفاد وحكمة وسلامة \* من عض فيه بناجديه ونابه )

(والبر والاثم الديانة كلها \* نخف الحزار وقف على اعرابه )

(وهب الأئمة كالنجوم أما ترى \* قول الخليل وقد أتى بصوابه )

(أنا لا أحب الأفلين منها \* لو كان يقرع سمع قلب نابه )

(وعساک تعترض الكلام تقول ان الميت عندك ما الهدى من دابه )

(وقد اقتديت بمن مضى في رأيهم \* فأطلت فيه وزدت في اطنابه )

(فأقول بل أثبت رشد فعالهم \* بدليله فافهم هدى أربابه )

تحقيقه انا وصفناهم باجتناب الثلاث البدع الأولى وما يجري اليها وأما الرابعة  
فليس ثمة ميت يقلدونه غير الشارع ولم يكن اختيارنا لاجتناب البدع تقليداً  
لهم بل عملاً بالأدلة التي فصلناها فيما مضى من شرح الايات كل في موضعه  
وانهم انما آثروا العمل بما علموه من تلك الأدلة وأنكروا بمقتضاها ما رأوه  
مخالفاً لموجبها أو مستلزماً لخلافه ووجوب ذلك التكثير متعلق بهم وبغيرهم  
فلهذا خرجنا بهذا المجموع من عهده وتركوا لذلك أيضاً كتب اجتهاداتهم لما  
تقدم من النهى عن كتابة الحديث فضلا عن الآراء أولعهم بان الاجتهاد انما  
سوغ لهم رخصة في تكليفهم كما هو ظاهر حديث معاذ وان كان فيه مقال  
فقد وقع الاجماع على موجهه أعنى ترتب الأدلة ترتب الابدال وهى معنى  
الرخصة والخوف كتم ما عندهم الذين أخذ الله عليهم الميثاق ليبيّنه للناس  
ولا يكتُمونه وهو :

(ان كان ) ظاهر من كتاب أوسنة فهو باق لمن بعدهم وليس من الادب

مع الله أن يكتب بغير عبارته وعبارة رسوله المقطوع باشمالهما على الحكمة



التي لا يشتمل عليها غيرها مع تمكن المجتهد بعدهم من فهم مثل ما فهموه منها أو غيره على حسب نظره الذي كلف به

(وان كان) غير ظاهر منهما فقد قامت رخصتهم فيه بظنهم له وحاجتهم الى دفع الحادثة به ولم تقم لهم رخصة في تأصيله على من بعدهم وجعل فهمهم ميمنا على فهم غيرهم فكيف يبقى حكم الرخصة مع انتفاء سببها مع علمهم بما ينتهي اليه أمر الامة من البدع بأخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمشاكلته أمته للامم الماضية في التفرق والابتداع تخافوا اتخاذهم أربابا من دون الله كما فعل أهل الكتابين بأخبارهم ورهبانهم والتفريق الذي انتهت اليه المذاهب الآن \*

(اذا تحققت) هذا فالقول بشيء مما انكرناه ليس عن اجتهادهم انما هو قول عن الدليل القائم عليهم وعلى غيرهم ومدح لهم باتباعه والاهتداء بانوار شعاعه ومقدار ما ذكرنا منه مما تركناه لا يبلغ مقدار قطرة من مطرة أو حبة من لجة اذ الغرض تنبيه المنصف لاهداية المتعجرف \*

(يا رابكا يهوى لقبر محمد \* عرج به متمسحاً بترابه )

(واقر السلام عليه من صب به \* يبلغ اليه القدس في محرابه )

(وقل ابنك الحسن الجلال بجانب \* من قد غلا في الدين من تلعبه )

(لا عاجزاً عن مثل أقوال الورى \* أو هائباً في علمهم لصعابه )

(لولا حجة قدوتى لمحمد \* زاحمت رسطا ليس في أبوابه )

(لكنى أولى الورى بمقامه \* فانا ابنه وأسير في أعقابه )

انتهى ما تيسر من المراد في هذه الايات وشرحها وقد بقى في بعض الايات المسرودة أخيراً ما لا يستغنى عن شرح ولكن من استيقظ لما تقدم في شرح الايات المنفردة كل منها بشرح لا يقصر فهمه عما احتاج اليه مالم يشرح من الشرح والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله أجمعين \*

(تمت الرسالة الرابعة وتتلوها الرسالة الخامسة)

# مَجْمُوعَةُ الرِّسَالِ الْمُمَيَّنَةِ

الرسالة الخامسة

قرة العين ، في الجمع بين الصلاتين

تأليف

الفقيه الحافظ المحدث الورع الزاهد المتقشف

حامد بن حسن شاكر اليماني الصنعائي المتوفى

في نيف وسبعين ومائة بعد الألف

من الهجرة النبوية رحمه الله تعالى

وايانا والمؤمنين آمين

---

طبع بالقاهرة

على نفقة بعض علماء آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سنة ١٣٤٨ هجرية

---

إدارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها محمد منير الدمشقي

## نبذة من ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى

هو الفقيه الحافظ المحدث الورع التقى الزاهد المتقشف حامد بن حسن  
شاكر النيني الصنعاني

نشأ بمدينة صنعاء وأخذ عن السيد العلامة هاشم بن يحيى الشامي الصنعاني  
والسيد العلامة صلاح بن الحسين الأخفش الحسني والسيد العلامة أحمد بن  
عبد الرحمن الشامي وغيرهم من أكابر علماء عصره وبرع في علم السنة النبوية  
وقد ترجمه شيخ الاسلام الشوكاني في البدر الطالع فقال في أثناء ذلك :

أكب على علم الحديث غاية الاكباب حتى فاق فيه وشارك في سائر الفنون  
مشاركة قوية وانتفع به الناس في الوعظ وكان له في الجامع حلقة كبيرة يحضرون  
عليه لسماع وعظه ولوعظه وقع في القلوب لما هو عليه من الزهد والتقشف  
وعدم الاشتغال بالدنيا وقد أخبرني جماعة ممن أخذ عنه انه كان فقيراً قائم  
يلبس الثياب الخشنة ويأشر شراء حاجاته بنفسه ويتواضع في جميع أمور  
وكتبه مضبوطة غاية الضبط ولا يضبط الا عن بصيرة حتى صارت مرجح  
بعد موته وله مؤلفات دالة على سعة حفظه للحديث واثقانه لهذا العلم رأيت  
منها الانموذج اللطيف في حديث أمر معاذ بالتخفيف وله شرح لعدة الحصص  
الحصين وجمع حاشية على ضوء النهار للعلامة الجلال وصار تارة يرجح ما في  
ضوء النهار وتارة يرجح ما في حاشيته منحة الغفار للعلامة السيد محمد الأمير  
وله رسائل ومسائل . مات رحمه الله فجأة في بضع وسبعين بعد المائة والألف اه  
ووسم حاشيته المذكورة على ضوء النهار بميزان الأنظار فيما بين المنحة  
وضوء النهار .

لخص هذه الترجمة بالقاهرة في غرة ذي القعدة سنة ١٣٤٨ هجرية محمد بن محمد  
ابن يحيى زبارة الحسني الصنعاني غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين آمين \*

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعلنا من أهل الايمان ، وأنعم علينا بنعم يقصر عن حصر  
عدها كل انسان ، وأشهد أن لا اله الا الله ذو الآلاء والاحسان ، وأشهد أن  
محمدًا عبده ورسوله المختار من ولد عدنان . المبعوث الى الانس والجان ،  
صلى الله وسلم عليه وعلى آله أئمة أهل الايمان ، وعلى أصحابه ومن تبعهم  
باحسان الى آخر الأزمان

أما بعد . فهذه كلمات يسيرة في مسألة الجمع بين الصلاتين الشريفة  
اعلم ان الجمع للظهر والعصر في وقت أحدهما والمغرب والعشاء كذلك  
لا يخلو اما أن يكون لعذر فهو جائز عند العترة وغيرهم الا الحنفية فلم يجوزوه  
لعذر أبدا حتى السفر لكنه مردود بما سيأتي مع أن شهرته تغني عن ذكره  
ثم اختلف المجوزون للعذر في الاعذار التي يجوز عندها الجمع فقليل لا يجوز  
الا للنسك لجمعه صلى الله عليه وآله وسلم في عرفة ومزدلفة وقيل ولعذر السفر  
لما صح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قصر في أسفاره وصح انه كان اذا دخل  
وقت الظهر وهو نازل صلى الظهر والعصر ثم ركب وان دخل وهو مسافر  
آخر الظهر حتى يصلها مع العصر وكذلك المغرب والعشاء وقيل ينظم الى عذر  
السفر ما ساواه في المشقة كالمطر والخوف والمرض وقيل كل عذر يشق معه  
التوقيت مما يرجع نفعه على المكلف في دينه أو دنياه وقد استدل أهل كل  
قول بما هو مبسوط في مظانه وأما اذا كان الجمع لغير عذر فروى جوازه عن  
عبد الله بن الحسن وزيد بن علي والصادق والناصر والحسن بن يحيى بن زيد  
والمثوكل أحمد بن سليمان والمنصور بالله عبد الله بن حمزة والمهدي أحمد بن

الحسين والمتوكل المطهر بن يحيى وولده المهدي محمد واختاره الناصر الحسن  
 ابن علي بن داود والمنصور بالله القاسم بن محمد وولده المؤيد بالله والمفتي وابن  
 سيرين والنخعي وابن المنذر وحكاه عن غير واحد وهو مذهب الامامية، وقال  
 بعض العلماء ان الذي روى عن ابن المنذر انما هو جواز جمع التأخير ونقله  
 السيوطي عن الحافظ ابن حجر قال وهو الذي اختار ومن العلماء من قال بتحريمه  
 وستأتي أدلة هذين القولين ومنها تعرف أدلة سائر الأقوال وقال المؤيد بالله  
 عليه السلام كما حكاه عنه في الديباج أنه لا يجوز جمع التقديم الا للمسافر  
 ولا يجب جمع التأخير الا على المقيم المعذور ولعله يعني به المتيتم ويجوز لمن  
 عداها جمع التأخير والمشاركة فقط وقال في كتابه البلغة بعد تبين مواقيت  
 الصلاة الاختيارية ماصورته فهذه الأوقات التي يستحب للتخيار أن يختارها  
 ولا يعدل عنها واختلف كلام القاسم والهادي في بعض كلامهما واستدل لهما  
 تسويغ الجمع وفي بعضه ما يقتضي النهي والمنع وللإمام القاسم بن محمد عليه  
 السلام جواب انه لا يجب التوقيت الا اذا لم يدرك الجماعة الا به فانه يجب  
 لأجلها لانها عنده واجبة لا التوقيت عكس ما ذكره كثير من أهل المذهب  
 من القول بوجوب التوقيت لا الجماعة وبعض العلماء يوجبها معا وبعضهم  
 لا يوجب أيهما ثم اختلف المانعون من الجمع في صحة صلاة من جمع لغير  
 عذر وفي ائمه فقيل يتفقون على تأثيمه وفي الهداية ان بينهم خلافا في ذلك  
 وأما صحة الصلاة فقال بعضهم تصح صلاته لان ذلك الوقت وقت لها وان كان  
 اضطراريا في البعض الآية الدلوك والخبر من أدرك ركعة من العصر قبل غروب  
 الشمس فقد أدركها أخرجه أحمد والشيخان والأربعة من حديث أبي هريرة  
 وهو مذكور في الجامع الكافي وغيره ومنهم من قال لا يصح بناء منه على ان  
 وقت كل صلاة ليس وقتا لآخرى أو لانه عصي في جمع التقديم بنفس ما به



أطاع وهي الصلاة وعصى في جمع التأخير بالتأخير ومنهم من قال لا يصح التقديم لانه عاص بنفس الصلاة ويصح التأخير لانه لم يعص بنفس الصلاة اذ قد صار مأموراً بفعلها وان عصى بمجرد التأخير، وسند ذكر حجج المجوزين أولاً ثم حجج المانعين فأما حجج المجوزين فقوله تعالى « أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل » قال الموزعي في شرح الآيات الدلوك الزوال والغسق الاظلام واستنبط قوم من الآية جواز تأخير صلاة الظهر الى الغروب في حالة الاختيار لتماضى الغاية واستدلوا بما خرجه مسلم وغيره عن ابن عباس قال جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر قال وكيع قلت لابن عباس لم فعل ذلك قال كيلا تخرج أمته انتهى

قال العلامة ابراهيم بن خالد رحمه الله تعالى في رسالته التي ألفها في الجمع بين الصلاتين ما صورته . دلت الآية على صلاحية الوقت للصلاتين فان قيل هي مجملة وقد بينها فعله وقوله صلى الله عليه وآله وسلم قلنا البيان محل النزاع هل هو بيان الوجوب أو الأفضلية انتهى

قلت لا اجمال بل مقتضاها صلاحية الوقت للصلاتين معا وتفصيل الوقت الى جائز وأفضل مأخوذ من السنة والله أعلم . وحديث ابن عباس المذكور أخرجه أحمد والبخارى ومسلم والأربعة وغيرهم وهو من الأحاديث المتفق على صحتها وهو من أدل الأدلة على جواز الجمع بين الصلاتين لغير عذر ولهذا احتاج المانعون الى تأويله بأن المراد بالجمع فيه الجمع الصوري وهو أن صلاة الظهر وقعت في آخر وقته وصلاة العصر في أوله فهذا صورته صورة الجمع وهو في الحقيقة توقيت اذ كل واحدة منهما وقعت في وقتها لكن يدفع احتمال كون الجمع صورياً بالتعليل بنى الحرج اذ الجمع الصوري

فيه حرج لأنه لا يعرف آخر وقت الاولى وأول وقت الاخرى الا الأفراد من الناس مع مشقة ايضا وتمسك المانعون من الجمع لصحة هذا التأويل بقول عمرو بن دينار لأبي الشعثاء لما روى له عن ابن عباس أنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانيا جميعا وسبعا جميعا قال عمرو بن دينار يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال وأنا أظن ذلك أخرجه مسلم وأبو الشعثاء هو شيخ عمرو بن دينار واسمه جابر بن زيد وهو الراوى له عن ابن عباس لكن جاء في رواية للشيخين أن أيوب السخيتاني قال لأبي الشعثاء لعله في ليلة مطيرة قال عسى انتهى فظهر أن أبا الشعثاء إنما هو متظن على أن قوله ليس بحجة لوصح جزمه بذلك وأيضا فيحتمل قوله آخر الظهر وعجل العصر أن يكونا جميعا في آخر وقت الظهر اذ هو صادق عليه لاحتمال ان التردد وقع معهما في كون الجمع وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقديم أو تأخيرا فتظن عمرو بأنه آخر الظهر وعجل العصر ووافقه أبو الشعثاء عليه

(وتمسكوا (١) أيضا) بما في رواية للنسائي عن ابن عباس نفسه بلفظ آخر الظهر وعجل العصر لكنها رواية شاذة مخالفة لسائر روايات الحديث وأيضا يأتي فيها الاحتمال السابق في قول أبي الشعثاء ومع الاحتمال لا ينتهز الاحتجاج ومن شواهد حديث ابن عباس ما في مجمع الزوائد عن عبد الله بن مسعود قال جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الاولى والعصر وبين المغرب والعشاء فقليل له في ذلك فقال صنعت هذا لكيلا تحرج أمتي رواه الطبراني في الأوسط والكبير وفيه عبد الله بن عبد القدوس ضعفه ابن معين والنسائي ووثقه ابن حبان وقال البخاري صدوق الا أنه يروى عن أقوام ضعفاء

قال (١) وفيه روى هذا عن الاعمش وهو ثقة انتهى يعنى فزال الأمر الذي  
ضعف به وفيه أيضا وعن أبي هريرة قال جمع رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم بين الصلاتين بالمدينة من غير خوف رواه البزار وفيه عثمان بن خالد  
الاموى وهو ضعيف انتهى . وذكر ابراهيم بن خالد العلقى رحمه الله تعالى ان  
الطحاوى روى بسند صحيح عن جابر قال جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
بين الظهر والعصر بالمدينة للترخص من غير خوف ولا علة قال ففيه دلالة قوية  
لانه صرح بأن الجمع كان للترخيص من غير خوف ولا علة قال وما يؤيد ذلك  
قوله تعالى « وما جعل عليكم في الدين من حرج » وقوله صلى الله عليه وآله  
وسلم بعثت بالحنيفية السمحة السهلة انتهى . وهذا الحديث أخرجه الديلمى من  
حديث عائشة بلفظ انى بعثت الخ وأخرجه أحمد بن حنبل فى مسنده بلفظ انى  
أرسلت وسنده حسن قال السخاوى فى المقاصد الحسنة فى الاحاديث الدائرة  
على الالسة ما لفظه وفى الباب عن أبي بن كعب وأسعد بن عبد الله الخزاعى  
وجابر وابن عمر وأبى أمامة وأبى هريرة وغيرهم وترجم البخارى فى صحيحه  
أحب الدين الى الله الحنيفية السمحة وساق فى الادب المفرد عن ابن عباس  
قبل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أى الاديان أحب الى الله قال الحنيفية  
السمحة وله طرق انتهى .

وأما حجج المانعين للجمع بين الصلاتين فمنها قوله تعالى « ان الصلاة كانت  
على المؤمنين كتابا موقوتا » قال فى الكشف موقوتا محدودا بأوقات لا يجوز اخراجها  
عن أوقاتها على أى حال كنتم خوف أو أمن انتهى . ومنها حديث ابن عباس أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال أمنى جبريل عند البيت مرتين فضلى الظهر فى الأولى  
منهما حين كان الفىء مثل الشراك ثم صلى العصر حين كان كل شىء مثل ظله

ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم فصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه ثم صلى المغرب لوقته الأول ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض ثم التفت الى جبريل عليه السلام فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين أخرجه الترمذى بهذا وقال حسن صحيح غريب ، وفي الباب عن أبي هريرة وبريدة وأبي موسى وأبي مسعود الانصارى وأبي سعيد وجابر وعمر بن حزم والبراء وأنس انتهى ، وأخرج حديث ابن عباس أحمد وأبو داود وابن خزيمة والدارقطنى والحاكم وصححه ابن عبد البر وغيره وأحاديث أبي هريرة وغيره من الصحابة المذكورين فى كلام الترمذى ذكر ابن حجر المخرجين لها فى التلخيص ولفظ أبي داود فى حديث جبريل فى اليوم الاول وصلى بن الظهر حين زالت الشمس وكانت قدر الشراك الحديث ومقتضاه حصر الوقت على ما بين الوقتين ، ومنها حديث أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاه سائل فسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه وأمر بلالا فأقام الفجر حين انشق الفجر فذكر نحو حديث ابن عباس ثم قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم الوقت بين هذين أى الوقتين أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى وهو متأخر على حديث جبريل بمدة لانه فى المدينة ، وحديث جبريل فى مكة ومنها حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان للصلاة أولا وآخرأ وان أول وقت صلاة الظهر حين تزول الشمس وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان أول وقت العصر حين يدخل وقتها وان آخر وقتها حين تصفر الشمس وان أول وقت المغرب حين تغرب الشمس

وان آخر وقتها حين يغيب الافق وان أول وقت العشاء الآخرة حين يغيب الشفق وان آخر وقتها حين ينتصف الليل وان أول وقت الفجر حين يطلع الفجر وان آخر وقتها حين تطلع الشمس أخرجه الترمذی ، وقال وفي الباب عن عبد الله بن عمرو انتهى . ومنها حديث أنس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني شيطان قام فنقرها أربعا لا يذكر الله فيها الا قليلا أخرجه مالك ومسلم والثلاثة . ومنها حديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس في النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى الحديث أخرجه مسلم وأبوداود والترمذی وصححه وغيرهم . ومنها حديث أبي ذر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف أنت اذا كانت عليك أمراء يمتنون الصلاة أو قال يؤخرون الصلاة عن وقتها قلت فما تأمرني قال صل الصلاة لوقتها فان أدركتها معهم فصل فانها لك نافلة أخرجه مسلم والثلاثة ، ومنها حديث عباد بن الصامت قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سيكون عليكم بعدى امرأ تشغلهم أشياء عن الصلاة لوقتها حتى يذهب وقتها فصلوا الصلاة لوقتها فقال رجل يا رسول الله أصلي معهم قال نعم وفي رواية قال نعم ان شئت أخرجه أبوداود ومنها حديث عبد الله بن عمرو قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل أتى الصلاة دباراً والدبار أن يأتيها بعد أن تفوته ورجل اعتبد محررة أخرجه أبوداود وابن ماجه . ومنها حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من جمع بين الصلاة من غير نذر فقد أتى باباً من ابواب الكبائر أخرجه الترمذی وابن ماجه والحاكم والبيهقي



﴿فهذه الحجج﴾ تدل بجملة على وجوب التوقيت وتحريم الجمع لأنه تعالى حكم بوجوب التوقيت ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتوقيت والأمر للوجوب ونهى عن التأخير والنهى للحظر وجعل الجمع كبيرة والتأخير تفریط وغير متقبل .

﴿وحملوا﴾ حديث ابن عباس على الجمع الصورى واستدلوا بكلام أبى الشعثاء الماضى وبما فى رواية النسائى عن ابن عباس بلفظ آخر الظهر وعجل العصر تقدمت وأجابوا عن قوله تعالى « أقم الصلاة لدلوک الشمس » الآية بأنها مجملة بينتها السنة والا لزم أن یصح الظهر والعصر بعد المغرب قبل أن یظلم الليل اذ الغسق الاظلام وأما قوله تعالى « ما جعل علیکم فى الدین من الحرج » فى الکشاف ما لفظه ما جعل علیکم فى الدین من حرج فتح باب التوبة للجرمین وفسح بأنواع الرخص وبالكفارات والديات والأروش ونحوه قوله « یرید الله بکم الیسر ولا یرید بکم العسر » وأمة محمد صلى الله علیه وآله وسلم هى الأمة المرحومة الموسومة بذلك فى الكتب المتقدمة انتهى قلت وخفف على هذه الامة المرحومة بعدم الاصر الذى كان على بنی اسرائیل « ربنا ولا تحمل علینا اصرا کما حملته على الذین من قبلنا » .

﴿اذا عرفت هذا﴾ فلا دلالة فى هذه الآية على جواز الجمع لغیر عذر وكذلك بعثت بالحنيفية الخ اذ ليس فى التوقيت حرج ولا عسر والله أعلم . قال المجوزون حمل حديث ابن عباس على الصورى غير صحيح لما ذكره ابن حجر فى الفتح والخطابى أن المتبادر من حديث ابن عباس هو الجمع الحقيقى لا الصورى ولأنه هو المناسب لنفى الحرج وللرخص اذ الجمع الصورى فيه حرج كما تقدم والآية الاولى ليست مجملة كما تقدم ولا يلزم ما ذكرتم من تخصيصها بمفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك ركعة

من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها الحديث تقدم تخريجه اذ يفهم منه أن من لم يدرك ركعة منها فليس بمدرک لها وبالأولى الظهر وأما قوله تعالى « ما جعل عليكم في الدين من حرج » فليس مرادنا استقلاله بالدلالة وإنما هو مؤيد ومقولما دل عليه حديث ابن عباس ونحوه كذلك حديث بعثت ، وأما استقلالكم بقوله تعالى « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » فانما يدل على أن الصلاة أوقانا محدودة فقط وبيان حد الوقت إنما هو من السنة كما عرف مما سبق أما قوله في حديث جبريل وحديث أبي موسى الوقت ما بين الوقتين فالحرص فيه ادعائى لا حقيقى وقرينة ذلك حديث ابن عباس في الجمع بين الصلاتين وثبوت الجمع في السفر وفي عرفة ومزدلفة ومن القرائن على ذلك أيضا أن جبريل صلى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم المغرب في اليومين حين وجبت الشمس مع ثبوت امتداد وقته الى ذهاب الشفق ، ومن القرائن أيضا أن جبريل صلى العشاء في اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل وكذلك في حديث التعليم الذي رواه أبو موسى مع ثبوت امتداد وقته الى نصف الليل اتفاقا والى الفجر عند كثير من العلماء ، ومن القرائن أيضا أن جبريل صلى العصر في اليوم الثاني حين كان ظل كل شيء مثليه والفجر حين اصفرت الأرض مع ثبوت حديث من أدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد أدركها ومن أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس فقد أدركها أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة كما تقدم . وأما حديث أبي هريرة أن للصلاة أولا وآخرا الخ . فالمراد فيه أوقات الفضيلة وقرينة ذلك قوله فيه وان آخر وقتها يعنى العصر حين تصفر الشمس مع حديث من أدرك ركعة . ومن القرائن على ذلك حديث ابن عباس في الجمع تقدم . وأما حديث تلك صلاة المنافق فلم يحكم فيها بالفساد مع كون ظاهره انه تركها تعمدا

الى ذلك الوقت الذى قام فنقرها فيه لا يذكر الله فيها الا قليلا غاية انه آثم بسبب تسهيله وتهاونه بها ، وأما حديث انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحجى وقت الصلاة الأخرى فالمراد وقت الصلاة الأخرى المختص بها بالنظر الى الأولى حتى لا يكون للأولى فيه وقت اذ قد صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأولى في وقت الثانية في السفر اتفاقا وفي مزدلفة كذلك وفي الحضر على الصحيح لحديث ابن عباس وأما حديث أبي ذر وحديث عبادة فظاهره أن الامراء يلزمون تأخيرها ويدعون اخراجها عن وقتها الأفضل والمؤمن لا ينبغي له أن يؤخر الصلاة ويخرجها عن وقتها الأفضل دائما فأرشدته صلى الله عليه وآله وسلم الى أنه يصلى الصلاة لوقتها الأفضل وهى المكتوبة واذا أدرك الصلاة معهم صلاها معهم متفلا ، وأما حديث ورجل أتى الصلاة دبارا فقد فسر الدبار في الحديث بأنه ياتيها بعد أن تفوته يعنى بعد أن يخرج وقتها بالكلية وهذا لانزاع فيه . وأما حديث ابن عباس من جمع بين الصلاتين لغير عذر الحديث ففي اسناده حسين بن قيس الرحبي لقبه حنش بفتح المهملة والنون ثم معجمة قال الترمذى هو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه أحمد وغيره انتهى وفي التقريب متروك وتجاوز ابن الجوزى فعدها الحديث من الموضوعات ورد عليه السيوطى بانه قد وثقه بعضهم وبأن له شاهداً عن ابن عمر موقوفاً أخرجه سعيد بن منصور وغيره مثله وعن أبي موسى موقوفاً عند ابن أبي شيبة انتهى »

﴿ قلت ﴾ والموثق لحسين بن قيس الحافظ ابن نمير كما في آخر كتاب الترغيب والترهيب وقال العلامة ابراهيم بن خالد العلقى رحمه الله تعالى ان هذا الحديث ضعفه جماعة من الحفاظ وعلى تقدير صحته فلا بد من تأويله وحمله على المتخذ لذلك خلقا وعادة والموجب للتأويل حديث ابن عباس ونحوه اهـ

(قلت) والحق أن الحديث ضعيف لا تقوم به حجة وليس هو من الموضوعات والله أعلم

وأما شيخى السيد العلامة ضياء الاسلام هاشم بن يحيى الشامى رحمه الله تعالى فاختر أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين الا لعذر قال فى نجوم الانظار حاشيته على البحر الرخار ما لفظه خبر ابن عباس وما فى معناه من الأحاديث يدل على جواز الجمع مطلقا ولو لغير عذر كما سبق للمصنف يعنى فى البحر التصريح به فليس له أن يستدل به على جواز الجمع للعذر وان كان الدليل على جواز الاخص دليلا على جواز الاعم لكنه يهجر لظاهر الدليل واعمال له فى بعض ما يدل عليه دون بعض واهمال لما يدل عليه من الزيادة وذلك لا يصح من غير دليل وان أراد ان الاستدلال بمجموع الفعل والقياس بناء على ان القياس يقتضى أن لا يقع الجمع الا مع ما يساوى السفر فى المشقة فلا نسلم مساواة غير المرض والخوف على فرض انضباط العلة فصحة القياس على ان الفعل يدل على ثبوت الرخصة على الاطلاق ويكون الجمع بين الفعل الدال على الرخصة فى الجمع والقول الدال على التوقيت بحمل أدلة التوقيت على العزيمة وما ورد من الفعل على الرخصة الا ان يقال الرخصة انما تكون لعذر اذ هى الحكم الثابت على خلاف دليل الوجوب والحرمة فلا يتأتى الجمع الا مع العذر والا تنافت أدلة جواز الجمع وأدلة التوقيت ولا يبقى للتوقيت معنى الا كونه لمجرد الفضيلة أو يكون وقتا مجزأ فيه وكذا لفظ الحرج المذكور فى أدلة الجمع يقتضى ان يكون ما رخص فيه ذا حرج ولا حرج فى التوقيت بالنسبة الى من لا عذر له رأسا فاقضى لفظ الحرج أن يكون هناك عذر يعتد به يتحقق معه الحرج وليس كذلك الا فى الاحوال المذكورة (١) فهو (٢) أشف ما يقال هنا اهـ

قلت لـ لكنه لا حاجة الى التعبير بالرخصة والعزيمة حتى يترتب عليه ما ذكر بل يقال ويكون الجمع بين الفعل الدال على جواز الجمع والقول الدال على التوقيت بحمل أدلة التوقيت على الفضيلة المؤكدة وما ورد من الفعل على الجواز وأيضا القول بأن الجمع رخصة والرخصة انما تكون لعذر مردود بحديث جابر السابق الذي رواه الطحاوى بسند صحيح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا علة فصرح بأنه للترخيص من غير خوف ولا علة وأيضا فذلك لا يناسب هنا قول ابن عباس من غير خوف ولا مطر وما عدا هذه الاعذار فهو أخف منها وأيضا فالأصل عدمه والله أعلم بالصواب

واعلم ان هذا ما اقتضاه النظر في الأدلة على حسب الاستطاعة والا فشان التوقيت عظيم جدا حتى ان ابن مسعود قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أى العمل أحب الى الله قال الصلاة على وقتها قال ثم أى قال بر الوالدين قال ثم أى قال الجهاد فى سبيل الله أخرجه الشيخان وغيرهما والدارقطنى والحاكم والبيهقى وابن خزيمة فى صحيحه بلفظ الصلاة فى أول وقتها وأخرجه الحاكم من حديث ابن عمر بلفظ «خير الاعمال الصلاة فى أول وقتها» ذكره السيوطى فى الجامع الصغير وصححه وذكر فى الذيل من حديث أم فروة «أحب الأعمال الى الله الصلاة لأول وقتها» أخرجه الطبرانى وأبو داود والترمذى

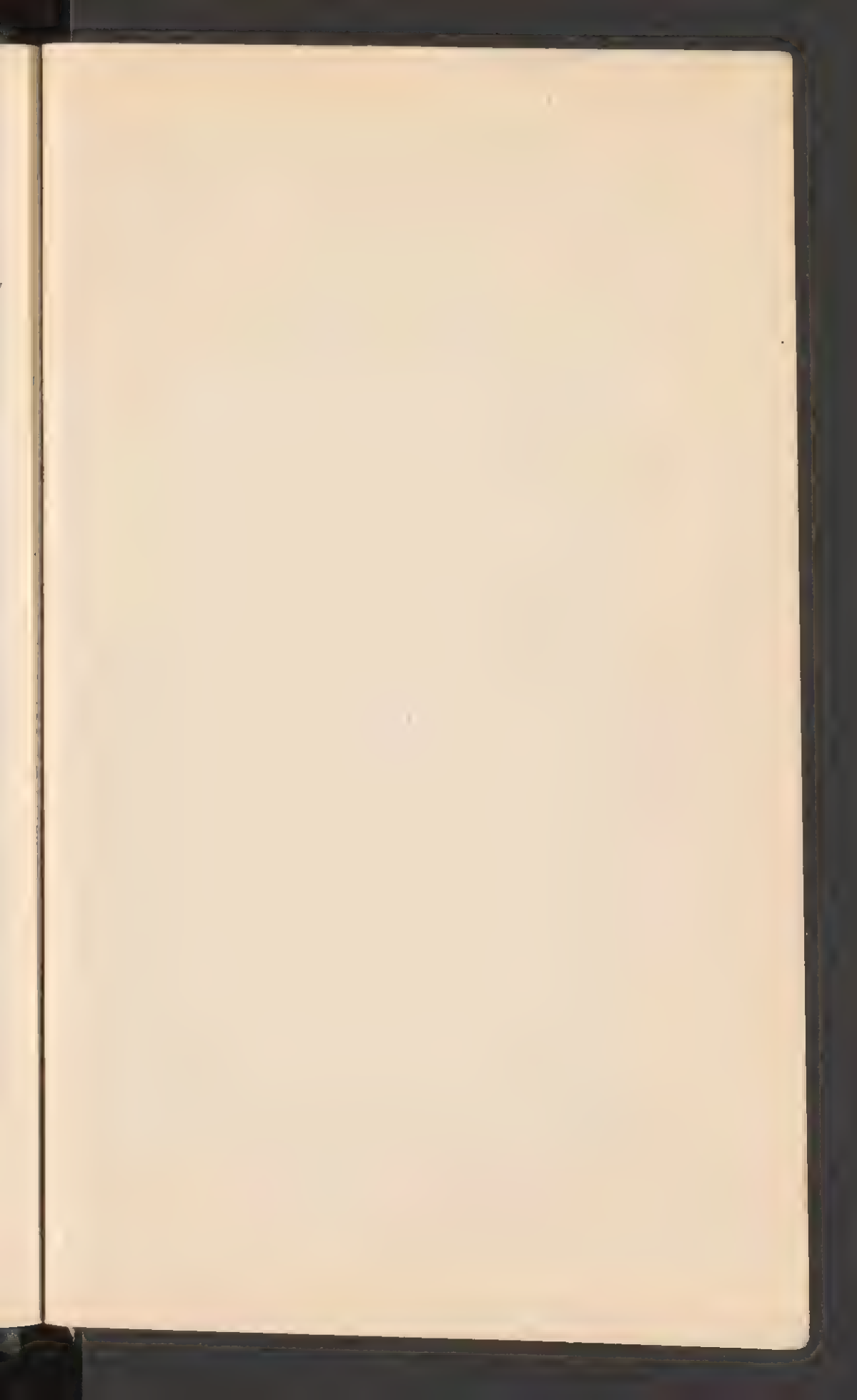
نعم وكل مجتهد فى ذلك امامصيب له أجران أو مخطئ معذور له أجر كما صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينبغى الاعتراض من المكلف على من خالفه فى ذلك الا أن يتظاهر من يجوز جمع التقديم به ويدعو اليه ويقم جماعة يصلى فيها من له عذر ومن لا عذر له ومن هو مذهب



ومن ليس ذلك بمذهب له فقد نص الامام عز الدين وغيره على ان مثل هذا منكر لا يحل اقراره عليه .

انتهت الرسالة المفيدة ان شاء الله والحمد لله رب العالمين . قال مؤلفها رحمه الله فرغت من تأليفه نهار الاثنين شهر جمادى الاخرة سنة ١١٦٦  
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله أجمعين

عليه  
الادل  
الفعل  
مردود  
صلى الله  
فصرح  
ول ابن  
وايضا  
ة والا  
عليه  
قال بر  
يرهما  
وقتها  
وقتها  
م فروة  
داود  
له أجر  
تراض  
ديم به  
مذهبه



# مَجْمَعُ الرِّسَالِ الْمَنِيَّةِ

الرسالة السادسة

الوجه الحسن ، المذهب للحزن ، لمن طلب السنة ومشى على السنن

تأليف

السيد الحفاظة ، نادرة زمانه ، اسحق بن يوسف ابن الامام  
المتوكل على الله ؛ اسماعيل ابن الامام المنصور بالله القاسم  
ابن محمد الحسنى النبى الصنعانى المتوفى بصنعاء فى ذى الحجة  
الحرام سنة ١١٧٣ عن اثنتين وستين سنة  
رحمه الله تعالى وايانا والمؤمنين آمين

---

طبع بالقاهرة

على نفقة بعض علماء آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سنة ١٣٤٨ هجرية

ادارة الطباعة المنيرية

اصاحبها ومديرها محمد منير الدمشقى

## نبذة يسيرة من ترجمة المؤلف رضى الله عنه

هو السيد العلامة الحفاظة امام الآداب السابق في مضمار الكمال والفائق  
 لذوى الألباب في كل باب . اسحق بن يوسف ابن المتوكل على الله اسماعيل ابن  
 الامام القاسم بن محمد الحسنى البنى الصنعاني مولده سنة ١١١١ احدى عشرة  
 ومائة وألف هجرية ونشأ بمدينة صنعاء فأخذ عن السيد العلامة هاشم بن يحيى  
 الشامى الصنعاني والسيد العلامة عبدالله بن علي الوزير والسيد العلامة صلاح  
 ابن الحسين الأخفش الحسنى والسيد العلامة أحمد بن اسحق بن ابراهيم بن  
 المهدي والسيد الشهير محمد بن اسماعيل الأمير وغيرهم من أكابر العلماء الأعلام  
 بعصره وحقق في النحو والصرف والبيان والأصولين والمنطق واشتغل بعلم  
 الحديث وعلم الفقه وشارك في جميع الفنون وكان كثير التدريس والصبر  
 على تفهيم الطلبة كثير الميل الى أهل الله تعالى والمحبة للفقراء والقعود  
 معهم وشدة التواضع لهم والشفقة عليهم . وأما كرمه وعدم التفاته الى حطام  
 الدنيا وزهده فما لا يحاربه فيه بحار ولا يلحقه أحد في ذلك المضمار فانه قد  
 ينفق جميع ما في بيته من أموال وفراش ومتاع في يوم واحد وكثيراً ما اتصل  
 اليه الخلع الفاخرة والأموال الكثيرة من خلفاء عصره فلا تمر عليه الا وهي  
 منطلقة من لديه الى مستحقيها من المسلمين والضعفاء والمساكين ، وقد يخرج من  
 بيته في بعض الايام بزي الملوك ثم يصرف جميع ذلك في آخر ذلك اليوم .  
 ويخرج في اليوم الثاني بزي الفقراء ولا يبالي على أى هيئة خرج وسكن نزهه  
 سرية ومدينة دمار وحصن كوكبان ومدينة تعز مدة وكان تقادراً حافظاً لليبيا  
 ألياً بعيد الهمة شريف النفس وأشعاره فائقة رائقة ، وقد جمعها السيد الحافظ  
 محمد بن هاشم بن يحيى الشامى في مجموع لطيف وبالجملة فمحاسن صاحب الترجمة

كثيرة شهيرة وله مؤلفات حسنة . منها تفريج الكروب في فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام وهو كتاب نفيس في مجلدين ضخمين . ومنها ثغر الدهر الباسم في تراجم أعيان عصره والوجه الحسن ، المذهب للحزن ، لمن طلب السنة ومشى على السنن . أنكر فيه علي من عادى علم الفقه من أهل السنة ومن عادى علم السنة من المتفقهة ؛ وفي رسالته هذه من حسن المسلك ما يشهد له بالتفرد وله السؤال الذي أوله :

أيها الأعلام من ساداتنا • ومصاييح دياجي المشكل

خبرونا هل لنا من مذهب • يقتنى في القول أو في العمل

إلى آخره وقد أجاب عنه عدة من علماء عصره ولم يعجب المترجم له شيء من تلك الاجوبة وحرر رسالة سماها التفكيك لعقود التشكيك وله اللغز الذي حارت فيه أفكار النضار وأوله :

هدية وافت إلى صنعا اليمين • تخص أرباب العلوم والفطن

وقد أثبتناه بكلمه في ترجمة الحسين بن أحمد السياغي بالجزء الاول من نيل الوطر من تراجم رجال اليمين في القرن الثالث عشر ومن شعر صاحب الترجمة قصيدة أولها :

حقيقة عشق في الفؤاد مجازها لها فرض عين في الحدود جوازها

وما كنت أدري أن للعشق دولة تذل لها أبطالها وعزازها

ومات بصنعا في ذي الحجة سنة ١١٧٣ ثلاث وسبعين ومائة وألف رحمه

الله تعالى وإيانا والمؤمنين آمين



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

(أما بعد) فانه قد جرى ذكر ما نجم في عصرنا من القول بترك قراءة الفروع والاعتماد على الحديث الذي هو الحجة والشرعية الواجب اتباعها وترك أقوال الرجال فلم يكلف بها ولا يجوز النظر فيها ولا الاعتماد عليها: هذا معنى ما نقلته الألسن ونفى الينا ولم أر التصريح به هكذا على القطع بتحريم النظر في الكتب فما أظنه يصدر عن ذوى بصيرة

ولما ظهرت هذه المقالة عمد كثير الى ترك كتب الفروع وأخرجوها عن أيديهم واعتقدوا خطأ من تمسك بها أو درسها فكان هذا من الحوادث التي لا ينتهى العجب من قائلها وفاعلها لما سنبين لك من الوجوه وان كان قول هذا القائل ان الذى كلفنا به انما هو الكتاب والسنة قول ظاهره الحق

فلما كان ذلك تكلمت مع بعض الاخوان فى شىء من هذا البحث فطلب منى تحريره فاجبت الى ذلك ولم يمنعنى القصور الذى أعلمه من نفسى أن اتكلم بما سنع لما لم أجد أحدا من الاعلام رفع الى ذلك رأسا ولم بسم ميسم لأجله قرطاسا

اعلم أنه ربما أتى القائل بقول ظاهره الحق ومؤداه الى الباطل كما وقع من الخوارج فى قولهم لا حكم الا لله فهذا حق لا امتراء فيه وقد اشتمل على أعظم المنكرات وأكبر الخطيئات وهو القول

بتكفير سيد المسلمين على بن أبي طالب لشبهة لم يعذرهم الله عليها وهذه المقالة من هذا القبيل وذلك ان معناها لاحكم الالته، وسببها التعمق في الدين والاعجاب بالنفس وعدم الحمل للمسلمين على السلامة، وقد روى السمهودي في جواهر العقدين عن علي بن أبي طالب مرفوعا « اذا أعرض الله عن العبد أورثه الانكار على أهل الديانات » ونقل عن الشافعي أنه قال : العلم جهل عند أهل الجهل كما أن الجهل جهل عند أهل العلم

ومن ذهب الى هذا المذهب فقد أنكر على من فوق البسيطة من جميع أهل الاسلام وهذا الكلام يندفع بوجوه : أحدها أن ذلك خالف الاجماع وذلك انه ان كان المراد ترك جميع كتب المسلمين ممن صنف الفروع فهذا قول ماقاله أحد من المسلمين منذ كان الاسلام في جميع أقطار الدنيا الى عصرنا هذا بل أجمعوا على الرجوع الى كتب الفروع وعد ذلك من القرب الى الله تعالى ، والثناء العظيم على مؤلفيها والترحم عليهم في جميع مدارس المسلمين بما قربوا من علم الكتاب ولخصوا وجمعوا المشتت من المسائل في الوجيز من اللفظ وهذا أعنى اجماع المسلمين على هذا أمر لا يمتري فيه ذو علم . هؤلاء أهل الحديث الذين خرجوا المسانيد ودونوا الحديث لم يتركوا كتب الفروع بل هم مؤلفوها ولهم العناية الكثيرة بها و بشروحها فهل كان هؤلاء الذين انفردوا بهذه المقالة أجود نظرا من أهل الحديث وأنفذ بصيرة في الشريعة من سائر اعلام الامة ؟ وهب ان بعض رجال الحديث اقتصر على قراءة الحديث وأخذ الفقه منه ولم ينظر في شيء من كتب المفرعين فهل تراه يعتقد خطأ من ألف في الفروع واعتنى بجمع المسائل المشتتة في دستور يتناولها في أي وقت شاء أم يعد ذلك حسنا ؟ وهذا أعنى من لم يأخذ علم الفروع عن كتب الفقهاء وهو أعز من الكبريت الاحمر بل لا يعد في العلماء فلم يعلم متقدم ولا متأخر من جميع

فرق المسلمين ينكر على أحد قرأ في كتب الفروع سواء كان موافقاً له في مذهبه  
 أم مخالفاً ولا تجد فرقة من هذه الفرق الا ومؤلفاتهم قد ملأت الآفاق من  
 الأربعة المذاهب والشيعة الامامية والزيدية فلا شك في وقوع الاجماع من  
 المسلمين على حسن هذا الصنع من له ادراك حتى لو أنه ادعى مدع انه لا يتضح  
 اجماع المسلمين في مسألة من المسائل كاتضاحه في هذه المسئلة لكان قوله من  
 القوة بمكان اذ ليس المسلمون الا أهل هذه المذاهب وهذا صنعهم وهدبهم  
 وحسن الثناء منهم - على من أعان المسلمين بالتأليف وقرب لهم المسائل - معلوم  
 ما زال على ذلك أولهم وآخرهم وهو اجماع قولي وفعلي وكلاهما قطعي . وان  
 كان يخص بذلك كتب الزيدية التي هي الازهار والاثمار والهداية وشروحها  
 وأماتها فهذا قول من لا ينبغي الخوض معه في بحث ولا خطاب اذ ذلك غاية  
 الجفوة ومعظم الهفوة اذ قد علم ما لهم من مزيد الاختصاص من وجوب  
 الاقتداء والولاية وغير ذلك فأقل الأحوال أن يكونوا مثل سائر المسلمين فلا  
 يفرق بين كتب الفروع لأحد من أهل البيت ولغيرهم وقد علم في الاصول  
 حكم الاختلاف ومسائل الفروع فكثير من العلماء أو الاكثر على أن كلا  
 مصيب ومن حكم بخطأ بعض المجتهدين فهو عنده خطأ يستحق به الأجر  
 فضلاً عن أن يلحق به نقص في دينه أو فساد في مقالته أو خال في مصنفه يوجب  
 اجتنابه ، وقد علم كل عالم أن العلماء في جميع الاقطار وان اختلفت مذاهبهم  
 يأخذون من كتب غيرهم ويحضرون في مدارسهم ويستمدون من فوائدها  
 وهذه كتب الفروع بين أيدي الزيدية من أهل كل المذاهب يتفجعون بالآخذ  
 منها ، وكذلك علماء الشافعية من أهل زييد وتعز قد استمدوا من كتب الزيدية  
 وكثيراً ما سمعنا منهم الثناء عليها ويصفون البحر من كتبنا بالفائدة العظيمة  
 لا استمداد أهل كل مذهب منه مذهبهم ودليله بل رأينا من علماء الشافعية من

يأمر من يطلق زوجته ثلاثاً أن يذهب إلى عالم من الزيدية يحكم له بمذهب أهل البيت ليقطع حكم الخلاف أو يفتيه بمذهب أهل البيت فيردون زوجته بذلك وماذا لك إلا لأن الخلاف في مسائل الفروع غير خطير وكل متمسك به على نهج السلامة فعلى الجملة أنا لو سألنا كل عالم يعتد به عن حكم كتب الفروع من سائر المذاهب لقال هي كلها على نهج الكتاب والسنة تجوز القراءة في أي شيء منها وهكذا تجد الشيعة يعظمون كتب المخالفين لهم ويستمدون منها ويعتقدون حسناتها واحسان مصنفها؛ وبالجملة فكل من يعرف العلم يعرف أهله ولا يحجل لدى فضل فضله واعتقاد خلاف ذلك علم على التعطيل وآية على عدم التحصيل

بحث آخر ثم يقال لمن أمر باجتناّب كتب الفروع وزعم مخالفتها للسنة ماذا أردت؟ هل كل ما فيها مخالف للكتاب والسنة بحيث لا يطابقها في شيء أم بعض ما فيها؟ وهل هذا البعض هو الأكثر أم الأقل أم الشيء الكثير أم الشاذ اليسير؟ فإن قال كل ما فيها مخالف فقد وضع باطله وانقطع وكفينا مؤنة الخوض معه وإن قال بعضها عاد عليه السؤال ولا يجد له جواباً إذا أنصف - إلا أنه الشاذ اليسير - فيقال له هل هذا المخالف للكتاب والسنة تعمد مؤلف الكتاب عمداً وأتى بقول لا متمسك له في الكتاب والسنة فيه أصلاً بل قد شرع لنفسه أم هو مخطيء غير عامد؟ فإذا أنصف فلا بد أن يقول لم يخالف السنة عمداً بل ظن أن له دليلاً

فنقول فمن أين لك القطع على أنك أصبت واخطأ وعلمت وجهل وأحسن وأساء؟ هل ذلك لكونك تحب العمل بالكتاب والسنة دونه أم هي مسألة ظنية يحتمل أن يكون الحق فيها كلا القولين؟ ويقال هب أنه قد أخطأ وقصر نظره عن نظرك التائب فهل توجب الخطأ في مسألة نادرة فروعية

أم تهجر كتابه المشتمل على ألوف من المسائل المستثمرة من الكتاب والسنة ؟  
 قد قيد أو أبدها وقرب شواردها ولخص محصولها وجمع منها الكبير العظيم  
 في اللفظ الوجيز القريب الذي يعم نفعه ويقرب تناوله فقد كان الأوجب  
 عليك أن ترعى له حق الافادة وتحمله على السلامة وتقول هذا شأن البشر  
 (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) وكل يؤخذ من قوله  
 ويترك فإن قال ان وجود الخطأ في البعض يوجب ترك الكل فهذا وارد على  
 جميع كتب المسلمين فهي بهذه المثابة فما من امام من أئمة المسلمين ومؤلفيهم  
 المعبرين الا وقد أخذ عليه في كلامه وترك شيء من أقواله هذا الشافعي محمد  
 ابن ادريس قد علت اختيار أصحابه لما يخالف نصه وتنبيههم على خطأه في  
 موضعه وكل مؤلف من مؤلفات المسلمين في الفروع والاصول والتفسير  
 وشروح الحديث : وغير ذلك لا بد أن يظهر لمؤلفه خطأ في مقام  
 ومع ذلك فلم يقل أحد بهجر كتبه لذلك ولا تجد مؤلفا الا وهو يشير الى  
 ذلك ويطلب من المطالع على خطأه اقالة العثرة فيما أخطأه ولو كان اليسير  
 موجبا لاجتناب الخير الكثير لتعطلت الفوائد وتكدرت الموارد وقل العلم  
 وانعدم التأليف كما ذلك معلوم من الضرورة وهذه المقالة لم أر أعجب منها ولم  
 يزل يتجدد العجب لبعدها عن الصواب وشذوذ قائلها ؛ وحسب هذه المقالة  
 ومستحسنها انه قطع عن نفسه الخير الكثير ولو كانت كتب الحديث تغني عن  
 كتب الفروع لكان أر باب الحديث وأئمة الذين حفظوا منه المثات من الالوف  
 أحق وأحرى بأن يتركوا الكتب الفروعية لكنهم المعتنون بتحصيلها  
 والمحرضون على درسها والمتصدرون لجمعها متونا وشروحا وما ذاك الا ان  
 تلك الكتب الفروعية مشتملة على ثمرات تلك الأحاديث وربما استنبط من  
 الحديث الواحد ما يكون مجلدا في الفروع . ثم يقال لهذا ما أردت بالكتب



التي أمرت بهجرها؟ هل كتب الفروع بخصوصها أم كتب العلوم بعمومها؟  
 كتفاسير القرآن العظيم، وشروح الحديث، وكتب الأصول واللغة والعربية  
 فإن قال جميعها فقد سد على نفسه كل باب من العلم ويتوجه قطع الخوض معه  
 ولاأظنه يقول بذلك قائل وإن قال أردت الكتب الفروعية لتفاسير الكتاب  
 والسنة واللغة ونحوها فانه يعرف منها معاني الكتاب والسنة ويحتاج اليها  
 الطالب للعمل بها قلنا له وكتب الفروع هي شروح الكتاب والسنة وكل أنظاره  
 في المعنى لا فرق بينها وبين تلك الا بالاسم فإن المؤلف في الفقه إنما أخذ من  
 الكتاب والسنة وكل أنظاره ومقالاته إنما هي شرح لها ألا ترى ان المستدل  
 من الفقهاء في كتب الفروع يورد الدليل من القرآن أو من السنة ثم يتكلم في  
 معناه لغة فينقل كلام أهل اللغة وكذا فيما يحتاج اليه من اعراب ونحو يبحث  
 عنه بكلام أهل العربية ثم ما يتعلق به من تفسير المعاني واستنباط الاحكام  
 ينقل فيه بكلام الشراح والمفسرين هذه آداب الفقهاء في مقام الاستدلال  
 واقامة الحجة فاذن فروع الفقه هي بعض شروح الحديث أعني ثمرتها الحاصلة  
 وترى المرقوم متنا في كتب الفروع وهو مكتوب تفسيراً وشرحاً للآيات  
 والأحاديث بلفظه أو بمعناه وهكذا كتب أهل المذاهب من المحدثين وغيرهم  
 لا تجد مسألة مما في الكتب الفروعية الا وقد جرى عليها من أقاويل العلماء  
 مما يتعلق بدليلها بحث كثير وذلك هو عين التفسير للكتاب والسنة واستثمار  
 فوائدها فماذا الذي يوجب التنفير والتباعد عما رجعه الى الكتاب والسنة؟  
 (فان قيل) قد قال فلان وفلان ان التزام مذهب معين من هذه المذاهب  
 الأربعة وغيرها هو الخطأ وأن الواجب اتباع الكتاب والسنة  
 قلنا قد أشرت الى ما يذكره بعض المتأخرين كالمقبلي من أن الواجب  
 اتباع الحق حيثما كان وذلك هو قولنا فيمن بلغ درجة الاجتهاد وأمكنه النظر

لنفسه في الاصدار والايراد ، وكان من العلماء المبرزين الذين أخذوا دينهم من الكتاب والسنة وما أحسن ذلك . ومسئلة بحث الأخذ من هذه الكتب هي غير مسئلة الالتزام فلا جامع بينهما فالأمر في الأخذ أعم والقصد الذي نريده هو أن يأخذ المتوسع في العلوم من كل كتاب وينظر في كل دستور ويصغى لكل خطاب كما هو عليه الأمر في الامة المحمدية قديما وأخيرا وأما تضليل المتمسكين بتلك الكتب من أهل المذاهب فهو قريب من خرق الاجماع أو هو عينه على ان المقبل - وغيره ان قال بقوله - لم يته عن كتب الفروع بل تراه مكبا على درسها وتدريسها مبالغا في حفظها قد قطع عمره فيها وقد أثنى على البحر من كتبنا في ديباجة حاشيته واعتنى بتحشيته وتكلم بما بلغ اليه نظره موافقة له ومخالفة والسيد الحسن الجلال قد قال بمثل مقالته في شرح قصيدته فيض الشعاع وأنكر على المذاهب ومع ذلك فلم يترك الاكباب على كتب الفروع والعناية بشروحها فقد رأيت عنايته بشرح الازهار وقطعه عمره في درسه ولولا العناية به اذن لتركه نسياً منسيا ولم يقطع عمره في استخراج كنوزه وتحليل رموزه على ان هذه المقالة لمخالفتها الاجماع ونبوتها عن خواطر العلماء وسدها أبواب الخير كله تلحق بما لا ينبغي توجيه الخطاب لرده لكنه قد يترامى السراب يتخيل وجوده والوهم فعال وخاطر السم قتال وغير ذلك من العدم المؤثر في الوجود فعلا

(بحث آخر) قد علم ان احسان الظن بالمسلمين وحمل أفعالهم على السلامة وتأويل مآثره خلاف الحسن مأمور به شرعا وهذا في حق سائر المسلمين الأفراد الذين لا يتوجهون لاصدار ولا إيراد فكيف لا يكون بمن تمكن وتمسك بشعرة من أهذاب العلم ؟ أم كيف بمن قعد في حلق الذكر ؟ أم كيف بمن تصدر فيها ؟ أم كيف بمن أفاد وأجاد وملأ الدواوين بمحاسن آثاره ومنح العقول نفائس أنظاره وقرب البعيد وسهر الليالي لنفع المسلمين ؟ فلعمري ان

الاعتراف بفضلته والاعتراف من نهره والاعتطاف من غرسه لشيمة أهل  
الكمال وسجية أرباب الحكمة وانا لنحسن الظن بمن صدر عنه هذا المقال  
ونقول هذا رجل يحب الاقتداء بالكتاب والسنة ويثلج صدره ما قرع سمعه  
من كتاب ربه وسنة نبيه ولا يطمئن خاطره الى قول عاطل عن الدليل يرى  
ماسوى كلام الله ورسوله لا ينجيه فنقول ما أحسن الصدق في طلب الله والسعى  
فيما يقرب الى رضاه ! لكنه يحب على المتجرى رعاية مقاصد الرسول واجتناب  
ما يؤدى الى خرق الاجماع فما أحقه بالانصاف ومجانبة الاعتساف حيث كان  
مطلبه سرياً وسننه سنياً

فلا يكن يحدى اليان فانه سيعرفه من أهله المتعرف

والظاهر من قول من دأبه ذلك انه لا يخص بعض كتب الفروع من بعض بل  
يحكم بترك الجميع لانه ان كان ذلك مخصوصاً ببعض دون بعض فهو مبين للانصاف  
خارج عن الصواب من جميع الأطراف وفي ارادته ترك الكل مبينة لأهل  
الملة المحمدية وشذوذ فقد علم كيف شأن المسلمين في ذلك ولو كان علم الحديث  
يغنى أحداً عن المحصول من خلاصته لكان الحفاظ من أئمة الحديث الذين  
بلغوا من الحفظ للبتون والأسانيد ما لا يحفظه أهل مصر من الأمصار أولى  
بذلك . هذا السيوطى أقرب الحفاظ المشاهير الى عصرنا قد رأيت سعة نقله  
الحديث وسعة علمه وحفظه وتفنته وعنايته في جمع متفرقات الاحاديث ومع  
ذلك فهو خادماً للفروع درساً وتدریساً وشرحاً وتحشية وتأليفاً للبتون والشرح  
والخواشى هل تراه في ذلك سلك طريقاً غير محودة وأعرض عن كلام رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم اشتغالا بأقوال الرجال ؟ أم تراه فتر عزمه عن  
الصدق في العمل بالكتاب والسنة وأخذ العلم عنهما أو جهل ما فهمه هذا  
القائل من التحقيق ؟ وما السيوطى الا فرد من أفراد المسلمين درج علي ما درج

عليه الأولون والآخرون وبنى عليه الاسلام منذ كان الوحي فقد كان الصحابة يلقون الى الناس من الأقوال والفتاوى ما هو صريح من قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو مستنبط منه أو من كتاب الله وقد أفتى من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم جماعة، وقد حفظ الله شريعته عن نقل تلك الأقوال عنهم وهى الآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين من أقوالهم واجتهاداتهم واستنباطاتهم فقد صارت مدونة وانما هى أقوال رجال ومع ذلك فاجماع الامة واقع على انها من العلم المأخوذ عن الكتاب والسنة وتلك الأقوال هى فى حكم المؤلفات فى الفروع للتأخرين انما يخالف ذلك بان قائلها لم يعتن فى رسمها وجمعها بل جمعها غيره فصارت أقوال العلماء كلهم بمثابة التأليف لافرق الا أن هذا جمع وكتب وسمى بمجموعه وذلك تكلم ولم يكتب ولم يجمع ولو كان العمل على أقوال الرجال محظورا لم يحل الاستفتاء ولا الافتاء فان قيل المفتى انما ينقل كلام الله ورسوله بمعناه فيعمل بفتواه ٥

قلت وهكذا كتب الفروع انما هى معنى الكتاب والسنة لافرق وان من كرع من حوض الفروع وترع فى رياض الانظار وأستمع معارف المعارف اذا ثنى عنانه نحو جنة الحديث تجلت له حور مقصورات واقتطف ثمارها دانية القطاف وتروى من أنهارها التى لا يظلم بعدها فحينئذ ينطبق الفرع على الاصل ويتأكد له البناء على الاساس فيكون قد ازداد فى حفظه لذلك المضمون ويعلم ان كل لفظ فاد به سيد البشر صلى الله عليه وآله وسلم قد بنى عليه مشيد من شريعته قد أحكمته أيدى الصناعة واتقنت وضعه العملة واستخرجت زبده الامناء ومدرواق علومه المبلغون عن الله عز وجل وعن الرسول الحفظة لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لحفظ الله لذلك انما هو فى صدور الذاكرين وخلفاء الرسول من علماء أمته الوراثة

الذين هم المعلومون كاعلام الأئمة من أهل البيت عليهم السلام والأئمة الأربعة وغيرهم وقد تطابقت منهم الانظار على وضع كتب التعليم وجمع المفرق في المطولات في كلام وجيز فكيف ساغ لذى بصيرة الطعن على أئمة الاسلام وانكار ما أجمع عليه الانام؟ هذا مالا مساغ له في العقل والشرع

فان قلت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلامه كاف عن كل كلام فلا يحتاج الى الزيادة على ما جاء به قلت هذا كتاب الله العزيز الذي جمع علم الاولين والآخرين وقال فيه (ما فرطنا في الكتاب من شيء) لوقال قائل أنا أستغني عن الكتب جميعها بكتاب الله لكان قوله هذا دليلا على جهله وانظر الى آيات الموارد قد أبان الله تعالى فيها الانصاء وأوضح البيان ونص أحكامها في معالم التبيان ومع ذلك فلو أن انسانا اقتصر على ذلك ولم ينظر في علم الفرائض ولا سرح في مسارح حفظة الكتاب لكان قاصرا عن درجة من نظر فيها ولكان يختار في أيسر مسائلها والله تعالى يقول «ما فرطنا في الكتاب من شيء» وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أفرضكم زيد» فكانوا يرجعون الى قوله وقد قرأوا القرآن ومثابة قول زيد عندهم مثابة كتب الفروع الا انه لم يؤلف أقواله بل قد نقلتها الرواة وألفها أهل الحديث فما هو المانع من أن يكون غيره مثله؟ وقد قرأ الكتاب ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد علم زيدا علما كتمه عن غيره ولكنه اختصه الله تعالى بالفهم لمعاني كتابه . فلو أن قائلًا قال : أنا أكتفي بقول الله تعالى في الفرائض ولا أرجع الى قول أحد لكفاه ذلك جهلا وهذا وارد في علم الحديث اذ كل ما في كتب المفرعين والمؤلفين مستمد من كتاب الله وهو كالتفسير له وهذه الاحكام المأخوذة من القرآن فيها المجمل والمبين والناسخ والمنسوخ والعام والخاص وغير ذلك فأنت ترى المفرعين قدينوا المجمل وخصصوا العام وعرفوا الناسخ والمنسوخ



وتكلموا على كل شيء وأخذوا دلائل المنطوق والمفهوم واستنبطوا منه من الأحكام ما لا يسعه علمك ولا تبلغه قدرتك أبانوا لك خباياه واستخرجوا كنوزه وأفادوك في الوقت اليسير ما لو قطعت عمرك وأعمارا تضاف إليه لما وقفت بفهمك على عشر معشارها وهكذا شأنهم في السنة النبوية كم استخرجوا من معاني الأحاديث ما لم تكن لتدركه بفهمك وهب انك تدرك بفهمك وتستنبط شيئا مما الذي حجر عليك أن تستمد من فرائد العلماء وتمديدك إلى فوائد الحكماء ليزيدك ذلك بصيرة ويتضح لك به المراد ؟

فان قيل : أما تكتفي بكتب الحديث وشروحها وقد تضمنت الفقه .  
فما الحاجة إلى كتب الفروع قلت ما أحسن الرجوع إلى ما تحب ؟ فانك تستغن عن شروح الحديث لا تضاح فوائده ولييان وجوه الاستدلال فيه وتصحيح الراجح من محتملاته ونعم ما فعلوه ، ثم ان أهل الفروع نقلوا ما في تلك الشروح وما قاله أئمة الاسلام متونا اختصروها وموجزات اعتصروها فأبرزوا ما اشتملت عليه الاسفار الكبار في وريقات ومجرد وقوع الخطأ المعلوم من البشر لا يقتضي هجر الكتاب فاذن كتب الفروع شروح للحديث اذ هي عين ما في الشروح بلفظه أو معناه وهذا لا يخفى على منصف والخطب في المسائل الفروعية الظنية غير عسير والاختلاف فيها واقع من عهد الصحابة بلا نكير ومعلوم ان كل متشرع من أهل الملة المحمدية متمسك في مذهبه بأقوال نبيه ومن العجب أن هؤلاء الذين هجروا الكتب الفروعية يزعمون أنهم قد أخذوا عنهم من الكتاب والسنة واختصوا بذلك دون أهل الفروع وهذه تزكية للنفس وما سبيل الحديث الا سبيل كتاب الله بين أيدي المسلمين من ادعى أنه المختص به دون غيره فقد أعظم على الله الفرية فكل عامل من الامة المحمدية على الأخذ من كتب الفروع انما عمل بسنة الرسول صلى الله عليه

وآله وسلم ومن أين لهم سواها وكلها مطارح ظنية ولكل قول منها متمسك  
لاحجر فيه ؟ وأما مخالفة الاظهر في بعض المسائل والاحتجاج بالضعيف من  
الحجج ومقابلة أقوى منه فنعم هذا واقع في كل فرقة ومع كل انسان ومن أراد  
أن يأخذ الأحكام لنفسه وانما يقع من ذلك فيما هو أعظم ويطمح نظره  
سيما من انتقص من العلماء بمثل ذلك فجدير أن يقع في مثله .

(نعم) ومن سلك مسلك الأخذ من الكتاب والسنة وهجر كتب الفقه  
كيف يصنع في تعليم زوجته وولده وعبيده وجاريته أداء الصلاة والطهارة  
وغير ذلك من الشرعيات ؟ هل يقول لهم حدثنا فلان عن فلان ثم يروى لهم  
الحديث سنداً ومتمناً ؟ أم يقول لهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
كذا أم تراه يعلمهم بما تقبله أذهانهم ؟ نحو أن يقول صلاة الظهر أربع  
ركعات ثم يعرفهم هيآت القيام والركوع والسجود وأذكارهما وغير ذلك  
لا سبيل في التعليم الى غير ذلك . فنقول هذا التعليم الذي يلقي بالكلام هو  
ذلك المبوب في كتب الفروع بعينه على أن الزوجة والعبد والجارية لو سألوه  
أن يكتب لهم التعليم ليدرسوه ويحفظوه لكتب لهم في ذلك صورة من الكلام  
يعملون عليها فاذا قيل لهم لا تعملوا بهذه ولكن اعملوا بالكتاب والسنة  
قال هذا المعلم : انما كتبت لهم ما في الكتاب والسنة وقد صدق في ذلك  
فكذا كتب التعليم الشرعية هذه سبيلها وان الأنسب بطالب العلم والأليق  
بحال الراغب في النجاة أن يجرى على ما جرت عليه الأمة المحمدية في هديها  
ويمشى على الطريقة التي سلكها المتقدمون والمتأخرون من أهلها من الجمع  
بين محض الأصول وزبدة الفروع وثمرات المنقول والخروج عن هذه الدائرة  
عدول عن الصواب ولأعيب على انسان أن يقتصر على فن باعتبار حاله في  
نفسه ومقدار همته وقدرته واختياره فمن انفرد بقراءة علم الحديث لا تتوجه

عليه ملامة إنما العجب العجيب والقول النادر الغريب هو التباعد عن كتب  
 الفروع والنهي عن قراءتها والنثريب على أهلها حتى كأنها منكر من أعظم  
 المنكرات ولا يشعر ذلك القائل ما تضمنه قوله هذا من الخطأ لعدة وجوه :  
 أحدها ما سبق من أنه خرق للاجماع . الثاني أنه من اسامة الظن بالمسلمين  
 وحكم عليهم بانهم غير عاملين بالكتاب والسنة والفرض أن مأخذهم منهما وأمر  
 الخلاف في مسائل الفروع غير خطير بل الكل على نهج الحق والصواب .  
 الثالث أنه تزكية للنفس وأعجاب عظيم . الرابع أنه داعية للخلاف بين المسلمين  
 والتفريق بين المؤمنين فهذا هو عين الاختلاف المنهى عنه في الكتاب والسنة  
 أعنى أن ظاهر الحديث المروي عن عمر وأبي لبابة وقد سمعه عمر يقرأ بحرف  
 غير ما سمعه عمر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له سمعته من  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخذ عمر بتلاييه وأقبل يحجره الى النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم فقال صلى الله عليه وآله وسلم « لا تختلفوا » الحديث ،  
 فظاهره يقضى أن المنهى عنه من الاختلاف هو أن يخطئ بعض الأمة بعضا  
 لا في النظر فذلك من ضروريات الدين اذ كل مجتهد يجب عليه العمل بما أدى  
 اليه اجتهاده وان خالف غيره فتأمل فهذا بحث شريف أعنى أن الاختلاف هو  
 الانكار . الخامس أنه قد زعم هذا القائل أن هذه الكتب لا تنبغي قراءتها  
 ولا تجوز كما نقله بعضهم وما أظن أحدا يبلغ الى هذه الغاية أعنى أنه لا تجوز  
 قراءتها فنحن حينئذ بين أمرين : اما أن نحكم بخطأ القائل هذا أو بخطأ الأمة  
 واليك النظر في ذلك هذا وان في اختلاف المذاهب وسعة ما اشتملت عليه  
 العلوم الاسلامية من كل قول في فروع وأصول وغير ذلك لأعظم آية  
 وأعجب ما نظر فيه ناظر من سعة ما أودع الكتاب العزيز من العلم فانك  
 تجد استناد كل قائل اليه واعتماد كل متمسك بمذهب من مذاهب المسلمين عليه

وكل مستمد من السنة وهذا أمر لا يخفى على كل عالم فاذن دعوى كل أحد من المسلمين لنفسه أن ما في كتب الفروع لمذهبه فهو من الكتاب والسنة وهكذا كل من اجتهد ويجب حمل المسلمين على ذلك والخطأ في شيء من مسائل الفروع لا يخرجهم عن هذا الحكم أعني أنهم من أهل الكتاب والسنة وهكذا كل من اجتهد وعمل لنفسه فلا بد أن يقع له الصواب والخطأ

﴿فائدة﴾ قد ذكر علماء الاصول الحكمة في ورود الكتاب مجملا ومؤولا ومحكما ومتشابهها وغير ذلك فقليل : هلا كانت الاحكام كلها نصوصا مبينة لا تقتصر الى البحث عن المراد ؟ وأجابوا عن ذلك بان في التكليف بذلك تعريضا لمنافع المكلفين لما يحصل لهم من الاجر في طلب الحق والاجتهاد والاستنباط ؛ قلت وشم وجوه من الحكمة لا يقتصر فيها على ذلك فقد وقع الامر الالهى والسنة الشرعى المحمدى على وضع الحكمة التى هى ما الناس عليه من أمهات العلوم الكتاب والسنة . والعلماء هم الباحثون عن كنوزهما المستخرجون لغوامضهما اليهم المرجع في تبيينها وعنهم يؤخذ تفسيرها وتأويلها وهم الامناء على حفظها والوارثون لمعناها ولفظها ، وموضوعات بيانها هى مؤلفاتهم فى تفسيرها وفى كل فن من علوم الشريعة فلا يست العلوم كلها الا شروحا لها وموصلة الى شروحها .

﴿ تنبيه ﴾ ينبغى لك أيها الطالب الفهم أن تتطلع الى كل مأخذ من المنطوق والمفهوم فتشم من المعارف أزهارها وتقطف من الفوائد أثمارها وتستقى غيث التوفيق وتسبح فى بحر التحقيق ، ثم ان كانت لك همة زائدة فاسلك منهاج الافاضل واعمل بارشاد الأمثال وابحث كل حاو لا نظار المسلمين لتقف من فتح الجواد على الارشاد ، ويحصل لك الامداد بحسب الاستعداد وان من رام العثور على كنز العرفان بلغ فى طلبه الى ملتقى البحرين لتحرز الذرية والوقاية وتبلغ النهاية من سبيل الهداية فلا تدع بابا الا أدرجته لمخالف

أومؤالف: قريب أو بعيد. صديق أم عدو ففضل الله منقسم على العباد وتوفيقه شامل لكل حاضر وباد فانك تجد في هذا مالا تجده في ذاك وهذا الذي أشرت اليه هو دأب العلماء المتبحرين وشأن ذوى الانظار من المجتهدين اذ بالنظر في كل قول يتضح المراد ويتظافر الامداد هذا وان أمكنك أن تعرف علوم اليهود والنصارى وما حكم الله في الامم السالفة فطلبك لذلك زيادة في الهمة وفضل من الله عليك ففي خزائن علم الله من المعارف ما لا يحصى ويحصر ونحن لانعلم الى الآن ان أحدا من المسلمين حظر النظر في التوراة والانجيل ولا في علوم أهلها اذهما من علم الله فما ظنكم بكتب المسلمين ؟

( بحث آخر ) قد من الله على هذه الامة بكتابه المجيد الذي لا ينقطع ثماره ولا ينضب معينه ولا يبرح الاخذ عنه لكل ذى فهم فهو الكوثر وقلوب الأعلام من الامة المحمدية قدحانه فكل منهم يقبض بقدر فهمه وما أعطاه الله تعالى فيث ما فهم فيأخذه آخر زيادة الى مفهومه وهذا سبب كثرة العلم وهو أمر قطعى أعنى أن كل عالم يعطيه الله من فهم مراده ما خصه ثم يستمد ما أعطاه الله غيره من الفهم فيزداد عليه وربما رجع عما كان قد فهمه الى غير ما فهمه ويتبين له رجحان رأى غيره فلا تؤخذ العلوم المتعلقة بالكتاب والسنة الا من السنة العلماء الحفظة وهذا المنقول بين أيدي المسلمين من الاسفار التي عليها الاعتماد هي كلام أولئك الحفظة الذين هم في الامة كأنياء بني اسرائيل وكل الامة من عهد الصحابة الى الآن انما طلبوا العلم من أفواه الرجال ورحلوا له الى الاقطار طلبا لمتنه سماعا وشرحه استماعا ، وكم سافر عالم قد سمع الحديث لاستفادة معنى ذلك الحديث واستكشاف مشكله والنظر فيما يتعلق به من الاحكام فلا بد أن يسمع ما يريد فيكتبه ويعتمده ويعتده علما من ثمرات الكتاب والسنة فكل منقول في كتب المسلمين مما هذا سبيله انما هو استمداد



من الكتاب والسنة وتبيين لمعانيهما وقد علمت أيضا أنه لا يمكن استحضار جميع المشروعات من العبادات والمعاملات والعادات وكل ما يتعلق بالمكلف عليه من كتاب من كتب الحديث الحافلة فهذا جامع الاصول من أجمع الكتب بل لا يوجد له نظير في الاشتغال على معظم الحديث الدائر على السنة الامة ومع ذلك فأنت تجده غير شامل لجميع الاحكام فانظر مثلا الى كتاب البيع في الجامع المذكور فقد اشتمل على ما روى في الامهات في البيع مع ان معظم مسائل البيع تذكر وتجدها بمجموعة في الكتب الفروعية بحيث لا يشذ منها شيء وقد استمد الفروع على جميع مدلولات تلك الأحاديث التي في الجامع وضمنها كتابه وزاد سائر المسائل التي دليلها من الكتاب أو من السنة من غير الجامع أو من القياس فكان أجمع لمسائله وأوفى بحصرها في اللفظ الوجيز وترى من يأمر بترك الفروع لا بد أن يرجع اليها في المحتاج اليه بل يجحد المنفر عن كتب الفروع نفسه معتمدا عليها في تصرفاته ولسان حال الكتاب اليه

أعلمه الرماية كل حين ۞ فلما اشتد ساعده رمانى

بل اذا احتاج عالم من علماء الحديث الى معرفة حكم - من الاحكام الشرعية الفرعية - حادث فانه لا يرجع في البحث الا الى مظانه من كتب الفروع ضرورة حيث يجد تلك المسألة مدونة بعينها ولا يمكنه الرجوع في طلبها الى كتب الحديث وما ذلك الا نظير اللغة العربية فانه اذا أراد البحث عن لفظ فانما يرجع الى كتب اللغة كالصحيح مثلا والقاموس لا الى لغة العرب وأشعارها التي هي أصل اللغة اذ لا يفيد ذلك في اللفظ المراد في أسرع وقت فكذلك كتب الفقه هي بهذه المثابة فكما دون أهل اللغة الالفاظ حرفا حرفا حتى يبحث عن كل لفظ في موضعه كذلك دون أهل الفقه مسائله بابا بابا ثم كذلك سائر أبواب الفقه لا تجد في جميع كتب الحديث من ذلك الباب الا نبذا يسيرة لا تغنى عن

كتب الفروع اذا الاحكام مأخوذة من لفظ الحديث ومن الكتاب العزيز أو من  
الاجماع أو من السنة من غير ما ذكر من ذلك الباب من كتب الحديث منطوقها  
ومفهومها فليس كل شيء منصوصا في السنة حتى يستغنى عن كتب الفقه  
وكذلك الكتاب العزيز وهذا أمر معلوم لكل عالم ولو كان يستغنى عن هذه  
الكتب المؤلفة عالم لجوزنا أن يستغنى بحفظ كتاب الله العزيز عن التكلم مع  
الخلق في شيء من الاحكام أعني أنه اذا قيل ان الانسان يغنيه الكتاب  
والسنة من علوم الناس قلنا فيلزم على هذا انه اذا حفظ الكتاب العزيز وكتابه  
من كتب الحديث مثلا أو كتبنا أن لا يحتاج الى أن يسمع كلام أحد من  
الناس في شيء من شأنهما في كل مادة بل يكتفى بما حفظه

فان قيل ان هذا لا يمكن ولا بد ان يسمع من الناس من العلم بهما ما هو عند  
الناس بما يتعلق بفهم معناه وتوضيح مرادهما وتبيين مجملهما وتفسير أحكامهما  
مما جرت به عادة العلماء قلنا هذا المسموع الذي لا بد منه هو المرقوم في الكتب  
الاسلامية التي هي تفاسير الكتاب والسنة وشروحهما والتأليف كلها ليست  
غير الكلام الدائر بين العلماء خطا ومحاورا فينبغي لمن منع النظر في كتب  
الخلق أن يمنع التكلم معهم في شيء من بيان معنى استنباط حكم أو غير ذلك  
فلا يصغى الى محاوره فقهية ولا غيرها فان كان منع المتكلم معلوم البطلان  
فكذلك النظر في كتب المصنفين معلوم البطلان ولا فرق بين المحاوره بالقلم  
أو باللسان وقد امتن الله تعالى بالتعليم بالقلم وكان ذلك في براعة استهلال  
الوحي اشارة الى ما منح الله الخلق من حفظ العلوم فكان القلم هو الحافظ  
الرصين والمبلغ الأمين يقصر الاثر بعد العين و يبلغ الغائب عن الشاهد  
فيخاطبك من بينك وبينه الدهر الطويل وربما عرفت خط عالم بينك وبينه  
مئات من السنين حتى يمكنك الشهادة ان هذا خط فلان وقد عرف كل مطلع

ان كل فرقة من المسلمين قد أخذ عليها مأخذ كما بينه الدامغانى فى رسالته وكذلك الذهبى قد ألف كتابا يسمى بكشف زغل أهل العلم ذكر فيه غلو كل طائفة من أهل الفنون على العموم وذلك لا يخلو عنه البشر ومع ذلك فلم يقل أحد بترك النظر فى علومهم ولا هجر مصنفاتهم بل اعتمد عليها الكل واستمد منها الجل وهذا القائل بوجوب اجتناب كتب الفروع قد غلا فى أمره وكان يكفيه عن ذلك أن يأخذ لنفسه من الحديث من غير تكبير على أهل الاسلام فلو كان مجرد وقوع الخطأ فى شيء موجبا لتركه لتعطلت العلوم وقد قيل :

خذ من علمى ولا تنظر الى عملى      ينفعك على ولا يضرك تقصيرى

وان الفاكهة لا تترك لفساد بعضها ومرارة قشرها والورد لا يهجر لشوكه هذا تمثيل والا فلا فساد هنا اذ الغرض أن كل ما فى الكتب الفرعية مقبول صواب أعنى ما كان من أنظار المجتهدين على القول بالاصابة لمراد الله أو معفو مأجور عليه هذا وان الهمم العالية تطمح الى كل قول وتنفيأ فى ظلال كل متكلم والظمان يستنقع من كل مورد وليس الحجر عن ذلك الا ضيق فى العطن وعور فى الفطن وتباعد عن القصد وخدش فى وجه الصواب أو شلل فى كف الآخذ وقيد فى رجل الطلب وخطل فى جسم التحصيل وقذى فى عين الاستبصار وطرش فى مسمع الانصاف وخور فى عقل الاجتهاد وظلمة فى نور البصيرة فياله من نطق خير منه السكوت وعلم أجهل منه الجهل وفهم أكمل منه العي قد استفدناه من مقال القائل

عد عقال الفضل فى الفضائل ورفعه فى أعظم المنازل

فقد دعا الهمة للتكاسل وأهمل الحق برعى الباطل

واستفرغ السمع لقول عاطل

ولقد نجح أهل هذه المقالة بما يعتقدونه الجهال من اختصاصهم بعلم الحديث

وما شعروا أن غيرهم أعرف به وأعمل ، وأدرب فيه وأكمل ، وأحسن نظرا في دلائله وأجمل ، وأقصى بالفهم الى مقاصده وأفضل ، وأحفي باستخراج كنوزه وأحفل ، واحمي له عن اتحال المبطلين واحمل

هم منك أدرى بالذي تدري به ٥ هم منك أروى للذي ترويه

ولكن الصعلوك اذا ظفر بشيء من نفائس الدنيا ظن انه لا يوجد الا بيده واعتقد خلو الارض عن وجود مثله فكل ما في كتب الحديث قد قتله المفرعون خبرا وقلوبه بطنا وظهرا وهؤلاء المدعون اتباع السنة يحسبون انهم قد انفردوا بالنظر في كتب الحديث لا يحسبون أن لغيرهم على مناهلها ورودا ولا في مسارحها شهودا فما أبعد ما طوحت بهم الطوائخ وما أعجب ما بلغ بهم الإعجاب ؟ وأعجب من ذلك أن كثيرا من عوام الطائفة قد اعتقدوا المباينة بين كتب الحديث وكتب الفروع وان من عمل بما في أحدهما فقد خالف الآخر وهذا أحد مفاسد هذه المقالة ٥

ان الكتاب والسنة هما الكوثران المعين وان مؤلفات الحفظة لهما هي قدحان الشاربين وهذا مثل في الصورة حسن وهو حقيقة الممثل من حيث ان الكوثر في بعض التفاسير هو العلم وقد ظهرت بركة العلم المستنبط من الكتاب والسنة في البسيطة على اختلاف الامة وتباينها واجتماعها وافتراقها كل منهم قد بنى أمره عليهما واستند في كل فعل اليهما وأخذ منهما مطلوبه غير منازع ولا مدافع ولا يدعى الاختصاص لمعرفة مراد الله دون غيره الا من لم يرد زمام التقوى عن مدحضر التزكية للنفس ودعوى علم علام الغيوب لما أضمره القلوب وان المكلف في أمر دينه بمثابة المكلف في أمر دنياء وذلك أنه محتاج كل يوم الى ما به القوام من كل مطلوب من طعام وشراب وما لا بد له منه في معاشه فهي مطالب كثيرة يحتاج فيها الى السعي الى كل مطلوب على انفراده

فإذا كان قد جمع له جميع المحتاج إليه في خزانة فاعطاه صاحبها المفتاح وقال له هذه الخزانة فيها من كل مطلوب مما يعيش به الإنسان أكمل عيش ويتنعم أجل نعمة نخذ المفتاح ونخذ ما احتجت إليه من هذه الخزانة واسترح من الطلب والنصب في تحصيله فوجدت تلك الخزانة شاملة لكل مطلوب، كافلة بكل مرغوب فانه حينئذ يستريح من التعب ويحمد ذلك المعطى ما خوله من النعمة التي لا يساويها شيء فهكذا سبيل من جمع لك خزانة من علم الله ورسوله تشتمل على جميع ما تحتاج إليه في صباحك ومساءك ومسرحك ومأواك وطعامك وشرابك ولباسك وكل تصرفاتك من عباداتك وعاداتك حتى لا تحتاج لطلب شيء من خارج بل قد اشتملت على ما تحتاج إليه في إقامة دينك من كل باب لتحقيق بك أن تطيل الثناء على الذي منحك وقرب لك البعيد وسهل لك العسير وليس ذلك من كلامه ولكنه كلام الله ورسوله وهكذا كل كتاب في الفروع من كل المذاهب ليس العمل به الا العمل بكتاب الله وسنة رسوله لا يخرج عن ذلك الا ما خالف الضروري من الدين . هكذا ينبغي أن يكون الاعتقاد في المسلمين ، ومسائل الفروع كلها جليلها ودقيقها مقبولة من أهلها على اختلافها ومن ثمة حكم أهل الأصول بان المقلد كالمجتهد بمعنى انه يأخذ بأى قول من أقوال الأئمة في أى شيء وهذا يقتضى اصابة المجتهدين على الوجهين في التصويب

لحقى لمصغ الى مشبطه \* عن نهج سبل الرشاد ما فعلا  
 أحل قيد القصور أم هو فى ال \* أسر فلم ينتقل أم انتقلا  
 أم اطمأنت به المنازل فى \* مفازة الانقطاع أم وصلا  
 فكأن يبرد العلوم مشتملا \* وخذ رخيص الذى علا وغلا  
 واسمع من الله والرسول فما \* فى كتب الفقه غير ما نزلا  
 وان صاحب هذا القول كسافر ضعيف القوى قد منع نفسه من الغدا



وحظر على نفسه التروى بالماء طامعا أن يعيش بغير زاد ويطير بغير جناح  
أو كراكب في البحر لا يتمسك بسبب قد طوى الشراع وخرق السفينة وألقى  
المرساة وطرح نفسه في مهاب الرياح ممتطيا ظهور الأمواج وليس هذا بتحقيق  
لعلم السنة ولا بتفجير عن السماع لكتب الحديث معاذ الله بل سلوك الى دخول  
البيوت من أبوابها ، وتسليم لتراجمة السنة وأربابها ، ووطء على آثار أقدام الحفظة  
من أعلامها لتكون مرتقيا الى المعارف بسلم الوصول . مهتصرا أغصان  
العوارف بايدى النظار ، مقتبسا للهداية من شجرة الطور جامعا لمتبدد مسائل  
الدين من أسلاك الانتظام . واضما لشوارد المعانى على طرف الثمام

نعم ولا يخفى انه يجب انه يكون الكتاب والسنة ترجع اليهما المذاهب كما  
قاله السيد الحسن الجلال والمقبلى من المتأخرين وقد أطلا القول فى ذلك  
وحسبا انفرادهما عن هذا القول ومخالفة الجمهور لمقاصدهما

والذى أرى أن هذا هو اجماع المسلمين وانما ذلك فرض المجتهدين من الأمة  
وأما أهل التقليد فسواء فى حقهم كل قول وقد علم أن أهل الاجتهاد والنظر  
يختارون لأنفسهم ويرجحون ويستدلون بالكتاب والسنة وهو موجود فى  
أهل كل المذاهب وهو المقرر فى أصول الفقه لكل من ألف فيه فإذا التبجح  
بشيء عمل المسلمين عليه ؟ وقد تكلمنا فى التقليد بما عرفت وطلبا بمن لم يباغ درجتهم  
أن يأخذ ذلك عنهما تقليدا فليس عن التقليد مخرج وهو ضرورى فى جميع  
الأعصار والأصل فيه أن يقبل العامى قول العالم فذلك اجماع من المسلمين  
وأصله وجوب قبول خبر المخبر العدل فى الشريعة ولما كان المدون فى كتب  
المذاهب قطعى النسبة الى أهلها كان ذلك المنسوب اليه فى حكم الحى الموجود  
الا أن يخبره أن الحكم فى المسألة كذا فلا حظ فى تقليد الميت كالحى اذ العبرة  
بصحة صدور القول منه اما مشافهة أو تواترا وما أحسن من أخذ عن الكتاب

والسنة بقدر مبلغه من العلم ولم يحظر على غيره كل قول من أقوال الأمة اذ كل منها حكمه حكم هذا الذي أخذه المذكور عن الكتاب والسنة فان أمر غيره به وحظر عليه غيره فقد قلده هذا المأمور ولا فرق بين تقليده أو غيره فكل له دليل

﴿مثال ذلك﴾ أن يروى وجوب التسمية في القراءة ويقوى عنده الدليل به ويمنع غيره من تقليد أبي حنيفة في حذفها فهذا حيف في الحكم فإن أبا حنيفة متمسك بدليل من السنة كاستمساك فقلده كقلدك سواء لانضل لمقلد على مقلد انما التفاضل في الاجتهاد

وهكذا كل مسألة مسألة ، هذا وأنا أعجب ممن يعمل بالسنة ويلزم الناس العمل بها ويتوهم أنه سلك مسلكا غير مسالك الفقهاء والفرض أن أئمة المسلمين الذين انتسب اليهم أهل المذاهب انما صنعوا هذا الصنع بعينه فقد كان الشافعي من أحرص الناس على العمل بالسنة فكان يأخذ لنفسه بما رآه ويدونه ولا يزال يكرر فيه النظر فرما رجح له غيره فيثبت له قولان كل ذلك انما هو لتجرده للاخذ من الكتاب والسنة فبعد انقراضه دون كلامه واتخذ من بعده مذهبا أعنى من كان يقلده في حياته و يأخذ بقوله أخذ بعد وفاته بقوله أيضا فاجتمع على هذا الرأي جماعة وهكذا في كل امام متبوع انما هو أخذ من الكتاب والسنة كصنع هذا الذي زعم انه انفرد بالاخذ وأما أمره بترك كتب الشافعي مثلا فان كان يدعو العوام الى النظر فلا يتوجه معه خطاب وان كان يدعوهم الى تقليده فيما اختار بما أخذ من الكتاب والسنة عاد آخر الامر أوله وعاد المنهى عن التقايد مأمورا به والله أعلم

واعلم أن كل من ألف في علم الشريعة فهو يدعى انه أخذ من الكتاب والسنة وخدمهما وأخذ أحكامهما وهذه الدعوى منه ليس الحكم فيها الا لله

تعالى الذى يعلم السر وأخفى ، وأما أن يحكم عليه بشر مثله لا علم له بشئ من باطن أمره بل ومن ظاهره فينسب اليه أنه لم ينهج على الكتاب والسنة فقد ادعى هذا أن الحكم فيما بين ذلك الرجل وبين الله - تعالى عن ذلك - والله يرد عليه بقوله (ولا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى) ومعاملة الله إنما هى بالسرائر لا بالظواهر وربما يعلم الله من شخص من حسن النية والقصد ما يقبل الله به كل عمله وإن كان نظره أقصر من غيره وخطؤه فى الظاهر أكثر .

فتنبه لذلك فربما غمطت من هو خير منك (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم) إنما الكامل من أعاد انتقاده على نفسه ، وأسند الغفلة الى عقله وحسه . فلا يدري أهو فى انسانيته وكأله من حيث مراد خالقه خير أم ذلك الغير ؟ ثم كل متكلم من أهل شريعة الاسلام فى كل مقام إنما يبني كلامه على الاخذ من الكتاب والسنة .

ها نحن فى هذا المقام وهذا القيل والقال ندعى انا أخذناه من الكتاب والسنة والحكم فى ذلك هو الى من اليه الحكم كما مر لا من يتحكم فما ظنك بمن تكلم فى الشرعيات من العبادات والمعاملات فان قلت ان بعض المصنفين يظهر له الدليل فى المسئلة ويرجحه لنفسه ويمشى فى مؤلفه على خلافه وتقرير قول غيره

(قلت هذا) أمر غير خطير وخطب غير عسير قد عرفت انه قد انتقاد للدليل بحسب مظهره وحرر فى كتابه مذهب غيره مما الخلاف فيه شائع شهير وهو ظنى لا يتوجه على مخالفته القطع ببطالانه بل الامر مبنى على صحة ذا وذاك وعد ذلك كله شريعة كما تراه فى أهل المذاهب الاسلامية فأى حرج فى حكاية قول هذا حاله ثم ان المرجح لما ظهر له دليله لا يقطع ان ذلك المحرر للغير لا دليل عليه فقد يعتقد قول هذا مساويا لقوله من حيث اعتقاده اصابة كل

مجتهد لمراد الله وهي مسألة أصولية قد شاع الخلاف فيها ورجحها كثير من المحققين ومع تحقق هذا المعنى ينقطع الاعتراض من أصله وهو الحق الذي يقتضيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اختلاف أمتي رحمة » وقد احتج به مالك لما أراد المنصور حمل الناس على الموطأ ورواه أعلام السلف من أهل الحديث مرسلًا كما ذكره السيوطي قال ولعلمهم اطلعوا على اسناده ولم يبلغنا فلم يحكم السيوطي بانقطاعه لتظافر النقل في روايته عن ذكرهم أئمة الحديث الباحثون عنه سنداً ومتناً فكيف يؤمنونه في مقام الاحتجاج ؟ كما صنع مالك ولا سند له عندهم

﴿ قلت وإلى هذا ﴾ لحظ من قال إن المرسل أقوى من المسند إذا أرسله من عاداته الاسناد وكأنه قد ثبت عنده وهو موافق للعقل أعني أن الاختلاف رحمة والواقع مما يجده الانسان من اتساع الاحكام حتى لا يكاد يخرج العامي ولهذا ان من وافق في صلاته قول قائل ترك وشأه ولو كان الحكم واحداً لضاق به الخناق ولقد كنت أجد حرجاً في النفس حين أرى كثيراً من العوام يسجدون من ركوع ويتركون القيام وأقول هذا يجب فيه التعليم للجاهل فربما يقبله ويكون لم يبلغه وجوبه وفعلت شيئاً من ذلك حتى تأملت قول أبي حنيفة انه لا يجب الاعتدال من الركوع فانزاح عن شيء من الخرج كثير وذلك انه قد وسعه ما وسع طائفة من المسلمين انتهى

﴿ وبعد ﴾ فقد عرفت ما ذكر من الخطر في المنع من كتب الفروع والتفسير عنها وانه خلاف الاجماع الى غير ذلك فساظنك بمن منع القراءة في كتب الحديث فلقد جاء بالعجب العجيب ووقع في خرق الاجماع بما سببته ان شاء الله تعالى وفي أعظم مما وقع فيه الاول وظن ان ما في كتب الحديث مطابق لمذهب المخالف له ولم يدر أن دليلاً في ببيان عقيدته في التشيع مأخوذ

من تلك الكتب على نحو مأخذ المخالف ، ومحل المعركة فيما بيننا وبينهم عند تلك  
الاحاديث هذا ولم يسمع من أحد ممن يعتد به التصريح في هذا المعنى وهو  
ترك كتب الحديث بلفظ محرر يمكن التكلم عليه لكننا سمعنا من أفواه كثير  
من العوام وطلبة العلم نسبة المشتغلين بعلم الحديث الى الخروج عن الصواب  
ومخالفة أهل البيت الذين هم قرناء السنة والكتاب وهذا القول من السقوط  
بالمحل الذى لا ينبغي الخوض مع قائله لكننا نحسن الظن به كما أحسنه بالغير  
فنقول هذا رجل قد تمسك بأهل البيت ورأى أن الاقتداء بهم والأخذ من  
عليهم هو المقصود للشارع لما ورد من الأدلة القاطعة بكونهم مع القرآن  
ومواليتهم لا تكون الا بمعاودة عدوهم وهؤلاء أهل الحديث يثبتون روايات  
أعداء آل محمد ويعدونهم من أفاضل الصحابة فلا جامع بين من اتبع أهل  
البيت وبينهم ، فنقول ما أحسن الاقتداء بأهل البيت انهم لم يخرجوك من الهدى  
ولن يولجوك فى الردى من استمسك بهم فقد استمسك بالعروة الوثقى فهلا  
استمسك هذا القائل بهديهم فى الاخذ من هذه الكتب والعناية بها ودرسها  
وتدريسها ؟ وقد كان الواجب عليه أن ينظر كيف هديهم فى شأنها وكيف  
صنعهم فى معاملتها ثم يخذو حذوهم وينحونحوهم وقد علمت ان من أئمة الحديث  
وحفاظه الذين هم عمدة المسلمين بالاجماع ممن هو بالغ فى التشيع الغاية وذلك  
مذكور فى كتب المحدثين مشهور فقد ذكروا بعض مشايخ البخارى وغيره من  
أئمة الحديث بأنه شيعى غال ومع ذلك فهو ثقة مأمون وكم وكم فى كتب الحديث  
من رجال الشيعة المشهورين بذلك ومع ذلك فهم مشتركون هم ومخالفوهم فى  
سماع الحديث واسناده واختلافهم واقع فى الأدلة المأخوذة كلها منه ومانسبة  
كتب المحدثين الصحاح المشهورة بين المسلمين الا نسبة كتاب الله العزيز . فيه  
كل مأخذ لكل من الامة لا يختص به أحد دون أحد وكذلك السنة فان كل  
أحد متمسك بأهدابها قد وسعت الخلق



﴿واعلم﴾ علما حزما وحكما حتما أن سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم محفوظة كما حفظ الذكر اذ هي من الذكر وقد حفظها الله في صدور الحفاظ كما حفظ القرآن وما من رجل من رواتها الا وهو معروف بنعته واسمه وجميع أحواله فليس في الاسلام خلل في وضع الشريعة أعنى أنه لا يتصور أن يدخل في أحكام الله من العبادات أو الاعتقادات ما ليس من الشريعة بل كل ذلك منها وذلك كالكتاب العزيز وكل أحد يأخذ في تأويل دليل مخالفه فاذا كانت السنة محفوظة فقد وضع حفاظها هذه الكتب التي عرفها أهل هذا الفن وأقروا لمن وضعها انه قد اختار أصح ما يؤخذ وتتابع على ذلك الحفاظ حتى وقع اجماع المسلمين على انها كتب السنة المنسوبة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعنى انها من أصح الكتب والاجماع في ذلك من سائر الفرق قطعى وانما المجهول عند المخاطب موافقة أهل البيت أيضا على ذلك فيصح اجماع الامة وسنوضحه بشيء مما هو معلوم بدون استقصاء فنقول ان أئمة اليمين من أهل البيت قد تلقوا هذه الكتب الاسلامية بالقبول وأخذوا منها أدلتهم في الاصول والفروع وأسمعوها واستجازوها وأجازوها الا انها لم تظهر في اليمين فيما علمت الا من أيام الامام عبدالله بن حمزة أو قبله لأن الامام الهادى قريب العصر من البخارى فخروجه الى اليمين بينه وبين وفاة البخارى نحو ثلاثين سنة أو تزيد أو تنقص ويبعد في مثل هذا الوقت أن يكون قد اشتهر كتابه في الاقطار حتى بلغ اليمين وانما شهرته من بعد انتهى

هذا وقد ذكر السيد محمد بن ابراهيم أن الامام أحمد بن سليمان قد نقل عن كتب الصحاح في كتابه أصول الاحكام . ثم ان الأئمة أخذوا تلك الكتب وسمعوها عن المشايخ فقد ذكر الامام عبدالله بن حمزة - في كتابه الشافى - طرقه في رواية كتب الحديث وأسندها الى مؤلفيها ثم من بعده من

الأئمة كذلك حتى اشتهرت وانتشرت وقرئت في صنعاء في أيام الامام صلاح الدين ووالده كما ذكره السيد محمد بن ابراهيم الوزير ، وأما الامام يحيى بن حمزة والامام المهدي فقد علم اعتمادهما على ما في تلك الكتب من الأحاديث كما تبينه التخریجات ، وأما الامام عز الدين بن الحسن عليه السلام فقد رحل في طلب الحديث الى العامري وأسمع عليه واستجازه وما وضعه له في ذلك منقول معروف والامام شرف الدين عليه السلام قد انتهى اليه علم الحديث فكان قد أخذ هذه الكتب عن مشايخه ورواها لمن أخذ عنه وأجاز واستجاز حتى اتصلت سلسلة اسناده بالامام القاسم بن محمد فهذه الرواية عن هذه الكتب عن شيخه السيد أمير الدين عن السيد أحمد الوزير عن الامام شرف الدين وهذا في رواية الكتب بسلسلة الاسناد المتصلة بالمؤلف فما هذا النكير على من سلك مسلك هؤلاء الأئمة ؟ ثم ان أولاد الامام القاسم تلقوا عن والدهم وعن مشايخه فسمعوا هذه الكتب فمحمد بن القاسم وهو المؤيد بالله قد كان رحالة في علم الحديث قد سمع على أبيه جميع مسموعاته وزاد بالسماع على غيره ثم صاحبهما قطب رحا التشيع وواسطة عقد علماء الزيدية أحمد بن سعد الدين المسوري قد كان اماما في الحديث قد سمع تلك الكتب على الامامين وعلى مشايخهما وكان من الحفاظ

نعم والامام المتوكل على الله اسمعيل بن القاسم هو فقيه الشيعة ومفتيها قد أخذ علم الحديث عن علماء الشافعية في تعز في أيام خلافة أخيه المؤيد وجود سماعها وأخذ الأجازات . ثم ولده الامام المؤيد بالله محمد بن المتوكل صاحب الورع المعروف قد سمع تيسير الديبع على الشيخ عبدالعزيز المفتي وقد وصل الى حضرته فسمعه عليه في محفل من الفضلاء الأعلام واستجاز وأجاز . وكذلك أخوه يوسف بن المتوكل كان قد سمع تيسير الديبع مع أخيه المؤيد وأجاز

الشيخ المذكور لها فكان الأفاضل في صنعاء يأخذون عنه وهذا في سنة عشرين وما بعدها الى سنة أربعين ومائة وألف فكان ممن يقصده للسمع الى بيته ابراهيم بن القاسم بن المؤيد وهو ممن كان قد سمع كتب الحديث وله أسانيد في كل كتاب منها فسمع على يوسف بن المتوكل التيسير ثم محمد بن اسحق بن المهدي ثم احمد بن اسحق بن ابراهيم بن المهدي الى غير هؤلاء من سائر الأعلام وأخذوا الاجازة عنه وما سمعنا بالنكير في تلك الايام ولا قبل هؤلاء من النواصب كما سمعناه اليوم من هؤلاء ولقد كان السيد العلامة الفقيه الاصولي الحديثي الحسين بن احمد زبارة أوجد الشيعة وأشد هم حراسة لاهل البيت قد كان ممن حضر تلك القراءة وأخذ الاجازة في التيسير وكتب على نسخته حاشية السيد الطاهر بن الحسين الاهدل على التيسير وكان يحدث في جامع صنعاء في شهر رمضان في مؤخر الجامع بين صلاتي المغرب والعشاء وحضرت أنا على سماعه وجماعة ولم يعلم انه قال قائل ان هذا خلاف مذهب الشيعة وهذا في سنة تسع وعشرين ومائة وألف أو ثمانى . ثم رأينا السيد العلامة عبد الله بن علي الوزير وهو يحدث في تيسير الديبع في الجامع النهار وسمعه منه ابراهيم بن الحسن ابن الحسين بن المؤيد وكان ابراهيم بن الحسن قد سمع نصف التيسير الاول على يوسف بن المتوكل ونصفه الآخر على السيد عبد الله الوزير فما وسع هؤلاء الأئمة من عهد الامام احمد بن سليمان وسائر فقهاء مذهبهم الى الآن فليسعنا في كل ما اشتبه علينا من الوجوه التي سنينها ان شاء الله تعالى ولقد كان القاضى العلامة احمد بن صالح بن أبي الرجال على تشيعه من أشد الناس طلبا لكتب الحديث هذه وأخذ الاجازة فيها من عدة من العلماء وحضر سماع الامام المتوكل على الله على محمد بن عبد العزيز المفتى التعزى الشافعى وجود القاضى قراءة الحديث وأخذ عن عبد الرحمن الحيمى ومع ذلك فلم تنحل عقدة

تشيعه كغيره فما هذا الواقع الآن الا بسبب عدم الاطلاع على تلك الكتب  
ومأخذ الشيعة منها أما علمت أيها الشيعي أنك عند هجر كُتب الحديث والنور  
عن قراءتها وعن قرأها قد نصرت خصمك ورفعت له راية وقد اشتد فرحه  
بذلك وأظهر أنه لم يسلك على السنة ويأخذ بالحديث غيره وان الشيعة ليس  
لهم متمسك بالحديث وهذا عين العجز والقصور والتثوية بمذهب المخالف  
فان كل انسان من المسلمين يعلم أن الشريعة هي في كلام الرسول صلى الله عليه  
 وآله وسلم فقد وقع الوهم مع كثير من العوام ان الشيعة لا متمسك لهم بالحديث  
وهذا من أعظم مفاسد هذه المقالة أما علمت ان الشيعة لهم بهذه العناية  
الكبرى في الاخذ منها وان كل مسألة من مسائلهم واعتقاداتهم عليها دليل في  
كتب الحديث مبين فاني لك اقامة الحجة على مقاصدك وقد حجرت على نفسك ؟  
فان قلت ان هؤلاء المؤلفين في الحديث يترضون على من هو عدو لله  
ولرسوله في معتقد الشيعة كمعاوية واضرابه قلت هذا من أعجب الاعذار عن  
نهج سبيل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فهو أمر ليس من كلام الرسول ولا ادعى  
قائله انه من حملة الحديث فماذا عليك أن تأخذ بالحديث وتترك غيره ؟ ثم يسعك  
ما وسع الأئمة من أهل البيت الذين رووا هذه الكتب وسائر شيعتهم فلم تزل  
بين أيديهم يقرؤونها ويقرؤونها وهي كذلك فما كان ذلك سببا للامتناع منها  
ولقد رأيت بعض علماء الشيعة وكان يكتب الكتب بالأجرة يستفتى العلماء  
بجامع صنعاء عن حكم تلك الترضية التي لا يراها الشيعي هل يحذفها الناسخ  
المؤجر على نساخة الكتاب أم يبدها أم يزيد فيها أم ينقص ؟ هذا حاصل  
سؤالي فأجاب عليه جماعة من الاعلام انه لا يغير شيئا عن رسمه فالتأجير قد  
وقع على تحرير ما في الكتاب جملة ويكون في تحريره الترضية على معاوية  
ونحوه كمن يحكي الاقوال الباطلة وليس على الحاكي حرج فقد حكى الله الاقوال

الكفرية في كتابه وصارت مدرسا للخلق كقولهم عزير ابن الله ، المسيح بن الله ان الله ثالث ثلاثة هذا كان جواب أحدهم وتطابقت الآراء على ذلك ، وقال بعضهم بل لا يكتب ما هو محذور عنده ومع ذلك فلم يقل أحد بان تلك الكتب تهجر لذلك وكأني بك تحسب ان كل من قرأ في تلك الكتب جرى على لسانه ما هو مكتوب وهذا غير واقع بل قد رأيت من علماء تعز من لا يجرى لسانه بالترضية وهو يملئ كتب الحديث لكرهه جماعة من الزيدية في حضرته فكان يعتمد ذلك اما تقيية واما قطعاً للشقاق ومحبة للسلامة من الجدال فهذا أحسن من ذلك الفاعل ، فتجنب كل ما يوقع في الخلاف حسن وقد علمت أن اعتقاد الاشاعرة أن معاوية ونحوه قد أخطأ ولكن لهم حق الصحبة ، وقد علم من عقائدهم أيضا أن مرتكب الكبيرة لا يقطع عليه بالهلاك وهذا خلاف بين أهل الأصول موضعه معروف فدعهم واعتقادهم وامش على اعتقادك وخذ أدلة مذهبك من تلك الكتب كما فعله غيرك

(فان قلت) ان كتب الحديث من رواية أهل البيت موجودة فما حاجتنا الى غيرها ؟ قلت نعم الحديث مشترك بين جميع الامة وقد روى أئمة أهل البيت منه الكثير الا أن المروى في كتبهم بالاسناد معروف وهو مجموع زيد بن علي وأمالى أحمد بن عيسى ومارواه المؤيد بالله في التجريد والاسانيد الحيوية ، وقد ألفوا أغنى أهل البيت وشيعتهم عدة من كتب الحديث المرسلّة اعتمدوا في النقل على هذه الكتب التي بين أيدي الامة كما هو معروف لمن بحث ، ثم ان هذه الكتب المسندة لهم قد رواها أئمتهم وأسندوها ومع ذلك فلم يتركوا رواية كتب الصحاح وغيرها من المسانيد بل رووها وحدثوا بها في مدارسهم وشحنوا بها مؤلفاتهم فما قالوا يكفيننا ما وجدناه من رواية أهل البيت كما قلت وهم القدوة ولهم حق الاسوة



فان قلت لا نعلم أن أهل البيت قرأوا هذه الكتب فهذه دعوى يجب عليها البرهان (قلت) أما اذا بلغ الحال في عدم معرفة أحوال هذه الطائفة من أهل البيت باليمن الى هذا فيتوجه معه قطع الخوض لان البيان واقامة الحجة انما يكون على شيء مغمور. وأما ما هو مشهور متواتر فسيل المحتج عليه الاشارة الى الواقع وهذه كتبهم بين أيدينا لا نجد أحدا من أعلام الأئمة وشيعتهم ممن تمسك بالعلم الا وهو يكتب خطه في تلك الكتب سماعا واجازة وتحشية وضبطا وعناية ولو احتاج قائل ذلك الى دليل لافتقر الى مجلد كبير ينقل فيه الفاظهم بأعيانها أو يحصر نسخهم التي عليها خطوطهم فهي موجودة وهذا أمر لا يحتاج اليه من له أيسر اطلاع

(فان قلت) ان هؤلاء الآخذين من كتب الحديث الآن يحتجون بها على ما يخالف مذهب الشيعة ويزعمون أنهم أهل السنة

(قلت) قد نهيتك أن أهل كل معتقد مأخذهم من تلك الكتب فلو صنعت صنعهم لو جدت لمقاصدك ومذهبك مأخذا من تلك الكتب هو مثل مأخذهم لا يجدون الى رده سبيلا كما قد ذكرت لك انها كالكتاب العزيز بين أيدي الامة يؤخذ منه كل مقصود وهذا أمر لا يفتقر الى برهان فهذا هو السبب في تمسك أهل البيت والشيعة بهذه الكتب ولو كانت على مذهب أحد بخصوصيته لم يشاركه فيها غيره لما أخذوها لكنهم وجدوها مشتملة على كل دليل. واليهما يفتقر كل مذهب، وعنهما يستمد كل معتقد، ومنها يغترف كل وارد، وكم في الحديث من متشابه كمتشابه القرآن كما جاء في أحاديث الصفات فكما يرد في القرآن الى المحكم فكذا هنا وقد علمت أن في القرآن حجج كل أحد من عدلى وأشعري الى غير ذلك من كل الفرق ومع ذلك يأخذ الكل منه والا فلو كان أخذ الخصم دليله من الحديث يوجب اطراحه لكان يجب ترك القرآن اذ كل مخالف في

الاعتقاد قد أخذ منه فانظر الى قوله تعالى (وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة) كيف يأخذ به من هو عندك مخالف للحق وأنت محتج بقوله تعالى (لا تدركه الابصار) فهلا تركت القرآن لما استدل به خصمك وهكذا سبيل الحديث تجد الكل به متمسكين وعنه آخذين فلا تترك حظك منه فربما يكون أوفر من حظ الغير وكما ذكرت من أن الآخذين فيها الآن يحتجون لمذهب خلاف الشيعة فكذلك قد اعتمد الشيعة من المحدثين عليها وأخذوا مقاصدهم على مذاهبهم من تلك الكتب وغلا بعضهم بالتشيع وهو يدرس تلك الكتب صباحا ومساء ، ويعتقد أن سلوكه على منهاجها ، وان السنة مذهبها ، وهذا أمر شائع ذائع ، ومن عرف تراجم الحفاظ من أئمة الحديث وعلم تشيع كثير منهم علم مأخذهم هذا ، وقد أخذ الشيعة الامامية من تلك الكتب وأسمعوها على المشايخ وأخذوا منها على معتقدهم دلائلهم ، فقد ألف ابن البطريق من علمائهم كتاب العمدة في فضائل أهل البيت والتزم أن لا ينقل فيها الا ما كان من الامهات أو من كتب المحدثين ثم روى تلك الكتب بالسماع على المشايخ ومع ذلك فانه نقل عنها في كتابه المذكور خمسمائة حديث بما رواه أهل الامهات هي عمدة الشيعة على عقائدهم ، وكذلك غيره من أئمتهم الآخذين عن كتب الحديث فقد وقفت من ذلك على غير العمدة مما هو على نحوها والمراد من ذلك أن أهل كل مذهب مأخذهم منها وهي كالكتاب العزيز بين الامة اجماعا (فان قلت) فان أهل هذه الكتب رتبوا درجات الصحابة في الفضائل على الترتيب الواقع من تقدم أبي بكر الى آخرهم واعتقدوا صحة خلافة أبي بكر ومن بعده وهذا أمر تأباه الشيعة (قلت) هذا الترتيب الذي فعلوه لم يسندوه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كانوا يعتقدونه كذلك انما هو ترتيب بحسب الواقع كما يفعله أهل التاريخ فان من ترجم للخلفاء فلا بد أن يذكرهم على الترتيب

الواقع في الخارج وقد صرح الحفاظ من أهل الحديث بذلك فقالوا : ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعهد بالامر بعده لاحد لكنه وقع الاختيار على أبي بكر ولم يدع النص الا البكرية فاذن هذا الترتيب انما هو الواقع وقد كان كذلك فاذا علينا فيه ؟ وان كان اعتقاد غيرك انه كذلك في نفس الامر فما سبيله الا سبيل من يحكى التاريخ

(فان قلت) قد روى أهل هذه الكتب عن معاوية وعمر بن الخطاب وغيرهم والمغيرة وهؤلاء غير مقبولين عند أهل البيت عليهم السلام ولا مرضيين

(قلت) هذه مسألة أمرها يسير غير عسير لوجوه : أحدها أن مذهب بعض أهل البيت قبول روايتهم فيما يتعلق بالديانات ما لم يكن لهم فيه غرض كما صنع الأمير الحسين في الشفاء . الثاني أن المنقول عنهم هو الشاذ النادر الذي لم يشيد عليه بنیان الاحكام الشرعية ولا شيء من القواعد الاصولية ولا الكلامية بل قد حصرت مروياتهم في هذه الكتب وسبرت ووافقهم في الرواية لما رواه غيرهم . فكان المعتمد على الغير في كل فرد يرد من أحاديثهم ، وشذ شيء يسير انفرد به بعضهم لا يترتب عليه حكم ولا يخل بالشرعية اهماله فدعه ولا تعمل به ولا تلفت اليه وان شئت فاترك حديث هؤلاء كلهم فليس على أحد منهم اعتماد في الشرعية ولا حكم يجب العمل به لم يرو الا من طريقه ويكون سبيل مارووه سبيل ما طرحته من قول المؤلف

(فان قلت) ان هؤلاء المبائنين لأهل البيت من أهل الحديث لا اعتماد عليهم ولا يوثق بهم ولا ينبغي النظر في كتبهم

(قلت) فهلا اقتديت بأهل البيت في الاخذ من كتبهم ودرسها وتدريسها وأخذها عن المشايخ وطلب الاجازة في روايتها لا ريب عندنا انها متلقاة بالقبول فمن حجر قراءة كتب الحديث وادعى أن ذلك من الخروج عما يجب من ولاء أهل البيت فقد اشتمل قوله على الخطأ

﴿فان قلت﴾ انهم يروون شيئا في فضائل معاوية وعمره ومن لا يصح أن تكون له فضيلة وهو عند الشيعة من أعداء الله  
 ﴿قلت﴾ قد عرفت سابقا ان الشريعة المحمدية محفوظة كتابا وبسنة وقد اتفق الحفاظ من أهل الحديث على انه لم يثبت لمعاوية شيء من الفضائل هكذا قال ابن حجر والسيوطي وغيرهما مسندين له عن غيرهم من الحفاظ وقد قال مجد الدين في كتابه سفر السعادة في آخره وقد ذكر الموضوعات بأن فضائل معاوية ليس فيها حديث انتهى بلفظه أو معناه ووافقه وهم عليه فالحمد لله قد كفونا المؤنة

﴿فان قلت﴾ هذا صاحب التيسير نقل في كتابه في فضائل الصحابة عن عبد الرحمن بن أبي عميرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لمعاوية اللهم اجعله هاديا مهديا (قلت) نعم هذا حديث رواه الترمذي وقد تكلم عليه ابن عبد البر امام المحدثين ومرجع المسندين في كتابه الاستيعاب في تراجم الصحابة فقال في ترجمة عبد الرحمن بن أبي عميرة راوى هذا الحديث عبد الرحمن بن أبي عميرة لا يصح له صحبة ، وقد روى عنه أربعة أحاديث لا تصح كلها ، وسرد تلك الاربعة وأحدها حديث معاوية هذا ومن ثمة اتفق الحفاظ على انه لم يصح في فضائله شيء والا فلو صح حديث الترمذي هذا لحكموا به . ومن العجب الذى ينبغي أن يتنبه له ان ابن الديبع قال في كتابه التيسير ما لفظه وعن عبد الرحمن بن أبي عميرة وكان صحابيا ثم روى الحديث أعنى بذلك انه زاد وكان صحابيا ولم تجر عادته بذكر ذلك في سائر الصحابة انما يقول عن فلان وهو اشارة الى خلاف ما قاله ابن عبد البر وهو العمدة في الصحابة . وقد تبعه أعلام أئمة الحديث وسلبوا له وان اليه المرجع في الحديث متنا واسنادا سيما في الصحابة ومع ذلك فلو ثبت ذلك لكان قد خالف قول الحفاظ كما قد عرفت وهذا أمر لا يزال أهل الحديث يذكرونه في ترجمة معاوية أعنى انه لم يثبت في فضائله

شيء فيقطع النظر عن هذا الحديث

(فان قلت) فهذه الامهات قد زعمت انها أصح كتب الحديث فما بال هذا الحديث لم يثبت ؟

(قلت) انما الاجماع واقع على أن هذه الكتب من أصح كتب المسانيد لا ان كل ما فيها لانزاع فيه ولا كلام لأهل الحديث فكم قد تكلموا على حديث فيها سيما في غير الصحيحين و بينوا وجه الضعف فيه وأعلموه بشيء مما هو في علوم الحديث بل هم يعلمون علوم الحديث في جميع الاحاديث فلكل فرد فرد منها حكم باعتبار ماهو عليه في نفس الأمر وهذا هو الحفظ الالهي ، فما كل ماهو محرر في كتب الحديث هذه جميعها له حكم الصحة ، بل كل كتاب منها قد أخذ على صاحبه شيء وأقلها مأخذا على مؤلفه الصحيحان وهذا أمر قد ذكره أئمة الحديث أنفسهم في كتب علوم الحديث ولم قد تتبع الحفاظ الترمذي فردوا عليه في ما صححه أو في ما حسنه فهذا الحديث المذكور في معاوية قد اجتث من أصله بحكم حافظ الامة وتبعه الحفاظ على ذلك فلا يزال به على انه لو لم يكف الامر فيه بكلام الحفاظ لكان لا يعارض ماهو عندك في شأن معاوية وكنت تجد لهذا مجالا من التأويل أقله ما قد قيل ان دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم موقوف على مشيئة الله وانه قد دعا بدعوات لم تجب ونزل عليه (ليس لك من الامر شيء) الآية وذكر شراح الحديث وجه الحكمة في ذلك ولكنه لا حاجة الى ذلك هنا للقطع بعدم صحة الحديث ولا ثبوته

و بالجملة فهذه الاعذار عن اقتباس علم الحديث مما ينبغي للطالب الصادق اطراحها وأن لا يصده عن المورد كدر شيء خارج وما أحسن قول الشاعر

أصغى الى قول العذول بحملتى \* لسماع ذكركم بغير ملال

لتلقطى زهرات ورد حديثكم \* من بين شوك ملامة العذال

واعلم انه لا مزيد على هذا في الحضرة على العلم واخذه من كل منقول وقد علمت



ماسقته لك في علم الفروع فإذا كان ذلك في أقوال الناس فما ظنكم بأقوال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فالطالب الفهم يتطلع الى كل ما ألف في السنة من الأحكام والسير وغير ذلك ومن شغل بعلم الحديث سمعا وبجحا أعنى رواية ودراية فإنه يبحث في عدة من العلوم فتراه يبحث في اللغة فيستثمر الفوائد النافعة له في ذلك المقام وغيره فإن بسط كفه في الأخذ من اللغة وحفظها حصل علما جما كالنهاية والفاثق والغريبين وغيرهما ثم تراه يبحث عن أسماء الرجال فيحصل على علم التاريخ فيطلع من أخبار الناس على ما هو مطلب للنفوس ومستروح للارواح، ثم ان نظر في الأدلة والترجيحات فلا بد أن يستحضر القواعد الأصولية ويكون له عند ذلك زيادة التحقيق لتلك القواعد نفسها أعنى قواعد الأصول اذ عند الأعمال للقاعدة يظهر لصاحبها باعتبار تباين محلات الأعمال واختلافها زيادة تقرير تلك القاعدة أو تقييد، ثم ان هذا التحصيل لمن أراد أن يتوسع في الأخذ عام في شروح تلك الكتب فقد صنعوا الصنع هذا وأخذوا من كل العلوم بحسب ما تقتضيه المطالب ومع ذلك فلم يستوفوا كل ما يجب النظر فيه فكم ترك الاول للآخر؟ فالبركة في علم الحديث ظاهرة واستمداده لكل علم واضح هذا وما كنت أظن أنه يحوج الدهر الى أن يدعى الناس الى الحديث الذي هو قوام الدين وما هو الا بمثابة من يدعو الى استعمال الطعام والشراب مما هو من ضروريات الحياة كيف العدول عنه؟ وهو شفاء الصدور وطمأنينة القلوب وجلاء الصداء. وكل الفوائد الدينية والدينية مستثمرة من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بل هو الدواء النافع لادواء النفوس بسماع لفظه تحضر القلوب لذكر الله وتخضع الجوارح لموقع خطابه البالغ كل مبلغ وهو منبع العلوم لا تنتهى عجائبه فاحرص على ذلك وعض عليه بالناجد فإن الذى رأينا عليه أباؤنا ومشايخنا. وسمعنا عن أجدادنا ورأينا بخطوط المتقدمين من أهل البيت، وعلمناه وعلمه كل من له أدنى معرفة

بحالهم هو نقل كتب الحديث درسا وتدرسا ونسخا وتحصيلا لم يمنعهم مامنعك  
 بما ذكرت . واعلم أن كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم متميز عن كلام غيره  
 غير محتاط بمذهب جامع الكتاب ولا حرف منه ولا شاهد له نخذ كلامه ودع  
 عقيدة من خالفك وعلى هذا درج الناس ، وإن المبان لهذه الكتب مبان  
 لطريقة أهل البيت فقد وقع في عين مامنه هرب والواجب عليه الاقتداء بهديهم  
 هذا وإن التطويل في هذا البحث بعد ازاحة الشبهة التي قد علمت أنه لا التفات  
 إليها من الامور التي يعجب لها أهل العلم إذ أقل أحوال من تلقن العلم أن يعلم  
 أن منبع العلوم جليلها ودقيقها هو كلامه صلى الله عليه وآله وسلم فهو قوام جسم  
 الايمان لا يستغنى عن الاغتذاء منه من نشأ على ملة الاسلام . هو الدواء للقلوب  
 من مرض الغفلة ، عند ذكره تلين الأفتدة ، والذي جرى عليه السلف من علماء  
 الزيدية هو درس هذه الكتب وتدريسها والاعتماد عليها والاحتجاج بها وهذا  
 جار فيما نعلمه من عهد الامام عبد الله بن حمزة الى الآن فتلك الكتب مشتركة  
 بين جميع الامة كالكتاب العزيز . ثم ان الشيعة هم رواة تلك الكتب أغنى ان  
 الاسانيد التي اعتمد عليها أهل الامهات كثير من رجالها شيعة ومنهم الغلاة في  
 التشيع ومع ذلك فهم مجتمعون في روايتها يروى الشيعة عن السني والسني  
 عن الشيعة وكما في مسند البخاري من شيعة بل بعض مشايخه من علماء الشيعة  
 وهو ثقة مأمون كما قالوه وكذا في سائر رجال الاسناد وفي كل طريق لا يكاد  
 يخلو السند عن شيعة وهذا أمر معروف مشهور يعرفه من نظر في تراجم  
 الرواة دع عنك من اشتهر بالتشيع من أهل التأليف المشهورة كأبي نعيم الفضل  
 ابن دكين وأبي يعلى وعبد الرزاق وسواهم وكان عادتهم رواية الشيعة عن  
 الشامي ورواية الشامي عن الشيعة والمراد بالشامي مقابل الشيعة فهذه العبارة  
 جرت على ألسنتهم فيقول ابن معين فلان كذا الا أنه شامي ومع ذلك فالثقات  
 عندهم معروفون من أي فرقة فكم من شيعة ثقة وكانت عادة السلف قبول الرواية

عن المخالفين في المذهب ، وعلى ذلك جرى أهل الحديث ، وتدل على ذلك الأسانيد فانك تجد الشيعي يروي عن مخالفه وكذلك المخالف عن الشيعي والقصد في ذلك رواية كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عمن يظن صدقه فاذا قد حصل الظن المذكور قبل ولو من مخالف في الاعتقاد ، على هذا درج السلف . ويجب أن يكون عليه مدرج الخلف اذ لا سبيل الى تبديل ذلك ، فقد رويت السنة ودونت وحفظت هكذا أغنى من الطرق المشتركة بين أهل المذاهب المتباينة وقد ذكر المؤيد بالله في الافادة فصلا في وجوب الرواية عن المخالفين في الاعتقاد حتى عن الخوارج قال لانهم يرون الكذب كفرا هذا معنى ما أراد ، وقد قال بعض السلف من أهل الحديث لو تركنا الرواية عن المخالفين لتركنا كثيرا من السنة فاعلم أيها البصير أن تلك الكتب التي هي كتب السنة ليست لشافعية ولا حنفية ولا شيعية ولا أشعرية ولا تنسب الى فرقة بل هي اسلامية ايمانية محمدية الهية نخذ منها أساس دينك فعنها أخذ كل مذهب وبها تمسك كل متدين وان كنت تاتزم أن تهجرها لاجل انه أخذ المخالف مذهبه عنها فترك أيضا كتاب الله فقد أخذ منه كل متمسك بالاسلام من كل الفرق على تباين مذاهبها واختلاف مطالبها وهذا هو سر الوسع الالهى والرحمة

﴿ فان قلت ﴾ قد نهى عن الاختلاف

قلت نعم لكن الاختلاف المنهى عنه هو ادعاء بعض أهل الديانات انه على الصواب وخصمه على الخطأ كما تقدم في حديث أبى لبابة وانما الوجه أن يأخذ الانسان بما ظهر له انه الحق ولا يؤنب مخالفه الا بما علم انه خلاف ما علم من الدين ضرورة . وأما الظنيات من فروع وأصول فالواجب حمل المخطئ فيها على السلامة فالاتفاق في الامة هو أخذ كل منهم عن السنة والكتاب في الجملة وان اختلفوا في خصوص المسائل وتفصيلها مع عدم تخطئة البعض للبعض فان خطأ كل منهم الآخر فقد وقع الاختلاف وهذا بحث لا يكاد

يرتضيه أحد لما جبلت عليه النفوس ولما قد تقرر واستمر ووقع عليه تحرير المؤلفات بين المختلفين من رمى كل طائفة للآخرى بالقواذع وقل من أنصف وذلك أن من صح عنده وجه من وجوه الدلالات أخذه الغضب عند مخالفته حمية منه على شريعة الله بقدر مبلغ علمه ولو اتسع قليلا لوجد مجالا للتأويل فيما عدا من خالف الضروري والله أعلم .

﴿فان قلت﴾ فقد روى عن الهادي يحيى بن الحسين شيء في البخارى .

﴿قلت﴾ هي رواية مغمورة بجهولة لا أراها تصح عنه لقرب العهد بين خروج الهادي الى اليمن و وفاة البخارى ويبعد انتشار كتابه حتى بلغ اليمن في تلك المدة ويكون عليه الاعتماد بين المسلمين والحال انه انما ظهر وانتشر عن الفربرى فكل روايات من أسند البخارى اليه وهو في العصر الذي خرج فيه الهادي الى اليمن ومع ذلك فقد ذكر الامام القاسم ابن محمد أن تلك الرواية ان صحت عن الهادي فهي متأولة بما هو المعروف من مذهبه من عدم قبول الرواية عن جماعة من الصحابة لا اعتبار عدالة الصحابة عنده كغيرهم من الناس ، وأهل الحديث قد عملوا بالجرح والتعديل فيمن عدا الصحابة فروايتهم عن المغيرة ومعاوية وعمر وغير هؤلاء عنده غير مقبولة فهذا مراده وهذا تأويل حسن ان صح شيء من ذلك والا فما أظنه يصح . فقد علم أن الشيعة لا يتجاوزن عمن حارب أهل البيت وسبهم لا اعتقادهم أن ذلك حرب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وسب له وذلك حرب لله وبهذا جاءت الاحاديث المتكثرة فهذا أحد المذاهب المختلف فيها وكل يدعى انه أخذه من الكتاب والسنة فن لا يقبل تلك الاحاديث لايحكم بصحة ما في الكتاب كله وهذا تأويل الامام القاسم بما يؤيد عندك ان كتب الاحاديث متلقاة بالقبول عند أهل البيت عليهم السلام فكيف لا وهم حفظة السنة والكتاب

قال في الأم ما لفظه انتهى ما نقل من خط المؤلف جزاء الله خيرا والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين









Elmer Holmes  
Bobst Library

New York  
University

NYU - BOBST



31142 02809 4012

BP195.Z2 M34

Majmu'at